



البنك الأهلي المتحد ش.م.ك.ع.
الكويت

البيانات المالية
31 ديسمبر 2022



البنك الأهلي المتحد ش.م.ك.ع.
دولة الكويت

الصفحة	المحتويات
5-1	تقرير مراقبي الحسابات المستقلين
6	بيان الأرباح أو الخسائر
7	بيان الدخل الشامل
8	بيان المركز المالي
10 - 9	بيان التغيرات في حقوق الملكية
11	بيان التدفقات النقدية
60 - 12	إيضاحات حول البيانات المالية

Deloitte

ديلويت وتوش
الوزان وشركاه

شارع أحمد الجابر، الشرق
مجمع دار العوضي - الدور السابع والتاسع
ص.ب: 20174 الصفاة 13062
الكويت

هاتف: 2243 8060 - 9652240 8844 +
فاكس: 2245 2080 - 9652240 8855 +
www.deloitte.com

هاتف: 2245 2880 / 2295 5000
فاكس: 22456419
kuwait@kw.ey.com
www.ey.com/me



العيان والعصيمي وشركاهم
إرنست ويونغ

محاسبون قانونيون
صندوق رقم ٧٤ الصفاة
الكويت الصفاة ١٣٠٠١
ساحة الصفاة
برج بيتك الطابق ١٨-٢٠
شارع أحمد الجابر

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين
إلى حضرات السادة المساهمين
البنك الأهلي المتحد ش.م.ك.ع.

تقرير حول تدقيق البيانات المالية

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية للبنك الأهلي المتحد ش.م.ك.ع. ("البنك")، والتي تتكون من بيان المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2022، وبيانات الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ والإيضاحات حول البيانات المالية، بما في ذلك ملخص السياسات المحاسبية الهامة.

في رأينا، أن البيانات المالية المرفقة تعبر بصورة عادلة، من جميع النواحي المادية، عن المركز المالي للبنك كما في 31 ديسمبر 2022 وعن أدائه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية المتبعة من قبل بنك الكويت المركزي والمطبقة في دولة الكويت.

أساس الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. إن مسؤولياتنا طبقاً لتلك المعايير موضحة بمزيد من التفاصيل في تقريرنا في قسم مسؤوليات مراقبي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية. ونحن مستقلون عن البنك وفقاً لميثاق الأخلاقيات المهنية الدولي للمحاسبين المهنيين الصادر عن المجلس الدولي لمعايير الأخلاقيات المهنية للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلالية الدولية) (الميثاق) والمتطلبات الأخلاقية المتعلقة بتدقيقنا للبيانات المالية في دولة الكويت. وقد قمنا بالوفاء بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لمتطلبات الميثاق. وإننا نعتقد أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتقديم أساس يمكننا من إبداء رأي التدقيق.

أمور التدقيق الرئيسية

إن أمور التدقيق الرئيسية، في حكمنا المهني، هي تلك الأمور التي كانت الأكثر أهمية في تدقيقنا للبيانات المالية للسنة الحالية. وتم عرض هذه الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية ككل وإبداء رأينا حولها دون إبداء رأي منفصل حول هذه الأمور. فيما يلي تفاصيل أمور التدقيق الرئيسية وكيفية معالجتها لكل أمر من هذه الأمور في إطار تدقيقنا له.

الخسائر الائتمانية لأرصدة التمويل الإسلامي إلى العملاء

إن الاعتراف بخسائر الائتمان لأرصدة التمويل الإسلامي إلى العملاء ("التسهيلات الائتمانية") يمثل خسائر الائتمان المتوقعة التي يتم تحديدها طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9: الأدوات المالية، التزاماً بتعليمات بنك الكويت المركزي أو المخصص المطلوب احتسابه وفقاً لقواعد بنك الكويت المركزي استناداً إلى تصنيف التسهيلات الائتمانية واحتساب المخصصات لها ("تعليمات بنك الكويت المركزي")، أيهما أعلى كما هو مفصّل عنه في السياسات المحاسبية في إيضاحي 2.5.1 و10 حول البيانات المالية.

تقرير مرافقي الحسابات المستقلين
إلى حضرات السادة المساهمين
البنك الأهلي المتحد ش.م.ك.ع. (تتمة)

تقرير حول تدقيق البيانات المالية (تتمة)

أمور التدقيق الرئيسية (تتمة)

الخسائر الائتمانية لأرصدة التمويل الإسلامي إلى العملاء (تتمة)

إن الاعتراف بخسائر الائتمان المتوقعة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 التي يتم تحديدها طبقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي يمثل سياسة محاسبية معقدة والتي تتطلب أحكاماً جوهرية عند تطبيقها. تعتمد خسائر الائتمان المتوقعة على الأحكام التي تقوم الإدارة بوضعها عند تقييم مستوى مخاطر الائتمان عند الاعتراف المبدئي والازدياد الجوهرية اللاحق في مخاطر الائتمان في تاريخ البيانات المالية بالنسبة للاعتراف المبدئي لها، وتصنيفها إلى ثلاث مراحل.

بالإضافة إلى ذلك، وكما هو مفصّل عنه من قبل الإدارة، يتم استخدام أساليب نماذج قائمة على الأحكام بشكل أساسي في تقدير خسائر الائتمان المتوقعة والتي تتضمن تحديد احتمالات التعثر والخسائر الناتجة عن التعثر والتعرض للمخاطر عند التعثر والتي يتم إعداد نماذج لها استناداً إلى متغيرات الاقتصاد الكلي ويتم خصمها حتى تاريخ البيانات المالية.

من ناحية أخرى، يستند الاعتراف بالمخصص المحدد للتسهيل الائتماني منخفض القيمة طبقاً لقواعد بنك الكويت المركزي إلى التعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي حول الحد الأدنى للمخصص المعترف به بالإضافة إلى أي مخصص إضافي يتم تسجيله استناداً إلى تقدير الإدارة حول التدفقات النقدية المتوقعة فيما يتعلق بذلك التسهيل الائتماني.

لقد حددنا "الخسائر الائتمانية لأرصدة التمويل الإسلامي إلى العملاء" كأحد أمور التدقيق الرئيسية نظراً لأهمية التسهيلات الائتمانية وما يرتبط بها من عدم تأكد من التقديرات والأحكام المطبقة من قبل الإدارة عند تحديد الزيادات الجوهرية في مخاطر الائتمان والتصنيف المرحلي اللاحق للعملاء والأحكام الجوهرية المطلوبة من قبل الإدارة عند وضع سيناريوهات عوامل الاقتصاد الكلي المستقبلية والتنبؤ بمتغيرات الاقتصاد الكلي وسيناريوهات ترجيح الاحتمالات.

تضمنت إجراءات التدقيق التي قمنا بها اختبار وضع وتنفيذ أدوات الرقابة على تحديد الازدياد الجوهرية في مخاطر الائتمان والتصنيف المرحلي اللاحق للعملاء ومدى فعالية أدوات الرقابة على المدخلات والافتراضات المستخدمة من قبل البنك عند وضع النماذج والتنبؤ بمتغيرات عوامل الاقتصاد الكلي وترجيح الاحتمالات للسيناريوهات والحوكمة بما في ذلك أدوات الرقابة على عمليات المراجعة التي يتم إجراؤها من قبل الإدارة عند تحديد خسائر الائتمان المتوقعة. علاوة على ذلك، تم تحديث إجراءات التدقيق التي قمنا بها لإدراج اعتبارات الضغوط الحالية المرتبطة بالتضخم وبيئة العمل القائمة على معدلات الربح المرتفعة، بما في ذلك التركيز على التسهيلات الائتمانية المعاد جدولتها.

كما تطرقت الإجراءات إلى تأثير خسائر الائتمان المتوقعة الواقع نتيجة الاضطراب الاقتصادي الناتج عن جائحة كوفيد-19، بما في ذلك تلك التي ركزت على التسهيلات الائتمانية المعاد جدولتها.

فيما يتعلق بخسائر الائتمان المتوقعة، قمنا باختيار عينات للتسهيلات الائتمانية القائمة وقد شملت التسهيلات الائتمانية المعاد جدولتها وتحققنا من مدى ملاءمة تحديد البنك للازدياد الجوهرية في مخاطر الائتمان والأساس المترتب على ذلك بالنسبة لتصنيف التسهيلات الائتمانية إلى عدة مراحل. وقمنا بالاستعانة بالمختصين لدينا لمراجعة نموذج خسائر الائتمان المتوقعة من حيث البيانات الأساسية والطرق والافتراضات المستخدمة للتأكد من توافقها مع متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية 9 والمحددة طبقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي. بالنسبة لعينة التسهيلات الائتمانية، تحققنا من مدى تناسب معايير التصنيف المرحلي لدى البنك والتي تشمل قيمة التعرض للمخاطر عند التعثر واحتمالات التعثر والخسائر الناتجة عن التعثر بما في ذلك أهلية وقيمة الضمان المحتسب في نماذج خسائر الائتمان المتوقعة المستخدمة من قبل البنك والتوجيهات التي قامت الإدارة بمراجعتها في ضوء التأثيرات الاقتصادية المستمرة لتحديد خسائر الائتمان المتوقعة أخذاً في الاعتبار تعليمات بنك الكويت المركزي. كما قمنا بتقييم مدى تناسب المدخلات والافتراضات المختلفة المستخدمة من قبل الإدارة لتحديد خسائر الائتمان المتوقعة.

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين
إلى حضرات السادة المساهمين
البنك الأهلي المتحد ش.م.ك.ع. (تتمة)

تقرير حول تدقيق البيانات المالية (تتمة)

أمور التدقيق الرئيسية (تتمة)

الخسائر الائتمانية لأرصدة التمويل الإسلامي إلى العملاء (تتمة)

بالإضافة إلى ذلك، فيما يتعلق بمتطلبات احتساب المخصصات القائمة على قواعد بنك الكويت المركزي، قمنا بتقييم المعايير الخاصة بتحديد ما إذا كان هناك أي متطلبات لاحتساب أي خسائر ائتمانية وفقاً للتعليمات ذات الصلة، والتحقق من احتسابها متى كانت مطلوبة وفقاً لتلك التعليمات. بالنسبة للعينات التي تم اختيارها والتي شملت التسهيلات الائتمانية المعاد جدولتها، تحققنا مما إذا كانت كافة أحداث الانخفاض في القيمة قد تم تحديدها من قبل الإدارة. وبالنسبة للعينات التي تم اختيارها والتي تضمنت أيضاً التسهيلات الائتمانية منخفضة القيمة، قمنا بتقدير قيمة الضمانات وأعدنا إجراء حسابات المخصصات المترتبة عليها.

معلومات أخرى مدرجة في التقرير السنوي للبنك للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022

إن الإدارة هي المسؤولة عن هذه المعلومات الأخرى. يتكون قسم "المعلومات الأخرى" من المعلومات الواردة في التقرير السنوي للبنك للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022، بخلاف البيانات المالية وتقرير مراقبي الحسابات حولها. لقد حصلنا على تقرير مجلس إدارة البنك، قبل تاريخ تقرير مراقبي الحسابات، ونتوقع الحصول على باقي أقسام التقرير السنوي بعد تاريخ تقرير مراقبي الحسابات.

إن رأينا حول البيانات المالية لا يغطي المعلومات الأخرى ولم نعبّر عن أي نتيجة تدقيق حولها.

فيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية، فإن مسؤوليتنا هي الاطلاع على المعلومات الأخرى المبينة أعلاه وتحديد ما إذا كانت غير متوافقة بصورة مادية مع البيانات المالية أو حسبما وصل إليه علمنا أثناء التدقيق أو وجود أي أخطاء مادية بشأنها. وإذا ما توصلنا إلى وجود أي أخطاء مادية في هذه المعلومات الأخرى، استناداً إلى الأعمال التي قمنا بها على المعلومات الأخرى والتي حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير مراقبي الحسابات، فإنه يتعين علينا إدراج تلك الوقائع في تقريرنا. ليس لدينا ما يستوجب إدراجه في تقريرنا فيما يتعلق بهذا الشأن.

مسؤوليات الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة عن البيانات المالية

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد وعرض البيانات المالية بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية المطبقة في دولة الكويت وعن أدوات الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية لإعداد بيانات مالية خالية من الأخطاء المادية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ.

عند إعداد البيانات المالية، تتحمل الإدارة مسؤولية تقييم قدرة البنك على متابعة أعماله على أساس مبدأ الاستمرارية مع الإفصاح، متى كان ذلك مناسباً، عن الأمور المتعلقة بمبدأ الاستمرارية وتطبيق مبدأ الاستمرارية المحاسبي ما لم تعتزم الإدارة تصفية البنك أو وقف أعماله أو في حالة عدم توفر أي بديل واقعي سوى اتخاذ هذا الإجراء.

يتحمل المسؤولون عن الحوكمة مسؤولية الإشراف على عملية إعداد البيانات المالية للبنك.

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين إلى حضرات السادة المساهمين البنك الأهلي المتحد ش.م.ك.ع. (تتمة)

تقرير حول تدقيق البيانات المالية (تتمة)

مسؤوليات مراقبي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية

إن هدفنا هو الحصول على تأكيد معقول بأن البيانات المالية ككل خالية من الأخطاء المادية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ، وإصدار تقرير مراقبي الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التوصل إلى تأكيد معقول يمثل درجة عالية من التأكيد إلا أنه لا يضمن أن عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سوف تنتهي دائماً باكتشاف الأخطاء المادية في حال وجودها. وقد تنشأ الأخطاء عن الغش أو الخطأ وتعتبر مادية إذا كان من المتوقع بصورة معقولة أن تؤثر بصورة فردية أو مجمعة على القرارات الاقتصادية للمستخدمين والتي يتم اتخاذها على أساس هذه البيانات المالية.

كجزء من التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، اتخذنا أحكاماً مهنية وحافظنا على الحيطة المهنية خلال أعمال التدقيق. كما قمنا بما يلي:

- ◀ تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ ووضع وتنفيذ إجراءات التدقيق الملائمة لتلك المخاطر، وكذلك الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتقديم أساس يمكننا من إبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف خطأ مادي ناتج عن الغش تفوق مخاطر عدم اكتشاف ذلك الناتج عن الخطأ؛ حيث إن الغش قد يتضمن التواطؤ أو التزوير أو الإهمال المتعمد أو التضليل أو تجاوز الرقابة الداخلية.
 - ◀ فهم أدوات الرقابة الداخلية ذات الصلة بعملية التدقيق لوضع إجراءات التدقيق الملائمة للظروف ولكن ليس لغرض إبداء الرأي حول فعالية أدوات الرقابة الداخلية لدى البنك.
 - ◀ تقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة المقدمة من قبل الإدارة.
 - ◀ التوصل إلى مدى ملاءمة استخدام الإدارة لأساس مبدأ الاستمرارية المحاسبي والقيام، استناداً إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، بتحديد ما إذا كان هناك عدم تأكيد مادي متعلق بالأحداث أو الظروف والذي يمكن أن يثير شكاً جوهرياً حول قدرة البنك على متابعة أعماله على أساس مبدأ الاستمرارية. وفي حالة التوصل إلى وجود عدم تأكيد مادي، يجب علينا أن نأخذ بعين الاعتبار، في تقرير مراقبي الحسابات، الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية أو تعديل رأينا في حالة عدم ملاءمة الإفصاحات. تستند نتائج تدقيقنا إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير مراقبي الحسابات. على الرغم من ذلك، قد تتسبب الأحداث أو الظروف المستقبلية في توقف البنك عن مواصلة أعماله على أساس مبدأ الاستمرارية.
 - ◀ تقييم العرض الشامل للبيانات المالية وهيكلها والبيانات المتضمنة فيها بما في ذلك الإفصاحات وتقييم ما إذا كانت البيانات المالية تعبر عن المعاملات الأساسية والأحداث ذات الصلة بأسلوب يحقق العرض العادل.
- إننا نتواصل مع المسؤولين عن الحوكمة حول عدة أمور من بينها النطاق المخطط لأعمال التدقيق وتوقيتها ونتائج التدقيق الهامة بما في ذلك أي أوجه قصور جوهرية في أدوات الرقابة الداخلية التي يتم تحديدها أثناء أعمال التدقيق.
- نزود أيضاً المسؤولين عن الحوكمة ببيان يفيد بالتزامنا بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة فيما يختص بالاستقلالية، ونبلغهم أيضاً بكافة العلاقات والأمور الأخرى التي نرى بصورة معقولة أنها من المحتمل أن تؤثر على استقلاليتنا بالإضافة إلى الإجراءات المتخذة للحد من التهديدات والتدابير المطبقة، متى كان ذلك مناسباً.
- ومن خلال الأمور التي يتم إبلاغ المسؤولين عن الحوكمة بها، نحدد تلك الأمور التي تشكل الأمور الأكثر أهمية في تدقيق البيانات المالية للسنة الحالية، ولذلك تعتبر هي أمور التدقيق الرئيسية. إننا نصح عن هذه الأمور في تقرير مراقبي الحسابات الخاص بنا ما لم يمنع القانون أو اللوائح الإفصاح العلني عن هذه الأمور أو، في أحوال نادرة جداً، عندما نتوصل إلى أن أمراً ما يجب عدم الإفصاح عنه في تقريرنا لأنه من المتوقع بشكل معقول أن النتائج العكسية المترتبة على هذا الإفصاح تتجاوز المكاسب العامة له.

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين
إلى حضرات السادة المساهمين
البنك الأهلي المتحد ش.م.ك.ع. (تتمة)

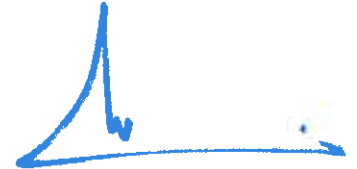
تقرير حول المتطلبات القانونية والرقابية الأخرى

في رأينا أيضاً أن البنك يحتفظ بدفاتر محاسبية منتظمة وأن البيانات المالية والبيانات الواردة في تقرير مجلس إدارة البنك فيما يتعلق بهذه البيانات المالية متفقة مع ما هو وارد في هذه الدفاتر، وأنها قد حصلنا على كافة المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض التدقيق، كما أن البيانات المالية تتضمن جميع المعلومات التي تتطلبها التعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي بشأن كفاية رأس المال والتعليمات بشأن معدل الرفع المالي والتي ينص عليها تعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/ رب، ر ب / 2014/336 المؤرخ في 24 يونيو 2014 والتعديلات اللاحقة له والتعميم رقم 2/ ر ب / 2014/343 المؤرخ في 21 أكتوبر 2014 والتعديلات اللاحقة له على التوالي، وقانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 والتعديلات اللاحقة له ولائحته التنفيذية والتعديلات اللاحقة لها، وعقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك والتعديلات اللاحقة لهما، وأنه قد أجري الجرد وفقاً للأصول المرعية، وحسبما وصل إليه علمنا واعتقادنا لم تقع مخالفات للتعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي بشأن كفاية رأس المال والتعليمات بشأن معدل الرفع المالي والتي ينص عليها تعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/ رب، ر ب / 2014/336 المؤرخ في 24 يونيو 2014 والتعديلات اللاحقة له والتعميم رقم 2/ ر ب / 2014/343 المؤرخ في 21 أكتوبر 2014 والتعديلات اللاحقة له على التوالي، ولقانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 والتعديلات اللاحقة له ولائحته التنفيذية والتعديلات اللاحقة لها، أو لعقد التأسيس وللنظام الأساسي للبنك والتعديلات اللاحقة لهما، خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022 على وجه قد يكون له تأثيراً مادياً على نشاط البنك أو مركزه المالي.

نبين أيضاً أنه خلال تدقيقنا لم يرد إلى علمنا وجود أية مخالفات لأحكام القانون رقم 32 لسنة 1968 والتعديلات اللاحقة له في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية والتعليمات المتعلقة به خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022 على وجه قد يكون له تأثيراً مادياً على نشاط البنك أو مركزه المالي.



بدر عبدالله الوزان
سجل مراقبي الحسابات رقم 62 فئة أ
ديلويت وتوش - الوزان وشركاه



بدر عادل العبدالجادر
سجل مراقبي الحسابات رقم 207 فئة أ
إرنست ويونغ
العبيان والعصيمي وشركاهم

6 فبراير 2023

بيان الأرباح أو الخسائر
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022

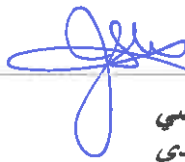
2021 الف دينار كويتي	2022 الف دينار كويتي	إيضاحات
119,197	151,901	3 إيرادات تمويل توزيع إلى المودعين صافي إيرادات التمويل
(41,552)	(73,891)	
77,645	78,010	
6,997	6,317	4 صافي إيرادات أتعاب وعمولات أرباح تحويل عملات أجنبية صافي الربح من استثمارات في أوراق مالية صافي الربح من بيع عقارات استثمارية
3,623	5,051	
1,612	108	
879	-	
306	592	12 حصة في نتائج شركة زميلة
369	743	5 إيرادات أخرى
91,431	90,821	صافي إيرادات التشغيل
(23,090)	(14,614)	6 المخصصات وخسائر انخفاض القيمة صافي إيرادات التشغيل بعد المخصصات وخسائر انخفاض القيمة
68,341	76,207	
(19,737)	(20,976)	تكاليف موظفين مصروف استهلاك مصروفات تشغيل أخرى إجمالي مصروفات التشغيل
(4,311)	(4,472)	
(11,691)	(12,191)	
(35,739)	(37,639)	
32,602	38,568	7 الربح قبل الضرائب ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة الضرائب مكافأة أعضاء مجلس الإدارة
(1,117)	(1,687)	
(264)	(474)	
31,221	36,407	21 ربح السنة
10.9 فلس	13.0 فلس	8 ربحية السهم الأساسية والمخفضة

بيان الدخل الشامل
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022

2021 ألف دينار كويتي	2022 ألف دينار كويتي	إيضاح
31,221	36,407	ربح السنة
		دخل شامل آخر:
		دخل شامل آخر لن يتم إعادة تصنيفه إلى الأرباح أو الخسائر في فترات لاحقة:
		صافي الحركة في التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
86	71	إعادة تقييم أرض ملك حر
107	890	14
		صافي الدخل الشامل الآخر الذي لن يتم إعادة تصنيفه إلى الأرباح أو الخسائر في فترات لاحقة
193	961	
193	961	
		دخل شامل آخر للسنة
31,414	37,368	إجمالي الدخل الشامل للسنة

بيان المركز المالي
كما في 31 ديسمبر 2022

2021 ألف دينار كويتي	2022 ألف دينار كويتي	إيضاحات	
			الموجودات
183,320	228,804	9	نقد وأرصدة لدى البنوك
184,270	238,164		ودائع لدى بنك الكويت المركزي
383,094	261,416		ودائع لدى بنوك أخرى
3,342,148	3,405,004	10	مدينو تمويل
380,840	453,453	11	استثمارات في أوراق مالية
8,070	8,761	12	استثمار في شركة زميلة
19,919	20,297	13	عقارات استثمارية
39,310	40,836	14	مباني ومعدات
32,464	54,952	15	موجودات أخرى
4,573,435	4,711,687		إجمالي الموجودات
			المطلوبات وحقوق الملكية
			المطلوبات
736,274	710,030		ودائع من بنوك ومؤسسات مالية أخرى
3,109,922	3,241,346	16	ودائع من عملاء
79,584	93,151	17	مطلوبات أخرى
3,925,780	4,044,527		
			حقوق الملكية
238,245	250,158	18	رأس المال
272,707	280,299	18	احتياطيات
510,952	530,457		
(43,957)	(43,957)	19	أسهم خزينة
466,995	486,500		الخاصة بمساهمي البنك
180,660	180,660	20	الصكوك المستدامة - الشريحة 1
647,655	667,160		إجمالي حقوق الملكية
4,573,435	4,711,687		مجموع المطلوبات وحقوق الملكية



جهد الحميدي
الرئيس التنفيذي



د. أنور علي المضيف
رئيس مجلس الإدارة



بيان التغيرات في حقوق الملكية
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022

الصكوك	الخاصة بمساهمي البنك											الرصيد كما في 1 يناير 2022
	مجموع حقوق الملكية ألف دينار كويتي	أسهم خزينة ألف دينار كويتي	إجمالي الاحتياطيات ألف دينار كويتي	احتياطي إعادة تقييم عقارات ألف دينار كويتي	التغيرات المعترضة في القيمة العادلة ألف دينار كويتي	أرباح مرحلة ألف دينار كويتي	احتياطي عمال ألف دينار كويتي	احتياطي إيجاري ألف دينار كويتي	علاوة إصدار أسهم ألف دينار كويتي	رأس المال ألف دينار كويتي	احتياطي رأس المال ألف دينار كويتي	
647,655	180,660	(43,957)	272,707	10,384	3,376	125,980	22,660	96,450	12,883	238,245		
36,407	-	-	36,407	-	-	36,407	-	-	-	-		
961	-	-	961	890	71	-	-	-	-	-		
37,368	-	-	37,368	890	71	36,407	-	-	-	-		
-	-	-	(11,913)	-	-	(11,913)	-	-	-	11,913		
(10,725)	-	-	(10,725)	-	-	(10,725)	-	-	-	-		
(7,138)	-	-	(7,138)	-	-	(3,857)	-	3,857	-	-		
667,160	180,660	(43,957)	280,299	11,274	3,447	128,754	22,660	100,307	12,883	250,158		

ربح السنة
دخل شامل آخر للسنة
إجمالي الدخل الشامل للسنة
إصدار أسهم منحة لسنة 2021 (إيضاح 18)
توزيعات أرباح لسنة 2021 (إيضاح 18)
الإستقطاع إلى الاحتياطيات (إيضاح 18)
مدفوعات أرباح لصكوك الشريحة 1 (إيضاح 20)
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2022

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 29 تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية.

البنك الأهلي المتحد ش.م.ك.ع.

بيان التغيرات في حقوق الملكية (تتمة)
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022

الصكوك	الخاصة بمساهمي البنك																			
	مجموع حقوق الملكية	دينار كويتي	أسهم خزينة	دينار كويتي	إجمالي الاحتياطيات	دينار كويتي	احتياطي إعادة تقييم عقارات	دينار كويتي	التغيرات المترتبة في القيمة العادلة	دينار كويتي	أرباح مرحلة	دينار كويتي	احتياطي عام	دينار كويتي	احتياطي إجباري	دينار كويتي	علاوة إصدار أسهم	دينار كويتي	رأس المال	دينار كويتي
503,203	60,640	(43,957)	269,933	974	10,277	3,290	126,661	22,660	93,188	12,883	216,587	الرصيد كما في 1 يناير 2021	31,221	-	31,221	-	-	-	ريج السنة	دخول شامل آخر للسنة
193	-	-	193	-	107	86	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	إجمالي الدخل الشامل للسنة	متحصلات من إصدار صكوك
31,414	-	-	31,414	-	107	86	31,221	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	مستدامة - الشريحة 1 لسنة 2021	مستدامة (إيضاح 20)
180,660	180,660	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	استرداد صكوك مستدامة - الشريحة 1 لسنة 2016 (إيضاح 20)	تكلفة إصدار صكوك مستدامة -
(60,363)	(60,640)	-	277	-	-	-	277	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	الشريحة 1 وأخرى	إصدار أسهم منحة لسنة 2020
(645)	-	-	(645)	-	-	-	(645)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	(إيضاح 18)	الإستقطاع إلى الاحتياطيات (إيضاح 18)
(6,614)	-	-	(6,614)	-	-	-	(3,262)	-	3,262	-	-	-	-	-	-	-	-	-	مدفوعات أرباح لصكوك الشريحة 1	(إيضاح 20)
647,655	180,660	(43,957)	272,707	974	10,384	3,376	125,980	22,660	96,450	12,883	238,245	الرصيد كما في 31 ديسمبر 2021								

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 29 تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية.

بيان التدفقات النقدية
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022

2021 ألف دينار كويتي	2022 ألف دينار كويتي	إيضاحات
		أنشطة التشغيل
32,602	38,568	الربح قبل الضرائب ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة تعديلات لمطابقة الربح قبل الضرائب ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة بصافي التدفقات النقدية:
(879)	-	صافي الربح من بيع عقارات استثمارية
(1,612)	(108)	صافي الربح من استثمارات في أوراق مالية
(306)	(592)	12 حصة في نتائج شركة زميلة
(337)	(476)	5 إيرادات توزيعات أرباح
(5)	(228)	5 صافي إيرادات من عقارات استثمارية
4,311	4,472	استهلاك مباني ومعدات
2,090	1,736	إطفاء
23,090	14,614	6 مخصصات وخسائر انخفاض القيمة
58,954	57,986	
		التغيرات في موجودات ومطلوبات التشغيل:
30,202	16,144	ودائع لدى بنك الكويت المركزي
(60,651)	121,784	ودائع لدى بنوك أخرى
(266,016)	(71,841)	مدينو تمويل
(5,315)	(7,924)	موجودات أخرى
(35,779)	(26,361)	ودائع من بنوك ومؤسسات مالية أخرى
101,700	131,424	ودائع عملاء
(7,585)	-	اتفاقيات إعادة شراء مع بنوك
8,027	8,869	مطلوبات أخرى
(862)	(1,129)	ضرائب مدفوعة
(177,325)	228,952	صافي التدفقات النقدية الناتجة من (المستخدمة في) أنشطة التشغيل
		أنشطة الاستثمار
(223,961)	(275,905)	شراء استثمارات في أوراق مالية
224,177	182,922	بيع واسترداد استثمارات في أوراق مالية
4,864	-	متحصلات من بيع عقارات استثمارية
(2,095)	(3,341)	شراء مباني ومعدات
5	281	صافي الإيرادات من عقارات استثمارية
337	476	إيرادات توزيعات أرباح مستلمة
3,327	(95,567)	صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) الناتجة من أنشطة الاستثمار
		أنشطة التمويل
-	(10,725)	توزيعات أرباح مدفوعة إلى المساهمين
180,660	-	متحصلات من إصدار صكوك مستدامة - الشريحة 1 لسنة 2021
(645)	-	تكلفة إصدار صكوك مستدامة - الشريحة 1
(60,363)	-	استرداد صكوك مستدامة - الشريحة 1 لسنة 2016
(6,614)	(7,138)	مدفوعات أرباح لصكوك الشريحة 1
113,038	(17,863)	صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) الناتجة من أنشطة التمويل
(60,960)	115,522	صافي الزيادة (النقص) في النقد والنقد المعادل
259,281	198,321	النقد والنقد المعادل في 1 يناير
198,321	313,843	9 النقد والنقد المعادل في 31 ديسمبر

قدرت إيرادات التمويل المستلمة بمبلغ 150,854 ألف دينار كويتي (2021: 121,497 ألف دينار كويتي)، وقدر التوزيع المدفوع إلى المودعين بمبلغ 69,890 ألف دينار كويتي (2021: 36,036 ألف دينار كويتي).

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 29 تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية.

1 معلومات حول الشركة

إن البنك الأهلي المتحد ش.م.ك.ع. ("البنك") هو شركة مساهمة عامة تم تأسيسها في دولة الكويت سنة 1971 وتم إدراجه في بورصة الكويت. يضطلع البنك بممارسة الأنشطة المصرفية وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية ويخضع لرقابة بنك الكويت المركزي. يقع المكتب المسجل للبنك في دروازة العبد الرزاق، ص.ب. 71، الصفاة 12168، الكويت.

بدأ البنك عملياته كبنك إسلامي اعتباراً من 1 أبريل 2010، واعتباراً من ذلك التاريخ، تنفذ كافة أنشطة البنك وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية السمحة المعتمدة من قبل هيئة الفتوى والرقابة الشرعية لدى البنك. إن البنك هو شركة تابعة للبنك الأهلي المتحد ش.م.ك.ع. وهو بنك بحريني ("الشركة الأم") مدرج في بورصتي البحرين والكويت. بموجب حيازة الشركة الأم من قبل بيت التمويل الكويتي ش.م.ك.ع. ("بيت التمويل الكويتي") بتاريخ 2 أكتوبر 2022 ("تاريخ الحيازة")، أصبح بيت التمويل الكويتي الشركة الأم الكبرى اعتباراً من تاريخ الحيازة. إن بيت التمويل الكويتي هو شركة مساهمة عامة تم تأسيسها في دولة الكويت بتاريخ 23 مارس 1977 وتم إدراجه في بورصة الكويت وبورصة البحرين ويخضع لرقابة بنك الكويت المركزي.

تم التصريح بإصدار البيانات المالية للبنك للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022 وفقاً لقرار مجلس إدارة البنك بتاريخ 26 يناير 2023 وتخضع لموافقة الجمعية العمومية السنوية لمساهمي البنك في اجتماعها. للجمعية العمومية السنوية للمساهمين صلاحية تعديل هذه البيانات المالية بعد إصدارها.

2 أساس الإعداد وملخص السياسات المحاسبية الهامة

2.1 أساس الإعداد

يتم إعداد البيانات المالية وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية باستثناء "الاستثمارات في أوراق مالية" المصنفة كموجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر و"الأرض ملك حر" و"الأدوات المالية المشتقة" التي تم قياسها بالقيمة العادلة.

يتم عرض البيانات المالية بالدينار الكويتي الذي يمثل أيضاً العملة الرئيسية للبنك، مقربةً لأقرب ألف دينار ما لم يذكر خلاف ذلك.

2.2 بيان الالتزام

تم إعداد البيانات المالية وفقاً لتعليمات مؤسسات الخدمات المالية الصادرة عن بنك الكويت المركزي في دولة الكويت. وتتطلب هذه التعليمات من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية في ضوء التعديلات التالية:

(أ) أن يتم قياس خسائر الائتمان المتوقعة وفقاً لخسائر الائتمان المتوقعة للتسهيلات الائتمانية المحتسبة طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 التزاماً بتعليمات بنك الكويت المركزي أو المخصصات وفقاً لمتطلبات تعليمات بنك الكويت المركزي، أيهما أعلى؛ إلى جانب التأثير الناتج على الإفصاحات ذات الصلة؛ و

(ب) أن يتم الاعتراف بخسائر التعديل للموجودات المالية الناتجة عن فترات تأجيل السداد الممنوحة إلى العملاء نتيجة فيروس كوفيد-19 خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020، وفقاً لمتطلبات تعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/رب/ رب أ/2021/461. ينبغي الاعتراف بخسائر التعديل المشار إليها في التعميم في الأرباح المرحلة بدلاً من الأرباح أو الخسائر وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية 9. ومع ذلك، يتم الاعتراف بخسائر التعديل للموجودات المالية الناتجة عن أي فترات تأجيل سداد أخرى ممنوحة إلى العملاء في الأرباح أو الخسائر وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9. يتم تسجيل كافة خسائر التعديل المتكبدة بعد السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020 في بيان الأرباح أو الخسائر. نتج عن تطبيق السياسة تطبيق عرض محاسبي مختلف لخسائر التعديل في سنة 2020.

يشار إلى الإطار المذكور أعلاه فيما بعد بـ "المعايير الدولية للتقارير المالية المطبقة من قبل بنك الكويت المركزي والمطبقة في دولة الكويت".

2 أساس الإعداد وملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.3 التغييرات في السياسات المحاسبية

المعايير الجديدة والتفسيرات والتعديلات المطبقة من قبل البنك

إن السياسات المحاسبية المطبقة في إعداد هذه البيانات المالية مماثلة لتلك المستخدمة في السنة المالية السابقة باستثناء تطبيق المعايير الجديدة التي تسري اعتباراً من 1 يناير 2022. تسري التعديلات التالية على المعايير الدولية للتقارير المالية للفترة السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2022. لم يقم البنك بالتطبيق المبكر لأي معيار أو تفسير أو تعديل آخر صادر ولكن لم يسر بعد.

المعيار الدولي للتقارير المالية 9 الأدوات المالية – الرسوم ضمن اختبار "نسبة 10%" في حالة إلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية

يتضمن التعديل توضيحات حول الرسوم التي تدرجها المنشأة ضمن التقييم الذي تجريه حول مدى اختلاف شروط الالتزام المالي الجديد أو المعدل بصورة جوهرية عن شروط الالتزام المالي الأصلي. تشمل هذه الرسوم فقط تلك المبالغ المسددة أو المستلمة فيما بين المقرض والمقرض مشتملة على الرسوم المسددة أو المستلمة إما من قبل المقرض أو المقرض نيابة عن الطرف الآخر. ليس هناك تعديل مماثل مقترح فيما يتعلق بمعيار المحاسبة الدولي 39 الأدوات المالية: الاعتراف والقياس. لم يكن لهذه التعديلات تأثير مادي على البيانات المالية للبنك حيث لم يكن هناك تعديلات جوهرية على الأدوات المالية لدى البنك خلال السنة.

لم يكن للتعديلات الأخرى على المعايير الدولية للتقارير المالية والتي تسري للفترة المحاسبية السنوية التي تبدأ اعتباراً من 1 يناير 2022 أي تأثير مادي على السياسات المحاسبية أو المركز أو الأداء المالي للبنك.

2.4 معايير صادرة ولكن لم تسر بعد

يعتزم البنك تطبيق المعايير والتفسيرات الجديدة والمعدلة الصادرة ولكن لم تسر بعد حتى تاريخ إصدار البيانات المالية للبنك عند سريانها.

المعيار الدولي للتقارير المالية 17 عقود التأمين

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية في مايو 2017 المعيار الدولي للتقارير المالية 17 عقود التأمين وهو معيار محاسبي جديد شامل لعقود التأمين يغطي الاعتراف والقياس والعرض والإفصاح. وما أن يسري، يحل المعيار الدولي للتقارير المالية 17 محل المعيار الدولي للتقارير المالية 4 عقود التأمين الصادر في سنة 2005. ينطبق المعيار الدولي للتقارير المالية 17 على كافة أنواع عقود التأمين (أي التأمين على الحياة والتأمين العام والتأمين المباشر وإعادة التأمين) بغض النظر عن نوع المنشآت التي تصدر هذه العقود وكذلك بما يخص لبعض الضمانات والأدوات المالية ذات مزايا المشاركة التقديرية. تسري استثناءات محدودة لنطاق التطبيق.

يقدم المعيار الدولي للتقارير المالية 17 متطلبات محاسبية جديدة للمنتجات المصرفية مع مزايا التأمين التي قد تؤثر على تحديد أي من الأدوات أو بنودها ستكون ضمن نطاق المعيار الدولي للتقارير المالية 9 أو المعيار الدولي للتقارير المالية 17.

يسري المعيار الدولي للتقارير المالية 17 على فترات البيانات المالية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2023 مع ضرورة إدراج المبالغ المقارنة. ويسمح بالتطبيق المبكر ولكن شريطة أن تقوم المنشأة أيضاً بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9 والمعيار الدولي للتقارير المالية 15 في أو قبل تاريخ قيامها بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 17 لأول مرة. من غير المتوقع أن يكون لهذا المعيار أي تأثير على البيانات المالية للبنك.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 1: تصنيف المطلوبات كمتداولة أو غير متداولة

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية في يناير 2020 تعديلات على الفقرات رقم 69 إلى 76 من معيار المحاسبة الدولي 1 لتحديد متطلبات تصنيف المطلوبات كمتداولة أو غير متداولة. وتوضح التعديلات ما يلي:

- ◀ ما المقصود بحق تأجيل التسوية
- ◀ لا بد أن يتحقق حق التأجيل في نهاية فترة البيانات المالية
- ◀ لن يتأثر ذلك التصنيف باحتمالية ممارسة المنشأة لحق التأجيل
- ◀ يتحقق ذلك فقط إذا تمثلت الأداة المشتقة المضمنة في التزام قابل للتحويل في أداة حقوق ملكية وذلك في حالة ألا يؤثر الالتزام على تصنيفها.

تسري التعديلات على فترات البيانات المالية السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2023 ويجب تطبيقها بأثر رجعي.

2 أساس الإعداد وملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.4 معايير صادرة ولكن لم تسر بعد (تتمة)

تعريف التقديرات المحاسبية - تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 8

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولي في فبراير 2021 تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 8 والتي قدم فيها تعريف "التقديرات المحاسبية". توضح التعديلات التمييز بين التغييرات في التقديرات والتغيرات المحاسبية في السياسات المحاسبية وتصحيح الأخطاء. كما توضح التعديلات كيف تستخدم المنشآت أساليب القياس والمدخلات لوضع التقديرات المحاسبية.

تسري التعديلات على فترات البيانات المالية السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2023 وتطبق على التغييرات في السياسات والتغيرات المحاسبية في التقديرات المحاسبية التي تحدث في أو بعد بداية الفترة. ويسمح بالتطبيق المبكر طالما تم الإفصاح عن تلك الحقيقة. من غير المتوقع أن يكون للتعديلات تأثير مادي على البيانات المالية للبنك.

الإفصاح عن السياسات المحاسبية - تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 1 وبيان ممارسة المعايير الدولية للتقارير المالية 2

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية في فبراير 2021 تعديلات على معيار المحاسبة الدولية 1 وبيان ممارسة المعايير الدولية للتقارير المالية 2 "إصدار أحكام المعلومات الجوهرية" والذي يقدم فيها إرشادات وأمثلة لمساعدة المنشآت على تطبيق أحكام المعلومات الجوهرية على إفصاحات السياسات المحاسبية. تهدف تلك التعديلات إلى مساعدة المنشآت على تقديم إفصاحات السياسات المحاسبية التي تكون أكثر نفعاً عن طريق استبدال متطلبات المنشآت في الإفصاح عن سياساتها المحاسبية "الجوهرية" بالإضافة إلى متطلبات الإفصاح عن سياساتها المحاسبية "الجوهرية" وإضافة الإرشادات حول كيفية تطبيق المنشآت لمفهوم المعلومات الجوهرية في اتخاذ القرارات بشأن إفصاحات السياسات المحاسبية.

تسري التعديلات على معيار المحاسبة الدولي 1 للفترة السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2023 مع السماح بالتطبيق المبكر. نظراً لأن التعديلات على بيان ممارسة المعايير الدولية للتقارير المالية 2 تقدم إرشادات غير إلزامية بشأن تطبيق تعريف المعلومات الجوهرية على معلومات السياسات المحاسبية، فإن تاريخ سريان تلك التعديلات ليس ضرورياً.

2.5 ملخص السياسات المحاسبية الهامة

2.5.1 الأدوات المالية

(أ) الاعتراف

يتم الاعتراف بالأصل المالي أو الالتزام المالي عندما يصبح البنك طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة. إن جميع المشتريات والمبيعات "بالطريقة الاعتيادية" للموجودات المالية يتم تسجيلها في تاريخ السداد، أي تاريخ قيام البنك باستلام أو تسليم الأصل. تُسجل التغيرات في القيمة العادلة بين تاريخ المتاجرة وتاريخ السداد في بيان الأرباح أو الخسائر أو بيان الدخل الشامل وفقاً للسياسة المطبقة على الأداة ذات الصلة. إن المشتريات أو المبيعات بالطريقة الاعتيادية هي مشتريات أو مبيعات الموجودات المالية التي تتطلب تسليم الموجودات ضمن إطار زمني يتم تحديده عموماً باللوائح أو الأعراف السائدة في الأسواق.

(ب) التصنيف والقياس

يقدم البنك منتجات وخدمات مطابقة لأحكام الشريعة مثل المرابحة والمساومة والوكالة والإجارة.

إن المرابحة هي بيع بضائع وعقارات وبعض الموجودات الأخرى المدرجة بالتكلفة زائداً معدل ربح متفق عليه بحيث يقوم البائع بإفادة المشتري بتكلفة المنتج المشتري ومبلغ الربح الذي سيتم تسجيله.

إن المساومة هي اتفاقية يتم بموجبها المفاوضات بين المشتري والبائع دون الإفصاح عن تكلفة البائعين.

إن الوكالة هي اتفاقية يقوم البنك بموجبها بتقديم مبلغ من المال إلى العميل بموجب ترتيب وكالة، والذي يقوم باستثمار هذا المبلغ وفقاً لشروط محددة مقابل أتعاب. يلتزم الوكيل برد المبلغ في حالة التعثر أو الإهمال أو مخالفة أي من بنود وشروط الوكالة.

إن الإجارة هي اتفاقية يقوم البنك (المؤجر) بموجبها بشراء أو إنشاء أصل لعقد التأجير وفقاً لطلب العميل (المستأجر) استناداً إلى تعهده باستئجار الأصل لمدة محددة ومقابل أقساط إيجار محددة. قد تنتهي الإجارة بنقل ملكية الأصل إلى المستأجر.

2 أساس الإعداد وملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.5 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.5.1 الأدوات المالية (تتمة)

(ب) التصنيف والقياس (تتمة)

يقوم البنك بتصنيف كافة موجوداته المالية، باستثناء أدوات حقوق الملكية والمشتقات، استناداً إلى نموذج الأعمال المستخدم في إدارة الموجودات وخصائص التدفقات النقدية التعاقدية للأصل.

يتم قياس المطلوبات المالية بخلاف التزامات التمويل والضمانات المالية وفقاً للتكلفة المطفأة أو وفقاً للقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر عندما يتم الاحتفاظ بها لغرض المتاجرة والأدوات المشتقة أو عند تطبيق تصنيف القيمة العادلة.

تقييم نموذج الأعمال

يحدد البنك نموذج أعماله عند المستوى الذي يعكس على نحو أفضل كيفية إدارته لمجموعات الموجودات المالية لتحقيق أغراضه من الأعمال. ويقصد بذلك ما إذا كان هدف البنك يقتصر على تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية الناتجة من الموجودات أو تحصيل كلا من التدفقات النقدية التعاقدية والتدفقات النقدية الناتجة من بيع الموجودات.

لا يتم تقييم نموذج أعمال البنك على أساس كل أداة على حدة ولكن على مستوى أعلى من المحافظ المجمععة ويستند إلى عوامل ملحوظة مثل:

- ◀ كفاءة تقييم أداء نموذج الأعمال والموجودات المالية المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال ورفع التقارير إلى موظفي الإدارة العليا للمنشأة؛
- ◀ المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (والموجودات المالية المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال) وعلى وجه الخصوص، كفاءة إدارة تلك المخاطر؛
- ◀ كفاءة مكافأة مديري الأعمال (على سبيل المثال ما إذا كانت المكافأة تستند إلى القيمة العادلة للموجودات المدارة أو إلى التدفقات النقدية التعاقدية التي تم تحصيلها).

كما أن معدلات التكرار وقيمة وتوقيت المبيعات المتوقعة تعتبر أيضاً من العوامل الهامة في تقييم البنك.

يستند تقييم نموذج الأعمال إلى السيناريوهات المتوقعة بصورة معقولة دون وضع نموذج "السيناريو الأسوأ" أو "سيناريو حالات الضغط" في الاعتبار. في حالة تحقيق التدفقات النقدية بعد الاعتراف المبدئي بطريقة تختلف عن التوقعات الأصلية للبنك، لن يغير البنك من تصنيف الموجودات المالية المتبقية المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال، ولكنه سيردج هذه المعلومات عند تقييم الموجودات المالية المستحقة أو المشتراة مؤخراً في الفترات المستقبلية.

تقييم التدفقات النقدية التعاقدية - اختبار مدفوعات أصل المبلغ والربح فقط

يقوم البنك بتقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية للأدوات المالية تمثل مدفوعات أصل المبلغ والربح فقط ("اختبار مدفوعات أصل المبلغ والربح فقط").

لأغراض هذا الاختبار، يُعرف "أصل المبلغ" بالقيمة العادلة للأصل المالي عند الاعتراف المبدئي الذي قد يتغير على مدى عمر الأصل المالي (على سبيل المثال، في حالة وجود مدفوعات أصل المبلغ أو إطفاء القسط/الخصم).

إن العناصر الأكثر أهمية للربح في أي ترتيب تمويل أساسي تتمثل بصورة نمطية في مراعاة القيمة الزمنية للأموال ومخاطر الائتمان. ولإجراء تقييم مدفوعات أصل المبلغ والربح فقط، يقوم البنك بتطبيق أحكام، ويراعي العوامل ذات الصلة مثل العملة المدرج بها الأصل المالي وفترة تسجيل معدل الربح عن هذا الأصل.

على النقيض، فإن الشروط التعاقدية التي تسمح بالتعرض لأكثر من حالة تعرض للمخاطر أو التقلب في التدفقات النقدية التعاقدية غير المرتبطة بترتيب تمويل أساسي لا تؤدي إلى تدفقات نقدية تعاقدية تمثل مدفوعات أصل المبلغ والربح فقط على المبلغ القائم. وفي هذه الحالات، ينبغي أن يتم قياس الأصل المالي بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

يقوم البنك بإعادة التصنيف فقط في حالة تغير نموذج الأعمال الخاص بإدارة تلك الموجودات. تبدأ إعادة التصنيف اعتباراً من بداية فترة البيانات المالية الأولى بعد التغير. ومن المتوقع أن تكون هذه التغيرات غير متكررة للغاية.

2 أساس الإعداد وملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.5 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.5.1 الأدوات المالية (تتمة)

(ب) التصنيف والقياس (تتمة)

تقييم التدفقات النقدية التعاقدية - اختبار مدفوعات أصل المبلغ والربح فقط (تتمة)
يقوم البنك بتصنيف موجوداته المالية إلى الفئات التالية عند الاعتراف المبدئي:

- ◀ أدوات دين مدرجة بالتكلفة المطفأة
- ◀ أدوات دين مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
- ◀ أدوات حقوق ملكية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، دون إعادة إدراج الأرباح أو الخسائر إلى بيان الأرباح أو الخسائر عند إلغاء الاعتراف
- ◀ موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

(1) أدوات دين مدرجة بالتكلفة المطفأة

يتم قياس الأصل المالي الذي يمثل أداة دين وفقاً للتكلفة المطفأة في حالة استيفائه للشرطين التاليين وعدم تصنيفه كمدرج بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

- ◀ أن يتم الاحتفاظ بالأصل ضمن نموذج أعمال يهدف إلى الاحتفاظ بالموجودات لتحقيق التدفقات النقدية التعاقدية؛ و
- ◀ أن تؤدي الشروط التعاقدية للأصل المالي في تواريخ محددة إلى تدفقات نقدية تمثل مدفوعات أصل المبلغ والربح فقط على أصل المبلغ القائم.

يتم تصنيف الودائع لدى بنك الكويت المركزي والودائع لدى البنوك الأخرى ومديني التمويل وبعض الاستثمارات في الأوراق المالية وبصورة رئيسية تلك التي تمثل استثمار البنك في الصكوك والموجودات الأخرى كأدوات دين مدرجة بالتكلفة المطفأة.

يتم قياس أدوات الدين المصنفة بالتكلفة المطفأة لاحقاً وفقاً للتكلفة المطفأة بواسطة طريقة العائد الفعلي بعد تعديله مقابل عمليات التحوط الفعلية للقيمة العادلة وخسائر الانخفاض في القيمة، إن وجدت. تسجل إيرادات الأرباح وأرباح وخسائر تحويل العملات الأجنبية وانخفاض القيمة في بيان الأرباح أو الخسائر. كما تسجل أي أرباح أو خسائر ناتجة من إلغاء الاعتراف في بيان الأرباح أو الخسائر.

(2) أدوات دين مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

يتم إدراج أداة الدين وفقاً للقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر في حالة استيفائها كلا الشرطين الآتيين:

- ◀ أن يتم الاحتفاظ بالأداة ضمن نموذج أعمال يتحقق هدفه من خلال تحصيل كل من التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الموجودات المالية؛ و
- ◀ أن تستوفي الشروط التعاقدية للأصل المالي اختبار مدفوعات أصل المبلغ والربح فقط.

يتم لاحقاً قياس أدوات الدين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر وفقاً للقيمة العادلة مع إدراج الأرباح والخسائر الناتجة من التغيرات في القيمة العادلة ضمن الدخل الشامل الآخر. يتم تسجيل إيرادات الأرباح وأرباح وخسائر تحويل العملات الأجنبية في الأرباح أو الخسائر بنفس الطريقة المتبعة بالنسبة للموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة. يتم تسجيل التغيرات في القيمة العادلة التي لا تعتبر جزءاً من علاقة تحوط فعالة ضمن الدخل الشامل الآخر وعرضها ضمن التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة كجزء من حقوق الملكية حتى لا يتم الاعتراف بالأصل أو إعادة تصنيفه. عند إلغاء الاعتراف بالأصل، يتم إعادة تصنيف الأرباح أو الخسائر المتراكمة المسجلة سابقاً ضمن الدخل الشامل الآخر من حقوق الملكية إلى بيان الأرباح أو الخسائر.

(3) أدوات حقوق ملكية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

عند الاعتراف المبدئي، يجوز للبنك اختيار تصنيف بعض الاستثمارات في أسهم على نحو غير قابل للإلغاء كأدوات حقوق ملكية وفقاً للقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر عندما تستوفي تعريف الأسهم طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي 32 الأدوات المالية: العرض، ولا يتم الاحتفاظ بها لغرض المتاجرة. يتم تحديد هذا التصنيف على أساس كل أداة على حدة.

2 أساس الإعداد وملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.5 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.5.1 الأدوات المالية (تتمة)

(ب) التصنيف والقياس (تتمة)

(3) أدوات حقوق ملكية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (تتمة)

يتم لاحقاً قياس أدوات حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر وفقاً للقيمة العادلة. تسجل التغيرات في القيمة العادلة بما في ذلك بند تحويل العملات الأجنبية ضمن الدخل الشامل الآخر وتعرض ضمن التغيرات المتركمة في القيمة العادلة كجزء من حقوق الملكية.

لا يتم أبداً إعادة إدراج الأرباح والخسائر الناتجة من أدوات حقوق الملكية هذه إلى بيان الأرباح أو الخسائر. يتم تسجيل توزيعات الأرباح في بيان الأرباح أو الخسائر عندما يثبت الحق في سداد المدفوعات إلا عندما يستفيد البنك من هذه المتحصلات كأن يتم استرداد جزء من تكلفة الأداة وفي تلك الحالة يتم تسجيل هذه الأرباح ضمن بيان الدخل الشامل.

لا تخضع أدوات حقوق الملكية وفقاً للقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر لتقييم انخفاض القيمة. عند البيع، يتم إعادة تصنيف الأرباح أو الخسائر المتركمة من التغيرات المتركمة في القيمة العادلة إلى الأرباح المرحلة في بيان التغيرات في حقوق الملكية. يتم إدراج أدوات حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ضمن الاستثمارات في أوراق مالية في بيان المركز المالي.

(4) موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

يقوم البنك بتصنيف الموجودات المالية كموجودات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر عندما يكون نموذج الأعمال المتعلق بفئة الموجودات المالية لا يهدف فقط إلى تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية من الموجودات أو تحصيل كلاً من التدفقات النقدية التعاقدية والتدفقات النقدية الناتجة من بيع الموجودات. إن الموجودات المالية التي لا تستوفي اختبار مدفوعات أصل المبلغ والربح فقط يتم تصنيفها إلزامياً ضمن هذه الفئة.

بالإضافة إلى ذلك، قد يقوم البنك على نحو غير قابل للإلغاء عند الاعتراف المبني بتصنيف الأصل المالي الذي يستوفي بخلاف ذلك متطلبات قياسه وفقاً للتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر كمدرج بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر إذا كان ذلك من شأنه أن يحد أو يقلل بصورة جوهرية من أي تباين محاسبي قد ينشأ بخلاف ذلك. يتضمن هذا التصنيف بعض أوراق الدين المالية والأسهم والمشتقات غير المصنفة كأدوات تحوط في علاقة تحوط، والتي تم حيازتها بصورة رئيسية لغرض البيع أو إعادة الشراء على المدى القريب.

يتم لاحقاً قياس الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر وفقاً للقيمة العادلة.

يتم تسجيل التغيرات في القيمة العادلة وإيرادات التمويل وتوزيعات الأرباح في بيان الأرباح أو الخسائر طبقاً لشروط العقد أو عندما يثبت الحق في سداد المدفوعات.

الربح أو الخسارة على مدار يوم واحد

عندما يختلف سعر المعاملة للأداة عن القيمة العادلة عند الاستحداث، وتستند القيمة العادلة إلى أسلوب تقييم يستعين فقط بالمدخلات الملحوظة في معاملات السوق، يقوم البنك بتسجيل الفرق بين سعر المعاملة والقيمة العادلة في إيرادات الاستثمار. في تلك الحالات التي تستند فيها القيمة العادلة إلى النماذج التي مقابلها تكون بعض المدخلات غير ملحوظة، يكون الفرق بين سعر المعاملة والقيمة العادلة مؤجلاً ويُسجل فقط في الأرباح أو الخسائر عندما تصبح المدخلات ملحوظة أو عندما يتم إلغاء الاعتراف بالأداة.

عمليات إعادة التصنيف

لا يتم إعادة تصنيف الموجودات المالية لاحقاً للاعتراف المبني، باستثناء في الفترة التي تلي قيام البنك بتغيير نموذج أعمالها المستخدم في إدارة الموجودات المالية.

2 أساس الإعداد وملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.5 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.5.1 الأدوات المالية (تتمة)

ج) انخفاض قيمة الموجودات المالية

يقوم البنك بتسجيل خسائر الائتمان المتوقعة لمديني التمويل والتسهيلات الائتمانية غير النقدية في صورة ضمانات بنكية وخطابات ضمان وخطابات ائتمان مستندية وحوالات بنكية مقبولة وتسهيلات ائتمانية نقدية وغير نقدية غير مسحوبة (قابلة وغير قابلة للإلغاء) واستثمار في أوراق دين مالية مقاسة بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

إن الأرصدة لدى بنك الكويت المركزي والصكوك الصادرة من بنك الكويت المركزي وحكومة دولة الكويت تعتبر منخفضة المخاطر ويمكن استردادها بالكامل وبالتالي فلم يتم قياس خسائر الائتمان المتوقعة. لا تتعرض الاستثمارات في أسهم لخسائر الائتمان المتوقعة.

يسجل انخفاض قيمة مديني التمويل وفقاً لخسائر الائتمان المتوقعة المحسبة بناء على تعليمات بنك الكويت المركزي لقياس خسائر الائتمان المتوقعة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 والمخصص المطلوب وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي أيهما أعلى.

خسائر الائتمان المتوقعة

وضع البنك سياسة لإجراء تقييم في نهاية كل فترة بيانات مالية لمعرفة ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد زادت بشكل جوهري منذ الاعتراف المبدئي عن طريق مراعاة التغيير في مخاطر التعثر التي تطرأ على مدى العمر المتبقي للأداة المالية. لغرض احتساب خسائر الائتمان المتوقعة، سيقوم البنك بتقدير مخاطر التعثر التي تطرأ على الأداة المالية خلال عمرها المتوقع. يتم تقدير خسائر الائتمان المتوقعة استناداً إلى القيمة الحالية لكافة أوجه العجز النقدي على مدى العمر المتوقع المتبقي للأصل المالي؛ أي الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة إلى البنك بموجب العقد؛ والتدفقات النقدية التي يتوقع البنك استلامها، والمخصومة مقابل معدل الربح الفعلي للتمويل.

يطبق البنك طريقة تتضمن ثلاث مراحل لقياس خسائر الائتمان المتوقعة. تنتقل الموجودات بين المراحل الثلاث التالية استناداً إلى التغيير في الجودة الائتمانية منذ الاعتراف المبدئي:

المرحلة 1: خسائر الائتمان المتوقعة على مدى 12 شهراً

يقيس البنك مخصصات الخسائر وفقاً لمبلغ يكافئ خسائر الائتمان المتوقعة على مدى 12 شهراً للموجودات المالية التي لم تحدث فيها زيادة جوهريّة في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي أو حالات التعرض للمخاطر المحددة كحالات منخفضة المخاطر الائتمانية في تاريخ البيانات المالية. ويعتبر البنك الأصل المالي كأصل منخفض المخاطر الائتمانية عندما يعادل تصنيف المخاطر الائتمانية الخاص به التعريف المفهوم عالمياً لـ "فئة الاستثمار".

المرحلة 2: خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة – غير منخفضة القيمة الائتمانية

يقيس البنك مخصصات الخسائر وفقاً لمبلغ يكافئ خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة للموجودات المالية التي حدثت فيها زيادة جوهريّة في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي ولكن دون أن تنخفض قيمتها الائتمانية.

المرحلة 3: خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة – منخفضة القيمة الائتمانية

يقيس البنك مخصصات الخسائر وفقاً لمبلغ يكافئ نسبة 100% من صافي التعرض للمخاطر؛ أي بعد الخصم من مقدار التعرض للمخاطر قيمة الضمانات المحددة وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي.

إن خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة هي خسائر الائتمان المتوقعة التي تنتج من كافة أحداث التعثر المحتملة على مدى العمر المتوقع لأداة مالية. تعتبر خسائر الائتمان المتوقعة على مدى 12 شهراً هي جزء من خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة التي تنتج من أحداث التعثر المحتملة خلال فترة 12 شهراً بعد تاريخ البيانات المالية. تحتسب كل من خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة وخسائر الائتمان المتوقعة على مدى 12 شهراً إما على أساس فردي أو مجمع استناداً إلى طبيعة المحفظة الأساسية للأدوات المالية.

بالنسبة للموجودات المالية التي ليس لدى البنك أي توقعات معقولة بشأنها حول الاسترداد إما للمبلغ القائم بالكامل أو جزء منه، يتم تخفيض مجمل القيمة الدفترية للأصل المالي. ويعتبر هذا الأمر بمثابة إلغاء اعتراف (جزئي) بالأصل.

2 أساس الإعداد وملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.5 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.5.1 الأدوات المالية (تتمة)

(ج) انخفاض قيمة الموجودات المالية (تتمة)

خسائر الائتمان المتوقعة (تتمة)

عند تقدير خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة للالتزامات التمويل غير المسحوبة، يقوم البنك بتقدير الجزء المتوقع من التزام التمويل الذي سيتم سحبه على مدى العمر المتوقع. وعندئذ تستند خسائر الائتمان المتوقعة إلى القيمة الحالية لأوجه العجز المتوقعة في التدفقات النقدية في حالة سحب تسهيل التمويل. ويتم خصم أوجه العجز النقدي المتوقع بنسبة تقريبية إلى معدل الربح الفعلي المتوقع للتمويل.

يقاس التزام البنك طبقاً لكل ضمان بالمبلغ المسجل مبدئياً ناقصاً الإطفاء المتراكم المسجل في بيان الأرباح أو الخسائر ومخصص خسائر الائتمان المتوقعة أيهما أعلى. ولهذا الغرض، يقدر البنك خسائر الائتمان المتوقعة استناداً إلى القيمة الحالية للمدفوعات المتوقعة سددها لتعويض حامل الأداة عن خسائر الائتمان التي يتكبدها. ويتم خصم معدلات العجز النقدي بمعدل الربح المعدل بالمخاطر ذي الصلة بالتعرض للمخاطر.

تتمثل سياسة البنك في الحفاظ على تصنيفات مخاطر داخلية متسقة من خلال محفظة الائتمان. يمكن تقييم الجودة الائتمانية لمحفظة مديني التمويل التي لم تتعرض للتأخر في السداد أو الانخفاض في القيمة بالرجوع إلى نظام التصنيف الائتماني الداخلي للبنك. وهذا يسهل عملية إدارة المحافظ المركزة لمستوى المخاطر الكامن في جميع مجالات الأعمال التجارية. يمكن مساواة تصنيفات الجودة الائتمانية الموضحة أدناه بدرجات تصنيف المخاطر التالية، التي يتم إما تطبيقها داخلياً أو يتم تحديدها خارجياً وفقاً للتصنيفات الداخلية.

التعريف	تصنيف المخاطر	الجودة الائتمانية
غير مشكوك فيه من خلال مستوى مخاطر ائتمان جيد	تصنيف المخاطر من 1 إلى 4	فئة عالية
مقبول من خلال مستوى مخاطر ائتمان مناسب	تصنيف المخاطر من 5 إلى 7	فئة قياسية
دون المستوى من خلال تكبد خسائر	تصنيف المخاطر من 8 إلى 10	منخفضة الجودة الائتمانية

يتم تأييد نظام تصنيف المخاطر من خلال إجراء العديد من التحليلات المالية وجمع معلومات السوق النوعية لقياس مخاطر الأطراف المقابلة.

تحديد مراحل الانخفاض في القيمة

يقوم البنك بمراقبة كافة الموجودات التي تتعرض لخسائر انخفاض القيمة باستمرار. لتحديد تعرض الأداة لخسائر ائتمان متوقعة على مدى 12 شهراً أو على مدى عمر الأداة، يقوم البنك بتقييم وجود زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي، ومؤشرات التراجع وإجراء تحليل يستند إلى خبرة البنك السابقة وتقييم خسائر الائتمان من خبير بما في ذلك المعلومات المستقبلية. يرى البنك أن التعرض لمخاطر الائتمان قد زاد بشكل جوهري في حالة وجود تدهور كبير في تصنيف العملاء مقارنة بالتصنيف عند النشوء، إعادة الهيكلة لمواجهة صعوبات مالية للعملاء وغيرها من الظروف الموضحة أدناه.

2 أساس الإعداد وملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.5 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.5.1 الأدوات المالية (تتمة)

(ج) انخفاض قيمة الموجودات المالية (تتمة)

خسائر الائتمان المتوقعة (تتمة)

المرحلة 3: خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة – منخفضة القيمة الائتمانية (تتمة)

كما يقوم البنك بتطبيق طريقة نوعية ثانوية لقياس الازدياد الجوهري في مخاطر الائتمان للموجودات المالية مثل انتقال العميل/ التسهيل إلى قائمة المراقبة، أو تعليق الحساب. وفي بعض الحالات، يجوز أن يأخذ البنك أيضاً في اعتباره أن الأحداث الموضحة أدناه (على سبيل المثال وليس الحصر) تمثل مؤشرات على الازدياد الجوهري في مخاطر الائتمان بخلاف التعثر.

- ◀ التصنيف الداخلي للعميل الذي يشير إلى التعثر أو التعثر المحتمل؛
- ◀ طلب العميل الحصول على تمويل عاجل من البنك؛
- ◀ يكون للعميل التزامات متأخرة السداد إلى جهات دائنة عامة أو موظفين عموميين؛
- ◀ وفاة العميل؛
- ◀ انخفاض جوهري في قيمة الضمان الأساسي حيث من المتوقع أن يتم استرداد التمويل من خلال بيع الضمان؛
- ◀ انخفاض جوهري في معدل المبيعات لدى العميل؛ أو خسارة عملاء رئيسيين أو تدهور المركز المالي للعميل؛
- ◀ مخالفة الاتفاقية على نحو لا يمكن للبنك التغاضي عنه؛
- ◀ أن يتقدم الملتزم (أو أي جهة قانونية تابعة لمجموعة الملتزم) بطلب الإفلاس / أو الوصاية أو التصفية؛
- ◀ تعليق أوراق الدين أو تعليق الأسهم للملتزم في السوق الرئيسي نتيجة شائعات أو حقائق تتعلق بمواجهته لصعوبات مالية؛
- ◀ اتخاذ تدابير وإجراءات قانونية ضد العميل من قبل جهات دائنة أخرى؛
- ◀ وجود دليل واضح على عدم قدرة العميل على سداد دائني التمويل في تواريخ الاستحقاق؛
- ◀ تصنيف الموجودات المالية ضمن المرحلة 2 في حالة تخفيض التصنيف الائتماني للتسهيل بدرجتين بالنسبة للتسهيلات ذات الدرجة الاستثمارية ودرجة واحدة بالنسبة لدرجة التصنيف غير الاستثماري؛
- ◀ تصنيف كافة الموجودات المالية المعاد جدولتها ضمن المرحلة 2 ما لم تتأهل للتصنيف ضمن المرحلة 3.

تتمثل المعايير الكمية المستخدمة في تحديد الازدياد الجوهري في مخاطر الائتمان في مجموعة من الضوابط النسبية والمطلقة. ترتبط كافة الموجودات المالية التي تم التأخر في سداد مدفوعاتها لأكثر من 30 يوماً بازدياد جوهري في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي وتنتقل إلى المرحلة 2 حتى لو لم تشر المعايير الأخرى إلى ازدياد جوهري في مخاطر الائتمان.

إن الموجودات المالية المشتراة أو المستحدثة منخفضة القيمة الائتمانية هي تلك الموجودات المالية المنخفضة ائتمانياً عند الاعتراف المبدئي ويتم إدراجها ضمن المرحلة 3.

إن الأدلة الموضوعية على انخفاض قيمة أداة دين تتضمن التأخر إما في سداد مدفوعات أصل المبلغ أو الربح لأكثر من 90 يوماً أو وقوع أي صعوبات معروفة في التدفقات النقدية بما في ذلك استدامة خطة أعمال الطرف المقابل وتدني درجات التصنيف الائتماني ومخالفة الشروط الأصلية للعقود والقدرة على تحسين الأداء بمجرد وقوع أية صعوبة مالية وتدهور قيمة الضمانات وغيرها من الأدلة. ويعمل البنك على تقييم مدى وجود دليل موضوعي على انخفاض القيمة على أساس فردي لكل أصل جوهري بصورة فردية وعلى أساس مجمع بالنسبة للموجودات الأخرى المقدره كغير جوهري بصورة فردية.

باستثناء التمويل الاستهلاكي والمقسط، يتم إجراء تحويل التسهيلات الائتمانية من المرحلة 2 إلى المرحلة 1 بعد فترة 12 شهراً من تاريخ استيفاء كافة الشروط التي أدت إلى تصنيف التسهيلات الائتمانية ضمن المرحلة 2. إن تحويل التسهيلات الائتمانية من المرحلة 3 إلى المرحلة 2 أو المرحلة 1 يخضع لموافقة بنك الكويت المركزي.

قياس خسائر الائتمان المتوقعة

إن خسائر الائتمان المتوقعة هي التقديرات المرجحة بالاحتمالات لخسائر الائتمان وتقاس بالقيمة الحالية لكافة أوجه العجز النقدي مخصومة بمعدل الربح الفعلي للأداة المالية. يمثل العجز النقدي الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة إلى البنك طبقاً للعقد والتدفقات النقدية التي يتوقع البنك استلامها. تتضمن العناصر الرئيسية المتضمنة في قياس خسائر الائتمان المتوقعة احتمالات التعثر والخسائر الناتجة من التعثر والتعرض للمخاطر عند التعثر.

2 أساس الإعداد وملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.5 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.5.1 الأدوات المالية (تتمة)

(ج) انخفاض قيمة الموجودات المالية (تتمة)

خسائر الائتمان المتوقعة (تتمة)

قياس خسائر الائتمان المتوقعة (تتمة)

إن احتمالات التعثر هي تقدير احتمالية التعثر على مدى نطاق زمني معين.

◀ قد يقع التعثر فقط في وقت معين على مدى فترة التقييم، في حالة عدم إلغاء الاعتراف بالأصل المالي سابقاً واستمرار إدراجه في المحفظة. يستخدم البنك احتمالات التعثر في فترة زمنية معينة لكل تصنيف لاحتمال خسائر الائتمان المتوقعة. يمثل الحد الأدنى من احتمالات التعثر نسبة 0.75% للتسهيلات الائتمانية المصنفة ذات الدرجة الاستثمارية، ونسبة 1% للتسهيلات الائتمانية ذات الدرجة غير الاستثمارية، باستثناء التسهيلات الائتمانية الممنوحة إلى الحكومة والبنوك المصنفة ضمن الدرجة الاستثمارية من خلال وكالة تصنيف ائتماني خارجية، بالإضافة إلى معاملات التمويل المتعلقة بالتمويلات الاستهلاكية والمقسطة (باستثناء بطاقات الائتمان).

◀ إن التعرض للمخاطر عند التعثر هو تقدير التعرض للمخاطر في تاريخ وقوع التعثر في المستقبل اخذاً في الاعتبار التغيرات المتوقعة في التعرض للمخاطر بعد تاريخ البيانات المالية، بما في ذلك سداد مدفوعات أصل المبلغ والربح سواء في المواعيد المقررة بموجب العقد أو خلاف ذلك، والمسحوبات المتوقعة في التسهيلات الملزمة. وفقاً لمتطلبات بنك الكويت المركزي، يطبق البنك معامل تحويل الائتمان بنسبة 100% على التسهيلات النقدية وغير النقدية المستخدمة. بالنسبة للتسهيلات غير المستخدمة، يتم تطبيق معامل تحويل الائتمان بناءً على متطلبات بنك الكويت المركزي بشأن معدل الرفع المالي الصادرة بتاريخ 21 أكتوبر 2014.

◀ إن الخسائر الناتجة عن التعثر هي تقدير الخسائر الناتجة في حالة وقوع تعثر في وقت معين. وهي تستند إلى الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة وتلك التي تتوقع جهة الإقراض استلامها بما في ذلك من تحقيق أي ضمان. يتم عرض هذه الخسائر عادة كنسبة من التعرض للمخاطر عند التعثر. أقر بنك الكويت المركزي قائمة بالضمانات المؤهلة والحد الأدنى من الاستقطاعات المطبقة عند تحديد الخسائر الناتجة عن التعثر. بالإضافة إلى ذلك، فإن نسبة الحد الأدنى من الخسائر الناتجة عن التعثر تتراوح ما بين 50% و75% على التوالي بالنسبة للتسهيلات الائتمانية غير المكفولة بضمان من الدرجة الأولى وتلك المساندة.

إن الحد الأقصى من الفترة التي يتم خلالها تحديد خسائر الائتمان تمثل الفترة التعاقدية للأصل المالي بما في ذلك بطاقات الائتمان والتسهيلات المتداولة الأخرى ما لم يكن للبنك حق قانوني في استدعائها في وقت مبكر. على الرغم من ذلك، وبالنسبة للموجودات المالية ضمن المرحلة 2؛ يأخذ البنك في اعتباره الحد الأدنى من مدة الاستحقاق المقدرة بـ 7 سنوات لجميع التسهيلات التمويلية (باستثناء التمويل الاستهلاكي وبطاقات الائتمان وتمويل الإسكان) ما لم يكن للتسهيلات الائتمانية مدة استحقاق تعاقدية غير قابلة للتمديد، وتكون الدفعة النهائية أقل من نسبة 50% من إجمالي قيمة التسهيل ممتد المهلة. بالنسبة للتمويلات الاستهلاكية وبطاقات الائتمان وتمويلات الإسكان ضمن المرحلة 2، يحدد البنك الحد الأدنى من فترة الاستحقاق التي تتراوح ما بين 5 سنوات و15 سنة على التوالي.

إبراج المعلومات المستقبلية

يقوم البنك بإبراج المعلومات المستقبلية عند تقييمه ما إذا كان هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان لأداة منذ الاعتراف الميدني وقياسه لخسائر الائتمان المتوقعة. قام البنك بإجراء تحليل تاريخي وتحديد المتغيرات الاقتصادية الأساسية التي تؤثر على مخاطر الائتمان وخسائر الائتمان المتوقعة لكل محفظة. يتم تطبيق تعديلات الاقتصاد الكلي ذات الصلة لاستنباط التغيرات عن السيناريوهات الاقتصادية. وتعكس هذه التوقعات المعقولة والمؤيدة لظروف الاقتصاد الكلي المستقبلي التي لا يتم استنباطها ضمن حسابات خسائر الائتمان المتوقعة الأساسية.

2 أساس الإعداد وملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.5 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.5.1 الأدوات المالية (تتمة)

(ج) انخفاض قيمة الموجودات المالية (تتمة)

خسائر الائتمان المتوقعة (تتمة)

عوامل الاقتصاد الكلي

تتضمن عوامل الاقتصاد الكلي لدى البنك التي يتم مراعاتها في نماذجها، على سبيل المثال لا الحصر، إجمالي الناتج المحلي ومؤشر السعر الاستهلاكي والمصرفات الحكومية ويستلزم ذلك تقييم الاتجاه الحالي والمتوقع لدورة الاقتصاد الكلي. يؤدي إدراج المعلومات المستقبلية إلى زيادة درجة الأحكام المطلوبة فيما يتعلق بكيفية تأثير التغيرات في عوامل الاقتصاد الكلي هذه على خسائر الائتمان المتوقعة. يتم مراجعة المنهجيات والافتراضات بما في ذلك أي توقعات بالظروف الاقتصادية المستقبلية بصورة منتظمة.

سيناريوهات مستقبلية متعددة

يحدد البنك مخصص خسائر الائتمان باستخدام ثلاثة سيناريوهات مستقبلية مرجحة بالاحتمالات. يأخذ البنك في اعتباره المصادر الداخلية والخارجية للمعلومات والبيانات من أجل تحقيق توقعات وتنبؤات غير متحيزة. يقوم البنك بإعداد السيناريوهات باستخدام التوقعات. يتم إعداد التوقعات باستخدام نماذج داخلية وخارجية يتم تعديلها بواسطة البنك متى اقتضى ذلك لصياغة تصور "أساسي" للاتجاه المستقبلي الأكثر احتمالية للمتغيرات الاقتصادية ذات الصلة بالإضافة إلى مجموعة تمثيلية لسيناريوهات التوقعات المحتملة الأخرى. تتضمن هذه العملية وضع اثنين من السيناريوهات الإضافية (التصاعدي والتنازلي) ومراعاة الاحتمالات ذات الصلة لكل نتيجة.

يمثل "السيناريو الأساسي" النتيجة الأكثر احتمالية ويتوافق مع المعلومات التي يستخدمها البنك لأغراض أخرى مثل التخطيط الاستراتيجي وإعداد الميزانية. تمثل السيناريوهات الأخرى نتائج أكثر تفاؤلاً وتشاؤماً. حدد البنك وقام بتوثيق الدوافع الرئيسية لمخاطر الائتمان وخسائر الائتمان لكل محفظة من الأدوات المالية، وباستخدام تحليل البيانات السابقة، قام بتقدير العلاقات بين متغيرات الاقتصاد الكلي ومخاطر الائتمان وخسائر الائتمان.

مدينو التمويل المعاد التفاوض بشأنها

في حالة التعتُّر، يسعى البنك إلى إعادة هيكلة التمويل الممنوح إلى العملاء بخلاف حيازة الضمان. قد يتضمن ذلك مد ترتيبات السداد والاتفاق بشأن شروط تمويل جديدة. وفي حالة إعادة التفاوض أو تعديل التمويل الممنوح إلى العملاء ولكن دون أن يتم إلغاء الاعتراف به، يتم قياس أي انخفاض في القيمة بواسطة طريقة العائد الفعلي الأصلي كما تم احتسابه قبل تعديل الشروط. وتتولى الإدارة باستمرار مراجعة أرصدة مديني التمويل المعاد التفاوض بشأنها، لضمان الالتزام بكافة المعايير واحتمالية سداد المدفوعات المستقبلية. تقوم الإدارة أيضاً بتقييم ما إذا كان هناك أي ازدياد جوهري في مخاطر الائتمان أو وجوب تصنيف التسهيل ضمن المرحلة 3.

عرض مخصص خسائر الائتمان المتوقعة في بيان المركز المالي

يتم عرض مخصصات خسائر مقابل خسائر الائتمان المتوقعة كخصم من إجمالي القيمة الدفترية للموجودات المالية وذلك بالنسبة للموجودات المالية المدرجة وفقاً للتكلفة المطفأة. وفي حالة أدوات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، يسجل البنك خسائر الائتمان المتوقعة في بيان الأرباح أو الخسائر ويتم تسجيل مبلغ مقابل ضمن الدخل الشامل الآخر دون أي تخفيض في القيمة الدفترية للأصل المالي في بيان المركز المالي.

المشطوبات

يتم شطب الموجودات المالية إما جزئياً أو كلياً فقط عندما يتوقف البنك عن السعي وراء الاسترداد. وفي حالة زيادة المبلغ المشطوب عن مخصص الخسائر المتركمة، يتم معاملة الفرق في البداية كإضافة إلى المخصص والتي يتم تطبيقها بعد ذلك على مجمل القيمة الدفترية. ويتم إضافة أي استردادات لاحقة إلى مصروف خسائر الائتمان.

مخصصات خسائر الائتمان طبقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي

يتعين على البنك احتساب مخصصات خسائر الائتمان لمديني التمويل طبقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي بشأن تصنيف مديني التمويل واحتساب المخصصات. يتم تصنيف أرصدة مديني التمويل كمتأخرة السداد عندما لا يتم استلام المدفوعات في تاريخ السداد التعاقدية المقرر لها أو عندما تتجاوز قيمة التسهيل الحدود المعتمدة مسبقاً. يتم تصنيف أرصدة مديني التمويل كمتأخرة السداد ومنخفضة القيمة عند التأخر في سداد الربح أو قسط أصل المبلغ لمدة تزيد عن 90 يوماً وفي حالة زيادة القيمة الدفترية للتسهيل عن قيمته المقدرة الممكن استردادها.

2 أساس الإعداد وملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.5 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.5.1 الأدوات المالية (تتمة)

(ج) انخفاض قيمة الموجودات المالية (تتمة)

خسائر الائتمان المتوقعة (تتمة)

مخصصات خسائر الائتمان طبقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي (تتمة)

يتم إدارة ومراقبة أرصدة مديني التمويل متأخرة السداد ومنخفضة القيمة كتسهيلات غير منتظمة ويتم تصنيفها إلى الفئات الأربع التالية التي يتم استخدامها بعد ذلك لتحديد المخصصات.

المخصصات المحددة	المعايير	الفئة
-	غير منتظمة لفترة تصل إلى 90 يوماً	قائمة المراقبة
20%	غير منتظمة لفترة تتراوح ما بين 91 - 180 يوماً	دون المستوى
50%	غير منتظمة لفترة تتراوح ما بين 181 - 365 يوماً	مشكوك في تحصيلها
100%	غير منتظمة لفترة تتجاوز 365 يوماً	معدومة

قد يدرج البنك تسهيلاً ائتمانياً في إحدى الفئات المذكورة أعلاه بناءً على أحكام الإدارة حول ظروف العمل المالية و/أو غير المالية.

بالإضافة إلى المخصصات المحددة، يتم احتساب مخصصات عامة بحد أدنى بنسبة 1% للتسهيلات النقدية وبنسبة 0.5% للتسهيلات غير النقدية على كافة تسهيلات الائتمان السارية (بالصافي بعد بعض فئات الضمانات المقيدة) التي لا تخضع لاحتساب مخصص محدد.

(د) إلغاء الاعتراف

لا يتم الاعتراف بأصل مالي (كلياً أو جزئياً) عندما: (1) تنتهي الحقوق التعاقدية في استلام التدفقات النقدية من الأصل أو (2) عندما يحتفظ البنك بحقه في استلام التدفقات النقدية من تلك الموجودات المالية ولكن يتحمل البنك التزاماً بدفع التدفقات بالكامل دون تأخير مادي إلى طرف مقابل بموجب ترتيب "القبض والدفع" أو (3) عندما يقوم البنك بتحويل حقوقه في استلام التدفقات النقدية من الأصل وإما: (أ) أن يقوم البنك بتحويل كافة المخاطر والمزايا الهامة للأصل أو (ب) ألا يقوم البنك بتحويل أو الاحتفاظ بكافة المخاطر والمزايا الهامة للأصل ولكنه قد السيطرة على الأصل.

عندما يقوم البنك بتحويل حقه في استلام التدفقات النقدية من الأصل ولم يتم بتحويل أو الاحتفاظ بكافة المخاطر والمزايا الهامة للأصل أو لم يفقد السيطرة على الأصل، يتم تسجيل الأصل بمقدار استمراره في الاحتفاظ بالأصل، وفي تلك الحالة، يقوم البنك أيضاً بتسجيل الالتزام ذي الصلة. يتم قياس الأصل المحول والالتزام المرتبط به على أساس يعكس الحقوق والالتزامات التي يحتفظ بها البنك.

يتم قياس السيطرة المستمرة التي تأخذ شكل ضمان على الأصل المحول بالقيمة الدفترية الأصلية للأصل أو الحد الأقصى من مبلغ المقابل الذي يجب على البنك سداؤه أيهما أقل.

عندما يأخذ استمرار السيطرة شكل خيار مكتوب أو (كليهما) للأصل المحول، يتم قياس مقدار استمرار سيطرة البنك وفقاً للقيمة التي يتطلب من البنك سداؤها عند إعادة الشراء. إذا كان الخيار مكتوباً لأصل يتم قياسه وفقاً للقيمة العادلة، فإن مدى استمرار سيطرة البنك يقتصر على القيمة العادلة للأصل المحول أو سعر ممارسة الخيار، أيهما أقل.

لا يتم الاعتراف بالالتزام المالي عند الإغفاء من الالتزام المحدد في العقد أو إلغاؤه أو انتهاء سريانه. عند استبدال التزام مالي حالي بأخر من نفس الطرف المقابل بشروط مختلفة بشكل كبير، أو بتعديل شروط الالتزام الحالي بشكل جوهري، يتم معاملة هذا التبديل أو التعديل كإلغاء اعتراف بالالتزام الأصلي واعتراف بالالتزام جديد. يدرج الفرق في القيمة الدفترية ذات الصلة في بيان الأرباح أو الخسائر.

2 أساس الإعداد وملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.5 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.5.1 الأدوات المالية (تتمة)

هـ) المقاصة

تتم المقاصة بين الموجودات المالية والمطلوبات المالية ويتم إدراج صافي المبلغ في بيان المركز المالي فقط عند وجود حق قانوني ملزم بمقاصة المبالغ المسجلة ويعتزم البنك السداد على أساس الصافي.

2.5.2 قياس القيمة العادلة

إن القيمة العادلة هي السعر المستلم لبيع أصل أو المدفوع لنقل التزام في معاملة منظمة بين المشاركين بالسوق في تاريخ القياس. يستند قياس القيمة العادلة إلى افتراض أن معاملة بيع أصل أو نقل التزام تتم في:

- ◀ السوق الرئيسي للأصل أو الالتزام، أو
- ◀ السوق الأكثر ملائمة للأصل أو الالتزام في حالة غياب السوق الرئيسي.

يجب أن يتمكن البنك من الوصول إلى السوق الرئيسي أو السوق الأكثر ملائمة.

يتم قياس القيمة العادلة للأصل أو الالتزام باستخدام الافتراضات التي من الممكن للمشاركين في السوق استخدامها عند تسعير الأصل أو الالتزام، بافتراض أن المشاركين في السوق سيعملون لتحقيق مصالحهم الاقتصادية المثلى.

يراعي قياس القيمة العادلة للأصل غير المالي قدرة المشارك في السوق على إنتاج مزايا اقتصادية من خلال استخدام الأصل بأعلى وأفضل مستوى له، أو من خلال بيعه إلى مشارك آخر في السوق من المحتمل أن يستخدم الأصل بأعلى وأفضل مستوى له.

يستخدم البنك أساليب التقييم المناسبة للظروف والتي تتوفر بشأنها بيانات كافية لقياس القيمة العادلة، مع تحقيق أقصى استخدام للمدخلات الملحوظة ذات الصلة والحد من استخدام المدخلات غير الملحوظة.

تصنف كافة الموجودات والمطلوبات التي يتم قياس قيمتها العادلة أو الإفصاح عنها في البيانات المالية ضمن الجدول الهرمي للقيمة العادلة، المبين كما يلي، استناداً إلى أقل مستوى من المدخلات الجوهرية بالنسبة لقياس القيمة العادلة ككل:

- ◀ المستوى 1: الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة لموجودات أو مطلوبات مماثلة
- ◀ المستوى 2: أساليب تقييم يكون فيها أقل مستوى من المدخلات الجوهرية بالنسبة لقياس القيمة العادلة ملحوظاً بشكل مباشر أو غير مباشر
- ◀ المستوى 3: أساليب تقييم لا يكون فيها أقل مستوى من المدخلات الجوهرية بالنسبة لقياس القيمة العادلة ملحوظاً.

بالنسبة للأدوات المالية المسعرة في سوق نشط، يتم تحديد القيمة العادلة بالرجوع إلى أسعار السوق المعلنة. ويتم استخدام أسعار الشراء للموجودات وأسعار العرض للمطلوبات. كما تحدد القيمة العادلة للاستثمارات في صناديق مشتركة أو وحدات الاستثمار أو أدوات الاستثمار المشابهة بناءً على أحدث صافي قيمة موجودات صادرة.

بالنسبة للأدوات المالية غير المسعرة، تحدد القيمة العادلة بالرجوع إلى القيمة السوقية لاستثمار مماثل أو التدفقات النقدية المخصومة أو نماذج التقييم الأخرى المناسبة أو عروض الوسطاء.

بالنسبة للأدوات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة فإن القيمة العادلة يتم تقييمها من خلال خصم التدفقات النقدية المستقبلية بمعدل العائد الحالي في السوق لأدوات مالية مماثلة.

بالنسبة للموجودات والمطلوبات التي يتم تسجيلها في البيانات المالية على أساس متكرر، يحدد البنك ما إذا كانت هناك تحويلات قد حدثت بين المستويات في الجدول الهرمي عن طريق إعادة تقييم التصنيف (استناداً إلى مدخلات أدنى المستويات التي تعتبر جوهرية لقياس القيمة العادلة ككل) في نهاية فترة كل بيانات مالية.

لغرض إفصاحات القيمة العادلة، قام البنك بتحديد فئات الموجودات والمطلوبات بناءً على طبيعة وسمات الأصل أو الالتزام والمخاطر المرتبطة به ومستوى الجدول الهرمي للقيمة العادلة الموضح أعلاه.

2 أساس الإعداد وملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.5 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.5.3 الأدوات المالية المشتقة والتحوط

يتعامل البنك في الأدوات المالية المشتقة لغرض إدارة التعرض لمخاطر معدلات الربح ومخاطر العملات الأجنبية ومخاطر الائتمان.

يتم تسجيل الأدوات المالية المشتقة مبدئياً في بيان المركز المالي بالتكلفة (بما في ذلك تكاليف المعاملات) وتقاس لاحقاً بقيمتها العادلة.

الاتفاقيات الإسلامية الآجلة

يقوم البنك ضمن سياق الأعمال العادي بإجراء عدة أنواع من المعاملات التي تتضمن أدوات مالية تتمثل في اتفاقيات تحويل عملات أجنبية آجلة (وعد) وذلك للتخفيف من مخاطر العملات الأجنبية. الوعد هو معاملة مالية بين طرفين حيث تعتمد المدفوعات على الحركات في سعر واحد أو أكثر من الأدوات المالية الأساسية أو المعدل أو المؤشر المرجعي وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.

إن القيمة الاسمية أو المبلغ الإجمالي المفصح عنه هو مبلغ الأصل/الالتزام الأساسي للوعد، وهو الأساس الذي يتم بموجبه قياس التغيرات في القيمة.

تشير المبالغ الاسمية إلى حجم المعاملات القائمة في نهاية السنة وهي لا تعكس مخاطر السوق أو مخاطر الائتمان.

بالنسبة لعقود المشتقات غير المؤهلة لمحاسبة التحوط، تُسجل أي أرباح أو خسائر ناتجة من التغيرات في القيمة العادلة لعقد المشتقات مباشرة في بيان الأرباح أو الخسائر.

مبادلات معدلات الربح

إن مبادلات معدلات الربح هي اتفاقيات تعاقدية بين طرفين وقد تتضمن تبادل الربح أو تبادل كل من أصل المبلغ والربح لفترة زمنية ثابتة استناداً إلى الشروط التعاقدية.

تشير المبالغ الاسمية إلى حجم المعاملات القائمة بنهاية الفترة وهي لا تعتبر مؤشراً لمخاطر السوق أو مخاطر الائتمان. يتم الاحتفاظ بمعظم مبادلات معدلات الربح للبنك بغرض التحوط.

محاسبة التحوط

يستخدم البنك مبادلات معدلات الربح للتحوط من مخاطر معدلات الربح الناتجة من استثمارات محددة بشكل خاص أو محفظة استثمارات ذات معدل ربح ثابت. في بداية علاقة التحوط، يقوم البنك بإجراء تصنيف وتوثيق رسمي لعلاقة التحوط التي ينوي البنك تطبيق محاسبة التحوط عليها بالإضافة إلى أهداف إدارة المخاطر واستراتيجية تنفيذ التحوط. يتضمن التوثيق تحديد أداة التحوط والبند أو المعاملة المتحوط لها وطبيعة المخاطر التي يتم التحوط لها وأسلوب المنشأة في تقييم فعالية التغيرات في القيمة العادلة لأداة التحوط من حيث مقاصة التعرض للتغيرات في القيمة العادلة للبند المتحوط له أو التدفقات النقدية الخاصة بالمخاطر المتحوط لها. من المتوقع أن تكون عمليات التحوط هذه مرتفعة الفعالية من حيث تحقيق تعيرات المقاصة في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية ويتم تقييمها على أساس مستمر للتأكد من ارتفاع معدل فعاليتها خلال فترات البيانات المالية التي تم تصنيفها لأجلها.

لأغراض محاسبة التحوط، يتم تصنيف عمليات التحوط إلى فئتين كما يلي: (أ) عمليات تحوط القيمة العادلة عند التحوط من التعرض لمخاطر التغيرات في القيمة العادلة لأصل أو التزام مسجل، أو التزام تام غير مسجل، و(ب) عمليات تحوط التدفقات النقدية عند التحوط للتعرض لمخاطر إمكانية التغير في التدفقات النقدية المتعلقة إما بالمخاطر المحددة المرتبطة بأصل أو التزام مسجل، أو معاملة متوقعة محتملة بصورة كبيرة أو مخاطر العملات الأجنبية لالتزام تام غير مسجل.

إن التغيرات في القيمة العادلة لأداة التحوط المؤهلة والتي يتم تصنيفها كتحوط للقيمة العادلة يتم تسجيلها في بيان الأرباح أو الخسائر، مع إدراج التغيرات في القيمة العادلة للأصل أو الالتزام المتحوط له المرتبط بمخاطر التحوط. في حالة التوقف عن محاسبة التحوط، يتم إطفاء تعديل القيمة العادلة للبند المتحوط له ضمن بيان الأرباح أو الخسائر على مدى فترة استحقاق علاقة التحوط المصنفة سابقاً باستخدام معدل الربح الفعلي. في حالة إلغاء الاعتراف بالبند المتحوط له، تسجل القيمة العادلة غير المطفاة مباشرة في بيان الأرباح أو الخسائر.

عند تصنيف التزام تام غير مسجل كبند متحوط له، يسجل التغير المتراكم اللاحق في القيمة العادلة للالتزام التام المتعلق بمخاطر التحوط لها كأصل أو التزام مع تسجيل الأرباح أو الخسائر المقابلة في بيان الأرباح أو الخسائر.

2 أساس الإعداد وملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.5 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.5.3 الأدوات المالية المشتقة والتحوط (تتمة)

محاسبة التحوط (تتمة)

بالنسبة لتلك العقود المصنفة كعمليات تحوط للتدفقات النقدية، يتم تسجيل الجزء الفعال من الأرباح أو الخسائر لأداة التحوط مباشرة كدخل شامل آخر في احتياطي تحوط التدفقات النقدية، بينما يدرج أي جزء غير فعال مباشرة في بيان الأرباح أو الخسائر.

يتم تحويل المبالغ المسجلة كدخل شامل آخر إلى بيان الأرباح أو الخسائر عندما تؤثر المعاملة المتحوط لها على الأرباح أو الخسائر كأن يتم تسجيل الدخل أو المصروف المالي المتحوط له أو عند حدوث عملية بيع متوقعة. في حالة أن يكون البند المتحوط له يمثل تكلفة الأصل أو الالتزام غير المالي، يتم تحويل المبالغ المسجلة ضمن الدخل الشامل الآخر إلى القيمة الدفترية المبدئية للأصل أو الالتزام غير المالي.

إذا أصبحت المعاملة المتوقعة أو الالتزام النهائي غير متوقع الحدوث، يتم تحويل الأرباح أو الخسائر المتراكمة المسجلة سابقاً في احتياطي القيمة العادلة إلى بيان الأرباح أو الخسائر. في حالة انتهاء سريان أداة التحوط أو بيعها أو إنهاؤها أو ممارستها دون استبدال أو تجديد أو في حالة إلغاء تصنيفها كأداة تحوط، تظل أي أرباح أو خسائر متراكمة مسجلة سابقاً في الدخل الشامل الآخر ضمن الدخل الشامل الآخر حتى تؤثر المعاملة المتوقعة أو الالتزام التام على الأرباح أو الخسائر.

يتوقف البنك عن محاسبة التحوط عند الوفاء بالمعايير الآتية:

- إذا انتهى إلى أن أداة التحوط لا تقوم بمهام التحوط بفاعلية كبيرة أو توقفت عن ذلك؛ أو
- في حالة انتهاء سريان أداة التحوط أو بيعها أو انتهائها أو ممارستها؛ أو
- في حالة استحقاق البند المتحوط له أو بيعه أو سداده؛ أو
- لم تعد المعاملة المتوقعة محتملة بصورة كبيرة.

يقوم البنك بتطبيق إعفاءات المرحلة 1 من إصلاح معدل الإيبور على علاقات التحوط التي تتأثر مباشرة بإصلاح معدل الإيبور خلال الفترة التي تسبق استبدال معيار معدل الربح الحالي بسعر بديل خالٍ من المخاطر. تتأثر علاقة التحوط إذا أدى إصلاح معدل الإيبور إلى ظهور عوامل عدم تأكد حول توقيت و/أو مبلغ التدفقات النقدية المستندة إلى المعيار للبند المتحوط له أو أداة التحوط. تتطلب الإعفاءات افتراض عدم تعديل معدل الإيبور الذي تستند إليه التدفقات النقدية المتحوط لها نتيجة إصلاح معدل الإيبور وذلك لغرض تحديد ما إذا كانت المعاملة المتوقعة محتملة بشكل كبير أم لا.

كما تتطلب المرحلة 1 من إصلاح معدل الإيبور ضرورة قيام البنك، فيما يتعلق بعلاقات التحوط التي تتأثر بإصلاح معدل الإيبور، بافتراض عدم تعديل معدل الربح نتيجة إصلاح معدل الإيبور وذلك لغرض تقييم مدى فعالية التحوط المتوقع في المستقبل. علاوة على ذلك، لا يتعين على البنك وقف علاقة التحوط إذا أصبحت نتائج تقييم فاعلية التحوط بأثر رجعي لا تقع ضمن نطاق تتراوح نسبته من 80% إلى 125% بالرغم من أنه يجب تسجيل أية فاعلية تحوط ضمن الأرباح أو الخسائر كما هو معتاد.

يتم وقف تطبيق الإعفاءات عندما يتم استيفاء بعض الشروط. يشمل ذلك عندما يصبح عامل عدم التأكد الناتج من إصلاح معدل الإيبور غير قائم فيما يتعلق بتوقيت ومبلغ التدفقات النقدية المستندة إلى المعيار للبند المتحوط له، وذلك في حالة توقف علاقة التحوط أو تم الإفراج عن المبالغ ضمن احتياطي تحوط التدفقات النقدية.

2.5.4 الضمانات المالية

يمنح البنك ضمن سياق الأعمال العادي ضمانات مالية تتكون من خطاب الائتمان والضمانات وأوراق القبول. يتم إدراج الضمانات المالية مبدئياً في البيانات المالية بالقيمة العادلة التي تمثل القسط المستلم ضمن المطلوبات الأخرى. يتم إطفاء القسط المستلم في بيان الأرباح أو الخسائر على أساس القسط الثابت على مدى عمر الضمان. لاحقاً للاعتراف المبدئي، يتم قياس التزام البنك بموجب كل ضمان وفقاً للقسط المطفأ المستلم وأفضل تقدير لوصافي التدفقات النقدية المطلوبة لسداد أي التزام مالي ناتج عن هذا الضمان، أيهما أعلى. يتم احتساب مخصص خسائر الائتمان استناداً إلى خسائر الائتمان المتوقعة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 طبقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي، أو المخصصات المطلوبة وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي أيهما أعلى.

2 أساس الإعداد وملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.5 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.5.5 استثمار في شركة زميلة

يتم المحاسبة عن استثمار البنك في شركته الزميلة وفقاً لطريقة حقوق الملكية. إن الشركة الزميلة هي المنشأة التي يمارس عليها البنك تأثيراً ملموساً. إن التأثير الملموس هو القدرة على المشاركة في قرارات السياسات المالية والتشغيلية للشركة المستثمر فيها ولكن دون السيطرة أو ممارسة السيطرة المشتركة على تلك السياسات.

وفقاً لطريقة حقوق الملكية، يسجل الاستثمار في الشركة الزميلة في بيان المركز المالي بالتكلفة زائداً تغييرات ما بعد الحيازة في حصة البنك من صافي موجودات الشركة الزميلة.

تدرج الشهرة المتعلقة بالشركة الزميلة ضمن القيمة الدفترية للاستثمار ولا يتم إطفائها أو اختبارها بشكل فردي لغرض تحديد انخفاض القيمة.

يعكس بيان الأرباح أو الخسائر حصة البنك في نتائج عمليات الشركة الزميلة. عند وجود تغير مسجل مباشرة في الدخل الشامل الآخر للشركة الزميلة، يقوم البنك بتسجيل حصته في أي تغييرات والإفصاح عنها، متى أمكن ذلك، في بيان الدخل الشامل. يتم استبعاد الأرباح والخسائر غير المحققة الناتجة عن المعاملات بين البنك والشركة الزميلة بمقدار حصة البنك في الشركة الزميلة.

تدرج حصة البنك من الأرباح الخاصة بمساهمي الشركة الزميلة في مقدمة بيان الأرباح أو الخسائر.

يتم إعداد البيانات المالية للشركة الزميلة لنفس فترة البيانات المالية للبنك. عند الضرورة، يتم إجراء تعديلات لتتوافق السياسات المحاسبية المستخدمة مع تلك الخاصة بالبنك.

بعد تطبيق طريقة حقوق الملكية، يحدد البنك ما إذا كان من الضروري تسجيل خسائر انخفاض إضافية في قيمة استثمار البنك في شركته الزميلة. يحدد البنك في تاريخ كل بيانات مالية ما إذا كان هناك أي دليل موضوعي على أن الاستثمار في الشركة الزميلة قد تنخفض قيمته. في حالة وجود هذا الدليل، يحتسب البنك مبلغ الانخفاض في القيمة بالفرق بين المبلغ الممكن استرداده للشركة الزميلة وقيمتها الدفترية ويقوم بتسجيل المبلغ في بيان الأرباح أو الخسائر.

عند فقد التأثير الملموس على الشركة الزميلة، يقوم البنك بقياس وتسجيل أي استثمار محتفظ به بقيمته العادلة. يتم إدراج أي فرق بين القيمة الدفترية للشركة الزميلة عند فقد التأثير الملموس والقيمة العادلة للاستثمار المحتفظ به والمتحصلات من البيع في بيان الأرباح أو الخسائر.

2.5.6 عقارات استثمارية

يتم تصنيف الأرض والمباني المحتفظ بها لغرض زيادة قيمتها الرأسمالية أو لتحقيق عائدات طويلة الأجل من تأجيرها ولا يتم شغلها من قبل البنك كعقارات استثمارية.

يتم قياس العقارات الاستثمارية بالتكلفة ناقصاً الاستهلاك المتراكم (استناداً إلى العمر الإنتاجي المقدر بأربعين سنة باستخدام طريقة القسط الثابت) والانخفاض المتراكم في القيمة.

يتم تسجيل أي أرباح أو خسائر ناتجة من سحب عقار استثماري من الاستخدام أو بيعه في بيان الأرباح أو الخسائر في فترة السحب من الاستخدام أو عند إتمام البيع.

يتم تحديد القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية من قبل خبراء تقييم يتمتعون بالمؤهلات المهنية المناسبة والمعترف بها والخبرة الحديثة بموقع وفئة العقار الجاري تقييمه. يراعي قياس القيمة العادلة قدرة المشاركين في السوق على تحقيق مزايا اقتصادية من خلال الاستخدام الأمثل للأصل أو من خلال بيعه إلى مشارك آخر في السوق والذي من المحتمل أن يستخدم الأصل بأعلى وأفضل مستوى له.

2 أساس الإعداد وملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.5 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.5.7 مباني ومعدات

تُدرج الأرض ملك حر مبدئياً بالتكلفة ولا يتم استهلاكها. بعد الاعتراف المبدئي، يتم إدراج الأرض ملك حر بالمبلغ المعاد تقييمه والذي يعادل القيمة العادلة في تاريخ إعادة التقييم. يتم إعادة التقييم بصورة دورية من قبل مقيمي عقارات مهنيين. يتم تسجيل فائض أو عجز إعادة التقييم الناتج في بيان الدخل الشامل إلى الحد الذي لا يتجاوز فيه العجز الفائض المسجل سابقاً. يتم تسجيل جزء من عجز إعادة التقييم الذي يتجاوز فائض إعادة التقييم المسجل سابقاً في بيان الأرباح أو الخسائر. إلى الحد الذي يقوم فيه فائض إعادة التقييم برد انخفاض إعادة التقييم المسجل سابقاً في بيان الأرباح أو الخسائر، يتم الاعتراف بالزيادة في بيان الأرباح أو الخسائر. عند الاستبعاد فإن احتياطي إعادة التقييم المتعلق بالأرض ملك حر المباعة يتم تحويله إلى الأرباح المرحلة.

تدرج المباني والممتلكات الأخرى والمعدات بالتكلفة ناقصاً الاستهلاك المتراكم وخسائر الانخفاض في القيمة إن وجدت. يحتسب استهلاك المباني والممتلكات الأخرى والمعدات على أساس القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية المقدرة.

إن الأعمار الإنتاجية المقدرة للموجودات لغرض احتساب الاستهلاك هي كما يلي:

مباني	◀ 40 إلى 45 سنة
ممتلكات أخرى ومعدات	◀ 2 إلى 7 سنوات

عند بيع الموجودات أو سحبها من الاستخدام، يتم استبعاد التكلفة والاستهلاك المتراكم من الحسابات وتدرج أي أرباح أو خسائر ناتجة من استبعاد الأصل في بيان الأرباح أو الخسائر.

يتم رسملة المصروفات المتكبدة لاستبدال جزء من أحد بنود المباني والمعدات التي يتم المحاسبة عنها بصورة منفصلة ويتم شطب القيمة الدفترية للجزء المستبدل. يتم رسملة المصروفات اللاحقة الأخرى فقط عندما تزيد من المزايا الاقتصادية المستقبلية لبند المباني والمعدات المتعلقة بها. تدرج كافة المصروفات الأخرى في بيان الأرباح أو الخسائر عند تكبدها.

2.5.8 عقود التأجير – البنك كمستأجر

يقوم البنك عند بدء العقد بتقييم ما إذا كان هذا العقد يمثل أو ينطوي على عقد تأجير. أي إذا كان العقد ينص على الحق في السيطرة على استخدام أصل معين لفترة زمنية محددة لقاء مقابل نقدي.

يطبق البنك طريقة فردية للاعتراف والقياس لكافة عقود التأجير باستثناء عقود التأجير قصيرة الاجل وعقود تأجير الموجودات منخفضة القيمة. يسجل البنك مطلوبات التأجير لسداد مدفوعات التأجير وموجودات حق الاستخدام التي تمثل الحق في استخدام الموجودات الأساسية.

(أ) موجودات حق الاستخدام

يسجل البنك موجودات حق الاستخدام في تاريخ بداية عقد التأجير (أي تاريخ توافر الأصل الأساسي للاستخدام). يتم قياس موجودات حق الاستخدام بالتكلفة ناقصاً الاستهلاك المتراكم وخسائر انخفاض القيمة، ويتم تعديله مقابل إعادة قياس مطلوبات التأجير. تتضمن تكلفة موجودات حق الاستخدام مبلغ مطلوبات التأجير المسجل والتكاليف المبدئية المباشرة المتكبدة ومدفوعات التأجير المسددة في أو قبل تاريخ البدء ناقصاً أي حوافز تأجير مستلمة. ما لم يكن البنك متأكدًا بصورة معقولة من الحصول على ملكية الأصل المستأجر في نهاية فترة عقد التأجير، يتم استهلاك موجودات حق الاستخدام المسجلة على أساس القسط الثابت على مدى العمر الإنتاجي المقدر ومدة عقد التأجير للموجودات أيهما أقل. تتعرض موجودات حق الاستخدام لانخفاض في القيمة. يتم عرض القيمة الدفترية لموجودات حق الاستخدام ضمن مباني ومعدات في بيان المركز المالي.

2 أساس الإعداد وملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.5 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.5.8 عقود التأجير – البنك كمستأجر (تتمة)

ب) متطلبات التأجير

يسجل البنك في تاريخ بدء عقد التأجير مطلوبات التأجير المقاسة بالقيمة الحالية لمدفوعات التأجير التي يتعين سدادها على مدى مدة عقد التأجير. تتضمن مدفوعات التأجير مدفوعات ثابتة (بما في ذلك المدفوعات الثابتة بطبيعتها) ناقصاً أي حوافز تأجير مستحقة ومدفوعات التأجير المتغيرة التي تستند إلى مؤشر أو سعر، والمبالغ المتوقعة سدادها بموجب ضمانات القيمة التخريدية. تتضمن مدفوعات التأجير أيضاً سعر ممارسة خيار الشراء المؤكد ممارسته من قبل البنك بصورة معقولة ومدفوعات غرامات إنهاء مدة عقد التأجير إذا كانت مدة عقد التأجير تعكس ممارسة البنك لخيار الإنهاء. يتم تسجيل مدفوعات التأجير المتغيرة التي لا تستند إلى مؤشر أو سعر كمصروفات في الفترة التي يقع فيها الحدث أو الشرط الذي يستدعي حدوث السداد.

عند احتساب القيمة الحالية لمدفوعات التأجير، يستخدم البنك معدل الربح المتزايد في تاريخ بدء التأجير في حالة عدم إمكانية تحديد معدل الربح المتضمن في عقد التأجير بسهولة. بعد تاريخ البدء، يتم زيادة مبلغ مطلوبات التأجير ليعكس تراكم الربح وتخفيض قيمة مدفوعات التأجير المقدمة. بالإضافة إلى ذلك، يتم إعادة قياس القيمة الدفترية لمطلوبات التأجير في حالة وجود تعديل أو تغيير في مدة التأجير أو في مدفوعات التأجير الثابتة بطبيعتها أو في التقييم لشراء الأصل الأساسي ويتم عرضها ضمن مطلوبات أخرى في بيان المركز المالي.

2.5.9 الصكوك المستدامة - الشريحة 1

تدرج الصكوك المستدامة - الشريحة 1 ضمن حقوق الملكية في بيان المركز المالي ويتم احتساب الأرباح المقابلة التي يمكن توزيعها على تلك الصكوك كجزء مدين ضمن الأرباح المرحلة.

2.5.10 انخفاض قيمة الموجودات غير المالية

يقوم البنك بتاريخ كل بيانات مالية بتقييم ما إذا كان هناك مؤشر على أن أصلاً ما قد تنخفض قيمته. فإذا ما ظهر ذلك المؤشر أو عند ضرورة إجراء اختبار انخفاض القيمة السنوي للأصل، يقوم البنك بتقدير المبلغ المقدر الممكن استرداده للأصل. إن المبلغ الممكن استرداده للأصل هو القيمة العادلة للأصل أو وحدة إنتاج النقد ناقصاً التكاليف حتى البيع أو قيمته أثناء الاستخدام، أيهما أعلى، ويتم تحديده لأصل فردي ما لم يكن الأصل غير منتج لتدفقات نقدية واردة مستقلة بشكل كبير عن تلك الناتجة من الموجودات أو مجموعات الموجودات الأخرى؛ وحينها يتم تقييم المبلغ الممكن استرداده كجزء من وحدة إنتاج النقد التي ينتمي إليها الأصل. عندما تتجاوز القيمة الدفترية لأصل (أو وحدة إنتاج نقد) المبلغ الممكن استرداده، يعتبر الأصل (أو وحدة إنتاج النقد) منخفض القيمة ويخفض إلى مبلغه الممكن استرداده.

عند تقييم القيمة أثناء الاستخدام، تخصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة إلى قيمتها الحالية باستخدام معدل خصم يعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الزمنية للأموال والمخاطر المرتبطة بالأصل (أو وحدة إنتاج النقد). عند تحديد القيمة العادلة ناقصاً التكاليف حتى البيع، يتم استخدام نموذج تقييم مناسب. يتم تأييد هذه العمليات الحسابية بمؤشرات القيمة العادلة المتاحة.

2.5.11 مكافأة نهاية الخدمة

يتم احتساب مخصص مقابل مكافأة نهاية الخدمة للموظفين وفقاً للقوانين المحلية استناداً إلى رواتب الموظفين والفترات المتركمة للخدمة أو استناداً إلى عقود الموظفين عندما تقدم مزايا إضافية. إن المخصص غير الممول يتم تحديده كالتزام قد ينشأ نتيجة الإنهاء غير الطوعي لخدمة الموظفين في تاريخ البيانات المالية. يعتبر هذا الأساس التقريب الموثوق فيه للقيمة الحالية للتزام النهائي. يتم عرض مكافأة نهاية الخدمة ضمن المطلوبات الأخرى في بيان المركز المالي.

2.5.12 أسهم خزينة

تتكون أسهم الخزينة من أسهم البنك الصادرة منه التي تم إعادة حيازتها بواسطته ولم يعاد إصدارها أو إلغاؤها بعد. يتم المحاسبة عن أسهم الخزينة باستخدام طريقة التكلفة. وفقاً لهذه الطريقة، يُحمل المتوسط المرجح لتكلفة الأسهم المعاد حيازتها إلى حساب مقابل ضمن حقوق الملكية. عند إعادة إصدار أسهم الخزينة، تضاف الأرباح إلى حساب منفصل ضمن حقوق الملكية ("احتياطي أسهم الخزينة") وهو احتياطي لا يمكن توزيعه. تُحمل أي خسائر محققة على نفس الحساب بما يتناسب مع حد الرصيد الدائن في هذا الحساب. تُحمل أي خسائر إضافية على الأرباح المرحلة ثم على الاحتياطي العام والاحتياطي الإجمالي. يتم استخدام الأرباح المحققة لاحقاً من بيع أسهم الخزينة في مقاصة أي خسائر مسجلة سابقاً أو لاحتياطيات ثم حساب احتياطي أسهم الخزينة ثم الأرباح المرحلة. لا يتم سداد أي أرباح نقدية على هذه الأسهم. إن إصدار أسهم المنحة يزيد من عدد أسهم الخزينة نسبياً ويخفض متوسط التكلفة لكل سهم دون أن يؤثر على إجمالي تكلفة أسهم الخزينة.

2 أساس الإعداد وملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.5 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.5.13 اتفاقيات إعادة شراء

لا يتم استبعاد الأوراق المالية المباعة بموجب الاتفاقيات المبرمة لإعادة الشراء في تاريخ مستقبلي محدد من بيان المركز المالي حيث يحتفظ البنك بشكل أساسي بجميع مخاطر ومزايا الملكية. يتم الاعتراف بالنقد المقابل المستلم في بيان المركز المالي كأصل مع التزام مقابل بإعادته، بما في ذلك الأرباح المستحقة كالتزام ضمن اتفاقيات إعادة الشراء المبرمة مع البنوك، مما يعكس الجوهر الاقتصادي للمعاملة كاتفاقيات إعادة شراء مبرمة مع بنوك. يتم التعامل مع الفرق بين أسعار البيع وإعادة الشراء كمصروفات أرباح ويتم استحقاقها على مدى فترة الاتفاقية باستخدام معدل الربح الفعلي.

2.5.14 النقد والنقد المعادل

يتضمن النقد والنقد المعادل لغرض بيان التدفقات النقدية النقد والأرصدة لدى بنك الكويت المركزي والودائع لدى بنوك ذات فترة استحقاق أصلية لا تتجاوز سبعة أيام.

2.5.15 الاعتراف بالإيرادات

(1) إيرادات تمويل

بالنسبة لكافة الأدوات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة فإن إيرادات التمويل يتم تسجيلها باستخدام معدل الربح الفعلي وهو المعدل الذي يخصم المتحصلات النقدية المستقبلية المقدرة على مدى العمر المتوقع للأداة المالية أو فترة أقل، وفق لما هو ملانم، إلى صافي القيمة الدفترية للأصل المالي. يراعي الاحتساب كافة الشروط التعاقدية للأداة المالية (مثل خيارات المدفوعات مقدما) ويتضمن أي رسوم أو تكاليف إضافية متعلقة مباشرة بالأداة وتمثل جزءاً لا يتجزأ من معدل الربح الفعلي وليس خسائر الائتمان المستقبلية.

بمجرد أن يتم تخفيض قيمة أداة مالية مصنفة كـ "مدينو تمويل" إلى مبلغها الممكن استرداده المقدر، يتم بعد ذلك تسجيل الإيرادات ذات الصلة على الجزء غير منخفض القيمة استناداً إلى معدل الربح الفعلي الأصلي الذي تم استخدامه لخصم التدفقات النقدية المستقبلية لغرض قياس المبلغ الممكن استرداده.

(2) إيرادات أتعاب وعمولات

يكتسب البنك إيرادات الأتعاب والعمولات من مجموعة متنوعة من الخدمات التي يقوم بتقديمها للعملاء.

يمكن تقسيم إيرادات الأتعاب إلى الفئتين التاليتين:

- ◀ إيرادات الأتعاب المكتسبة من خدمات مقدمة على مدى فترة زمنية محددة ويتم استحقاقها على مدى تلك الفترة.
- ◀ إيرادات الأتعاب الناتجة من التفاوض أو المشاركة في مفاوضات معاملات طرف آخر والتي تُسجل عند إتمام المعاملة الأساسية. يتم تسجيل الأتعاب أو بنود الأتعاب المرتبطة بأداء معين بعد استيفاء المعايير المقابلة.

2.5.16 الضرائب

ضريبة دعم العمالة الوطنية

يحتسب البنك ضريبة دعم العمالة الوطنية وفقاً للقانون رقم 19 لسنة 2000 وقرار وزارة المالية رقم 24 لسنة 2006 بنسبة 2.5% من ربح السنة الخاضع للضريبة. وفقاً للقانون، تم خصم توزيعات الأرباح النقدية من الشركات المدرجة التي تخضع لضريبة دعم العمالة الوطنية من ربح السنة.

مؤسسة الكويت للتقدم العلمي

يحتسب البنك حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي بنسبة 1% من ربح السنة وفقاً للاحتساب المعدل استناداً إلى قرار أعضاء مجلس إدارة المؤسسة الذي ينص على أنه يجب استبعاد مكافأة أعضاء مجلس الإدارة والاستقطاع إلى الاحتياطي الإجمالي من ربح السنة عند تحديد الحصة.

الزكاة

يتم احتساب حصة الزكاة بنسبة 1% من ربح البنك وفقاً للقانون رقم 46 لسنة 2006 ووفقاً لقرار وزارة المالية رقم 2007/58 الذي يسري اعتباراً من 10 ديسمبر 2007.

2.5.17 مخصصات

تُسجل المخصصات عندما يكون من المحتمل، نتيجة لأحداث سابقة، أن يتطلب الأمر تدفقاً صاعداً للموارد التي تتضمن مزايا اقتصادية لتسوية التزام حالي أو قانوني أو استدلالي، مع إمكانية إجراء تقدير موثوق منه لمبلغ الالتزام.

2 أساس الإعداد وملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.5 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.5.18 العملات الأجنبية

يتم تسجيل المعاملات بالعملات الأجنبية وفقاً لسعر الصرف السائد بتاريخ المعاملات. يتم تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية القائمة في نهاية السنة إلى الدينار الكويتي وفقاً لأسعار الصرف السائدة بتاريخ البيانات المالية. تدرج أي أرباح أو خسائر ناتجة ضمن بيان الأرباح أو الخسائر.

إن البنود غير النقدية المقاسة وفقاً للتكلفة التاريخية بعملة أجنبية يتم تحويلها باستخدام أسعار الصرف كما في تواريخ المعاملات المبدئية. يتم تحويل الموجودات والمطلوبات غير النقدية بالعملات الأجنبية المدرجة وفقاً للقيمة العادلة إلى الدينار الكويتي بواسطة أسعار الصرف السائدة في تواريخ تحديد القيمة العادلة. وفي حالة الموجودات غير النقدية، التي تُسجل التغيرات في قيمتها العادلة مباشرة ضمن الدخل الشامل الآخر، يتم أيضاً تسجيل فروق تحويل العملات الأجنبية مباشرة ضمن الدخل الشامل الآخر ما لم تمثل جزءاً من استراتيجية تحوط فعالة. بالنسبة للموجودات الأخرى غير النقدية، يتم تسجيل فروق تحويل العملات الأجنبية مباشرة في بيان الأرباح أو الخسائر.

إن فروق التحويل الناتجة عن صافي الاستثمارات في العمليات الأجنبية تُدرج في بيان الدخل الشامل.

2.5.19 منح حكومية

تُسجل المنح الحكومية عندما يكون هناك تأكيدات معقولة بأنه سيتم استلام هذه المنح والالتزام بكافة الشروط المتعلقة بها. عندما تتعلق المنحة بمصروفات فيتم الاعتراف بها كإيرادات على أساس مماثل على مدى الفترات التي يتم تسجيل التكاليف ذات الصلة كمصروفات، والتي توجد نية للتعويض عنها بالمقابل. وعندما تتعلق المنحة بأصل ما، فيتم الاعتراف بها كإيرادات بمبالغ متساوية على مدى العمر الإنتاجي المتوقع للأصل ذي الصلة.

عندما يستلم البنك منح للموجودات غير النقدية، يتم تسجيل الأصل والمنحة بمبالغ اسمية وإدراجها في بيان الأرباح أو الخسائر على مدى العمر الإنتاجي المتوقع للأصل، استناداً إلى نمط استهلاك مزايا الأصل الأساسي على أقساط سنوية متساوية.

2.5.20 معلومات القطاعات

يتم إعداد التقارير حول قطاعات التشغيل بطريقة تتطابق مع التقارير الداخلية المقدمة إلى المسؤول الرئيسي عن اتخاذ القرارات التشغيلية.

2.5.21 الموجودات والمطلوبات المحتملة

لا يتم الاعتراف بالموجودات المحتملة في البيانات المالية، بل يتم الإفصاح عنها عندما يكون التدفق الوارد لمزايا اقتصادية أمراً محتملاً.

لا يتم الاعتراف بالمطلوبات المحتملة في البيانات المالية. ولكن يتم الإفصاح عنها ما لم يكن احتمال التدفق الصادر للموارد المتضمنة لمزايا اقتصادية أمراً مستبعداً. يتم الاعتراف بمخصصات المطلوبات المحتملة عندما يكون التدفق الصادر للموارد أمراً محتملاً.

2.5.22 موجودات بصفة الأمانة

يقدم البنك خدمات الوكالة والأمانة الأخرى التي ينتج عنها الاحتفاظ بالموجودات أو استثمارها نيابةً عن عملائه. لا يتم اعتبار الموجودات المحتفظ بها بصفة الوكالة أو الأمانة كموجودات البنك، وبالتالي لا يتم إدراجها ضمن بيان المركز المالي.

2.6 الأحكام والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة

إن إعداد البيانات المالية يتطلب من الإدارة أن تقوم بوضع أحكام وتقديرات تؤثر على المبالغ المسجلة للموجودات والمطلوبات المالية والإفصاح عن المطلوبات المحتملة. هذه الأحكام والتقديرات تؤثر أيضاً على الإيرادات والمصروفات والمخصصات الناتجة وكذلك التغيرات في القيمة العادلة المدرجة ضمن الدخل الشامل الآخر.

2.6.1 الأحكام الجوهرية

تصنيف الموجودات المالية

يحدد البنك تصنيف الموجودات المالية استناداً إلى تقييم نموذج الأعمال الذي يتم الاحتفاظ بالموجودات من خلاله وتقييم ما إذا كانت الشروط التعاقدية للأصل المالي تمثل مدفوعات أصل المبلغ والربح فقط على أصل المبلغ القائم.

2 أساس الإعداد وملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.6 الأحكام والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.6.1 الأحكام الجوهرية (تتمة)

تحديد مدة عقود التأجير التي تتضمن خيارات التجديد والإنهاء - البنك كمستأجر

يحدد البنك مدة عقد التأجير كمدة غير قابلة للإلغاء بعقد التأجير، بالإضافة إلى أي فترات أخرى يشملها خيار مد عقد التأجير في حالة التأكد من ممارسته بصورة معقولة، أو الفترات التي يشملها خيار إنهاء عقد التأجير في حالة التأكد بصورة معقولة من ممارسته.

لدى البنك، بموجب بعض عقود تأجير الموجودات، خيار تأجير الموجودات لفترات إضافية. يطبق البنك أحكاماً لتقييم مدى تأكده بصورة معقولة من ممارسة خيار التجديد. حيث يأخذ في اعتباره كافة العوامل ذات الصلة التي تؤدي إلى إيجاد حوافز اقتصادية لممارسة خيار التجديد. بعد تاريخ البدء، يعيد البنك تقييم مدة عقد التأجير في حالة وقوع حدث أو تغيير جوهري في الظروف يقع ضمن نطاق سيطرة البنك ويؤثر على قدرته على ممارسة (أو عدم ممارسة) خيار التجديد (مثل التغيير في استراتيجية الأعمال).

القيمة العادلة للأدوات المالية

إن القيمة العادلة للأدوات المالية تمثل السعر المستلم لبيع أصل أو المدفوع لنقل التزام في معاملة منتظمة في السوق الأصلي (أو السوق الأكثر ملائمة) في تاريخ القياس وفقاً لظروف السوق الحالية (أي سعر البيع) بغض النظر عما إذا كان السعر ملحوظاً بصورة مباشرة أو مقدراً باستخدام أسلوب تقييم آخر. في حالة عدم إمكانية تحديد القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية المسجلة في بيان المركز المالي من الأسواق النشطة، فيتم تحديدها باستخدام العديد من أساليب تقييم التي تتضمن استخدام نماذج التقييم. تتحقق المدخلات إلى هذه النماذج من الأسواق الملحوظة متى أمكن ذلك، ولكن في حالة عدم إمكانية ذلك، يجب استخدام تقديرات لتحديد القيمة العادلة. تتضمن الأحكام والتقديرات اعتبارات السيولة ومدخلات النماذج المتعلقة بالبنود مثل مخاطر الائتمان (المتعلقة بالبنك والأطراف المقابلة)، وتعديلات قيمة التمويل، والترابط والتقلب. للاطلاع على المزيد من التفاصيل حول تحديد القيمة العادلة، يرجى مراجعة إيضاح 24.

محاسبة التحوط

تتضمن سياسات محاسبة التحوط لدى البنك جانب من الأحكام والتقديرات. ستتأثر التقديرات المتعلقة بمعدلات الربح المستقبلية والبيئة الاقتصادية العامة بمدى توفر بنود التحوط المناسبة منها وتوقيت توافرها، بالإضافة إلى التأثير على فاعلية علاقات التحوط.

2.6.2 عدم التأكد من التقديرات والافتراضات

فيما يلي الافتراضات الرئيسية المتعلقة بالمستقبل والمصادر الرئيسية الأخرى لعدم التأكد في تاريخ البيانات المالية والتي تنطوي على مخاطر جوهرية بأن تتسبب في تعديل جوهري على القيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات في السنة المالية التالية:

انخفاض قيمة الأدوات المالية

إن قياس خسائر انخفاض القيمة لكافة فئات الموجودات المالية يتطلب إصدار الأحكام وخصوصاً فيما يتعلق بتقدير مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية وقيمة الضمانات عند تحديد خسائر الانخفاض في القيمة وتقييم الازدياد الملحوظ في مخاطر الائتمان. ويتم استنباط هذه التقديرات من خلال عدة عوامل والتي يمكن أن تؤدي أي تغييرات فيها إلى مستويات مختلفة من المخصصات.

2 أساس الإعداد وملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.6 الأحكام والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.6.2 عدم التأكد من التقديرات والافتراضات (تتمة)

انخفاض قيمة الأدوات المالية (تتمة)

إن عمليات احتساب خسائر الائتمان المتوقعة من قبل البنك هي مخرجات لنماذج معقدة تتضمن عدة افتراضات أساسية حول اختيار مدخلات المتغيرات والعلاقات فيما بينها. وتتضمن عناصر نماذج خسائر الائتمان المتوقعة ما يلي والتي تعتبر كأحكام وتقديرات محاسبية:

- ◀ نموذج التصنيف الائتماني الداخلي للبنك والذي يخصص احتمالات التعثر في السداد لدرجات التصنيف الفردية
- ◀ معايير البنك فيما يتعلق بتقييم الأزيداد الملحوظ في مخاطر الائتمان بحيث ينبغي قياس مخصصات الموجودات المالية على أساس خسائر الائتمان المتوقعة على مدار عمر الأداة والتقييم النوعي للمخاطر.
- ◀ تصنيف الموجودات المالية عند تقييم خسائر الائتمان المتوقعة بصورة مجمعة.
- ◀ تطوير نماذج خسائر الائتمان المتوقعة بما في ذلك الصيغ المختلفة واختيار المدخلات.
- ◀ تحديد العلاقات بين السيناريوهات المرتبطة بالاقتصاد الكلي والمدخلات الاقتصادية وتأثيرها على احتمالية التعثر عن السداد واحتساب نسبة الخسارة عند التعثر والانكشاف للمخاطر عند التعثر.
- ◀ تحديد السيناريوهات المستقبلية المتعلقة بالاقتصاد الكلي وترجيح الاحتمالات لاستنباط المدخلات الاقتصادية اللازمة لنماذج خسائر الائتمان المتوقعة.

إن سياسة البنك هي مراجعة النماذج الخاصة به بصورة منتظمة في ضوء الخبرة الفعلية بالخسائر وتعديلها عند الضرورة.

انخفاض قيمة الاستثمار في شركة زميلة

يقوم البنك باحتساب مبلغ انخفاض القيمة بالفرق بين المبلغ الممكن استرداده والقيمة الدفترية للاستثمار في حالة وجود أي دليل موضوعي على انخفاض قيمة الاستثمار في الشركة الزميلة. يتطلب تقدير المبلغ الممكن استرداده من البنك تقدير التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة واختيار المدخلات المناسبة للتقييم.

تقييم الموجودات المالية غير المسعرة

يتم تحديد القيمة العادلة للموجودات المالية غير المسعرة باستخدام آليات تقييم من بينها نموذج التدفقات النقدية المخصومة. تؤخذ المدخلات لهذه النماذج من البيانات المعلنة في الأسواق متى أمكن ذلك. وفي حالة تعذر ذلك، يجب الاعتماد على درجة من الأحكام لتقدير القيمة العادلة. تستند هذه الأحكام إلى اعتبارات المدخلات مثل مخاطر السيولة، ومخاطر الائتمان والتقلب. إن التغيرات في الافتراضات حول هذه العوامل قد تؤثر على القيمة العادلة المسجلة للأدوات المالية. إن تحديد التدفقات النقدية وعوامل الخصم يتطلب تقديراً جوهرياً.

3 توزيع إلى المودعين

يقوم مجلس إدارة البنك بتحديد وتوزيع حصة المودعين من الأرباح استناداً إلى نتائج البنك في نهاية كل ثلاثة أشهر من السنة.

4 صافي إيرادات أتعاب وعمولات

2021	2022
ألف	ألف
دينار كويتي	دينار كويتي
12,889	12,464
(5,892)	(6,147)
6,997	6,317

إيرادات الأتعاب والعمولات
مصروفات الأتعاب والعمولات
صافي إيرادات الأتعاب والعمولات

5 إيرادات أخرى

2021 ألف دينار كويتي	2022 ألف دينار كويتي
337	476
5	228
27	39
369	743

إيرادات توزيعات أرباح
صافي الإيرادات الناتجة من عقارات استثمارية
أخرى

6 مخصصات وخسائر الانخفاض في القيمة

2021 ألف دينار كويتي	2022 ألف دينار كويتي
29,052	22,674
(7,170)	(13,689)
(743)	6,035
=	(431)
2,084	108
29	23
(162)	(106)
23,090	14,614

انخفاض قيمة مديني تمويل (إيضاح 10)
استردادات من أرصدة مديني تمويل مشطوبة
تحميل (رد) مخصص تسهيلات انتمانية غير نقدية (إيضاح 10)
رد انخفاض قيمة عقارات استثمارية (إيضاح 13)
مخصصات أخرى
تحميل خسائر الائتمان المتوقعة لاستثمار في صكوك (إيضاح 11)
رد خسائر الائتمان المتوقعة لموجودات مالية أخرى

7 ضرائب

2021 ألف دينار كويتي	2022 ألف دينار كويتي
293	347
504	961
320	379
1,117	1,687

حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي
ضريبة دعم العمالة الوطنية
الزكاة

8 ربحية السهم الأساسية والمخففة

2021	2022
31,221	36,407
(6,614)	(7,138)
24,607	29,269
2,252,286,284	2,252,286,284
10.9	13.0
2021	2022
2,501,577,259	2,501,577,259
(249,290,975)	(249,290,975)
2,252,286,284	2,252,286,284

صافي ربح السنة الخاص بمساهمي البنك (ألف دينار كويتي)
ناقصاً: الأرباح المدفوعة للصكوك - الشريحة الأولى (ألف دينار كويتي)
صافي ربح السنة الخاص بمساهمي البنك بعد الأرباح المدفوعة للصكوك -
الشريحة الأولى (ألف دينار كويتي)
المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة
ربحية السهم الأساسية والمخففة الخاصة بمساهمي البنك (فلس)

يتم احتساب المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة بعد التعديل بما يعكس أسهم الخزينة كما يلي:

المتوسط المرجح لعدد أسهم البنك المصدرة والمدفوعة
ناقصاً: المتوسط المرجح لعدد أسهم الخزينة

8 ربحية السهم الأساسية والمخفضة (تتمة)

بلغت ربحية السهم 11.5 فلس للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021 قبل التعديل بأثر رجعي بما يعكس عدد الأسهم المصدرة بعد اصدار أسهم المنحة وفقاً للموافقة الصادرة في اجتماع الجمعية العمومية السنوية للمساهمين المنعقد في 7 أبريل 2022 على التوالي (إيضاح 18).

حيث إنه لا توجد أدوات مخفضة قائمة، فإن ربحية السهم الأساسية والمخفضة متطابقة.

9 النقد والنقد المعادل

يتكون النقد والنقد المعادل المدرج في بيان التدفقات النقدية مما يلي:

2021 ألف دينار كويتي	2022 ألف دينار كويتي
183,320	228,804
15,001	85,039
198,321	313,843

نقد وأرصدة لدى البنوك

ودائع لدى بنك الكويت المركزي وبنوك أخرى – ذات فترة استحقاق أصلية مدتها سبعة أيام أو أقل

10 مدينو تمويل

31 ديسمبر 2021		31 ديسمبر 2022	
الإجمالي ألف دينار كويتي	الإجمالي ألف دينار كويتي	تمويلات تجارية ألف دينار كويتي	تمويلات أفراد ألف دينار كويتي
3,456,486	3,522,585	3,050,413	472,172
(114,338)	(117,581)	(104,980)	(12,601)
3,342,148	3,405,004	2,945,433	459,571

مدينو تمويل

ناقصاً: مخصص انخفاض القيمة

إن الحركة في مخصص انخفاض قيمة مديني التمويل حسب فئة الموجودات المالية هي كما يلي:

الإجمالي ألف دينار كويتي	تمويلات تجارية ألف دينار كويتي	تمويلات أفراد ألف دينار كويتي
114,338	102,156	12,182
22,674	22,222	452
(19,431)	(19,398)	(33)
117,581	104,980	12,601
الإجمالي ألف دينار كويتي	تمويلات تجارية ألف دينار كويتي	تمويلات أفراد ألف دينار كويتي
135,536	123,323	12,213
29,052	25,674	3,378
(50,250)	(46,841)	(3,409)
114,338	102,156	12,182

في 1 يناير 2022

المحمل للسنة (إيضاح 6)

مبالغ مشطوبة

في 31 ديسمبر 2022

في 1 يناير 2021

المحمل للسنة (إيضاح 6)

مبالغ مشطوبة

في 31 ديسمبر 2021

كما في 31 ديسمبر 2022، كانت أرصدة مديني التمويل المتعثرة والتي تم تعليق تحقيق إيرادات التمويل منها بمبلغ 62,155 ألف دينار كويتي (2021: 64,516 ألف دينار كويتي).

إن المخصص المحدد المتاح المتعلق بالتسهيلات النقدية يبلغ 21,268 ألف دينار كويتي (2021: 28,065 ألف دينار كويتي).

إن تحميل المخصص للسنة عن التسهيلات غير النقدية يبلغ 6,035 ألف دينار كويتي (2021: رد مخصص بمبلغ 743 ألف دينار كويتي) (إيضاح 6). إن المخصص المتاح للتسهيلات غير النقدية بمبلغ 13,322 ألف دينار كويتي (2021: 7,287 ألف دينار كويتي) مدرج ضمن المطلوبات الأخرى (إيضاح 17).

10 مدينو تمويل (تمة)

تتفق سياسة البنك لاحتساب مخصص انخفاض قيمة مديني التمويل من كافة النواحي المادية مع متطلبات بنك الكويت المركزي لاحتساب المخصصات.

وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي، تم احتساب الحد الأدنى للمخصص العام بنسبة 1% للتسهيلات النقدية و0.5% للتسهيلات غير النقدية على كافة التسهيلات الائتمانية المطبقة التي لم يتم احتساب مخصصات محددة لها (بالصافي بعد استبعاد بعض فئات الضمانات).

كما قامت لجنة المخصصات بالبنك بتقييم حالات العملاء الذين لم يتجاوزوا عدد أيام التأخر في السداد ولكن لا يزالون معرضين لضوابط مالية محتملة نتيجة لأعمالهم والبيئة الاقتصادية الخاصة بهم، وقام البنك بتسجيل مخصصات إضافية بما يتفق مع قواعد بنك الكويت المركزي، متى كان ذلك ضرورياً.

تحليل القيمة الدفترية لمديني التمويل، وخسائر الائتمان المتوقعة المقابلة استناداً إلى معايير التصنيف إلى مراحل طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 التزاماً بتعليمات بنك الكويت المركزي.

كما في 31 ديسمبر 2022				مدينو التمويل
المجموع ألف دينار كويتي	المرحلة 3 ألف دينار كويتي	المرحلة 2 ألف دينار كويتي	المرحلة 1 ألف دينار كويتي	
2,543,665	-	46,678	2,496,987	فئة عالية
900,108	-	68,661	831,447	فئة قياسية
78,812	63,636	4,774	10,402	متأخرة السداد أو منخفضة القيمة
<u>3,522,585</u>	<u>63,636</u>	<u>120,113</u>	<u>3,338,836</u>	

كما في 31 ديسمبر 2021				مدينو التمويل
المجموع ألف دينار كويتي	المرحلة 3 ألف دينار كويتي	المرحلة 2 ألف دينار كويتي	المرحلة 1 ألف دينار كويتي	
2,350,769	-	39,895	2,310,874	فئة عالية
1,025,384	-	104,032	921,352	فئة قياسية
80,333	67,039	3,766	9,528	متأخرة السداد أو منخفضة القيمة
<u>3,456,486</u>	<u>67,039</u>	<u>147,693</u>	<u>3,241,754</u>	

بالنسبة للالتزامات والمطلوبات المحتملة (إيضاح 22)، تمثل المبالغ الواردة في الجدول أدناه المبالغ الملتزم بها أو المكفولة بضمان (التسهيلات غير النقدية) وخسائر الائتمان المتوقعة المقابلة استناداً إلى معايير التصنيف إلى مراحل طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 التزاماً بتعليمات بنك الكويت المركزي.

كما في 31 ديسمبر 2022				في 31 ديسمبر 2022
المجموع ألف دينار كويتي	المرحلة 3 ألف دينار كويتي	المرحلة 2 ألف دينار كويتي	المرحلة 1 ألف دينار كويتي	
350,529	-	10	350,519	فئة عالية
167,820	-	15,298	152,522	فئة قياسية
9,100	9,100	-	-	متأخرة السداد أو منخفضة القيمة
<u>527,449</u>	<u>9,100</u>	<u>15,308</u>	<u>503,041</u>	

المجموع ألف دينار كويتي	المرحلة 3 ألف دينار كويتي	المرحلة 2 ألف دينار كويتي	المرحلة 1 ألف دينار كويتي	في 31 ديسمبر 2021
303,061	-	10	303,051	فئة عالية
217,635	-	20,729	196,906	فئة قياسية
3,008	3,008	-	-	متأخرة السداد أو منخفضة القيمة
<u>523,704</u>	<u>3,008</u>	<u>20,739</u>	<u>499,957</u>	

تحليل التغيرات في خسائر الائتمان المتوقعة فيما يتعلق بمديني التمويل والالتزامات والمطلوبات المحتملة التي يتم احتسابها طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 التزاماً بتعليمات بنك الكويت المركزي:

31 ديسمبر 2022

المجموع ألف دينار كويتي	المرحلة 3 ألف دينار كويتي	المرحلة 2 ألف دينار كويتي	المرحلة 1 ألف دينار كويتي	كما في 1 يناير 2022
79,233	41,584	13,762	23,887	التأثير نتيجة التحويل بين المراحل
-	5,090	(5,091)	1	(رد) خسائر الائتمان المتوقعة الإضافية
3,963	13,384	(4,164)	(5,257)	مبالغ مشطوبة
(19,431)	(19,389)	-	(42)	
<u>63,765</u>	<u>40,669</u>	<u>4,507</u>	<u>18,589</u>	في 31 ديسمبر 2022

31 ديسمبر 2021

المجموع ألف دينار كويتي	المرحلة 3 ألف دينار كويتي	المرحلة 2 ألف دينار كويتي	المرحلة 1 ألف دينار كويتي	كما في 1 يناير 2021
88,412	46,565	28,057	13,790	التأثير نتيجة التحويل بين المراحل
-	687	(1,378)	691	خسائر الائتمان المتوقعة الإضافية (الرد)
41,071	44,363	(12,716)	9,424	مبالغ مشطوبة
(50,250)	(50,031)	(201)	(18)	
<u>79,233</u>	<u>41,584</u>	<u>13,762</u>	<u>23,887</u>	في 31 ديسمبر 2021

11 استثمارات في أوراق مالية

2021 ألف دينار كويتي	2022 ألف دينار كويتي
375,734	448,287
5,106	5,166
5,106	5,166
380,840	453,453

مقاسة بالتكلفة المطفأة:
صكوك

مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر:
أوراق مالية غير مسعرة

فيما يلي تحليل التغيرات في إجمالي القيمة الدفترية وما يقابلها من خسائر ائتمان متوقعة فيما يتعلق بالاستثمار في الصكوك:

2021 ألف دينار كويتي	2022 ألف دينار كويتي
387,789	376,647
1,852	87,641
(12,994)	(15,065)
376,647	449,223
2021 ألف دينار كويتي	2022 ألف دينار كويتي
884	913
29	23
913	936

مجمل القيمة الدفترية كما في 1 يناير
الموجودات الجديدة المشتراة بالصافي بعد الاستردادات/المبيعات خلال السنة
الحركات الأخرى بما في ذلك تأثير أسعار تحويل العملات الأجنبية
في 31 ديسمبر

مخصص خسائر الائتمان المتوقعة كما في 1 يناير
صافي المحمل خلال السنة
في 31 ديسمبر

تم تصنيف جميع الصكوك ضمن المرحلة 1 كما في 31 ديسمبر 2022.

12 استثمار في شركة زميلة

يمتلك البنك حصة ملكية بنسبة 30% (2021: 30%) في شركة الشرق الأوسط للاستثمار المالي ش.م.ك.ع.، وهي شركة تم تأسيسها بالمملكة العربية السعودية.

فيما يلي الحركة في الاستثمار بشركة زميلة خلال السنة:

2021 ألف دينار كويتي	2022 ألف دينار كويتي
7,778	8,070
306	592
12	6
(26)	93
8,070	8,761

كما في 1 يناير
الحصة في النتائج
الحصة في الدخل الشامل الأخر
تعديل تحويل عملات أجنبية
في 31 ديسمبر

12 استثمار في شركة زميلة (تتمة)

فيما يلي معلومات مالية موجزة عن الشركة الزميلة:

2021 ألف دينار كويتي	2022 ألف دينار كويتي	
2,192	2,803	الحصة في بيان المركز المالي للشركة الزميلة:
8,031	8,363	موجودات متداولة
(1,277)	(1,602)	موجودات غير متداولة
(876)	(803)	مطلوبات متداولة
8,070	8,761	مطلوبات غير متداولة
		صافي الموجودات
1,054	1,658	الحصة في نتائج الشركة الزميلة:
306	592	إيرادات التشغيل
		ربح السنة

قامت الإدارة بتقييم ما إذا كان هناك أي دليل موضوعي على انخفاض قيمة الاستثمار في الشركة الزميلة. ونتيجة لهذا التقييم، توصلت الإدارة إلى عدم ضرورة احتساب مخصص لانخفاض القيمة في بيان الأرباح أو الخسائر خلال السنة الحالية (2021: لا شيء دينار كويتي).

لم يتم الإفصاح عن القيمة العادلة للاستثمار في الشركة الزميلة نظراً لأن الشركة الزميلة غير مسعرة وليس لديها سعر معن منشور.

13 عقارات استثمارية

تمثل العقارات الاستثمارية عقارات قام البنك باقتنائها وتم إدراجها بالتكلفة ناقصاً الاستهلاك المتراكم وانخفاض القيمة. لأغراض اختبار انخفاض القيمة، تم إعادة تقييم العقارات الاستثمارية من قبل مقيمين مستقلين باستخدام طريقة المقارنة بالسوق والتي تعكس أسعار المعاملات الحديثة لعقارات مماثلة ولهذا يتم تصنيفها ضمن المستوى 2 من الجدول الهرمي للقيمة العادلة. عند تقدير القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية، فإن الاستخدام الأفضل والأمثل للعقارات يعد هو الاستخدام الحالي لتلك العقارات. لم يكن هناك تغير في أسلوب التقييم خلال السنة. بلغت القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية في تاريخ البيانات المالية 21,613 ألف دينار كويتي (2021: 20,651 ألف دينار كويتي).

إن الحركة للسنة هي كما يلي:

2021 ألف دينار كويتي	2022 ألف دينار كويتي	
18,360	19,919	في 1 يناير
5,551	-	إضافات
(3,986)	-	مستبعدات
	431	رد انخفاض القيمة (إيضاح 6)
(6)	(53)	الاستهلاك المحمل للسنة
19,919	20,297	في 31 ديسمبر

14 مباني ومعدات

تتضمن المباني والمعدات زيادة إعادة تقييم أرض ملك حر بمبلغ 890 ألف دينار كويتي (2021: 107 ألف دينار كويتي) استناداً إلى التقييمات المحددة من قبل خبراء تقييم مستقلين. تم إعادة تقييم الأرض ملك حر من قبل مقيمين مستقلين باستخدام مدخلات تقييم جوهرية بناءً على البيانات المعروضة في السوق وتم تصنيفها ضمن المستوى 2 في الجدول الهرمي للقيمة العادلة.

15 موجودات أخرى

2021 ألف دينار كويتي	2022 ألف دينار كويتي	
6,326	7,967	أرباح مستحقة
957	15,957	القيمة العادلة الموجبة للأدوات المالية المشتقة (إيضاح 23)
10,120	10,120	المنحة الحكومية المستلمة
15,061	20,908	أخرى
32,464	54,952	

16 ودائع من العملاء

تتمثل حسابات المودعين في ودائع مستلمة من العملاء كحسابات جارية وحسابات توفير استثمارية وحسابات استثمارية محددة الأجل. تتكون حسابات المودعين لدى البنك من التالي:

- 1) ودائع غير استثمارية في صورة الحسابات الجارية. لا تستحق هذه الودائع أي أرباح ولا تتحمل أي مخاطر خسارة، حيث يضمن البنك سداد أرصدها عند الطلب. وبالتالي، تعتبر هذه الودائع قرض حسن من المودعين للبنك وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية. إن استثمار مثل هذا القرض الحسن يتم وفقاً لما يراه مجلس إدارة البنك مناسباً، وتعود نتائج استثماره لمساهمي البنك.
- 2) تتضمن الودائع الاستثمارية حسابات التوفير وحسابات الودائع الثابتة محددة المدة وحسابات الودائع غير محددة الأجل.

حسابات التوفير الاستثمارية

وهي ودائع غير محددة الأجل ويحق للعميل سحب الأرصدة من هذه الحسابات أو جزء منها في أي وقت.

حسابات الودائع الاستثمارية محددة الأجل

وهي ودائع محددة الأجل على أساس العقد المبرم بين البنك والمودع. وهي ودائع تستحق على أساس شهري أو ربع سنوي أو نصف سنوي أو سنوي.

حسابات الودائع الاستثمارية غير محددة الأجل

وهي ودائع غير محددة الأجل تعامل كودائع سنوية وتتجدد تلقائياً لفترة مماثلة ما لم يقم المودع بإخطار البنك كتابة برغبته بعدم تجديد الوديعة.

يتم احتساب المبالغ المستخدمة في الاستثمارات من كل وديعة استثمارية باستخدام نسب محددة في العقود لفتح هذه الحسابات مع العملاء. يضمن البنك سداد الجزء المتبقي غير المستثمر من هذه الودائع الاستثمارية، وبناءً عليه، يعتبر ذلك الجزء قرضاً حسناً من المودعين للبنك وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.

إن القيمة العادلة للودائع من العملاء لا تختلف بصورة جوهرية عن قيمتها الدفترية.

17 مطلوبات أخرى

2021 ألف دينار كويتي	2022 ألف دينار كويتي	
17,128	21,925	الحصة المستحقة في أرباح المودعين
6,425	6,159	مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين
7,287	13,322	مخصص تسهيلات انتمائية غير نقدية (إيضاح 10)
4,366	161	القيمة العادلة السالبة للأدوات المالية المشتقة (إيضاح 23)
5,738	5,875	مطلوبات تأجير
38,640	45,709	دائنون ومصروفات مستحقة وأخرى
79,584	93,151	

18 حقوق الملكية

1. يتكون رأس المال المصرح به كما في 31 ديسمبر 2022 من 3,500,000,000 سهم عادي (2021: 2,500,000,000 سهم) بقيمة 100 فلس للسهم. ويتكون رأس المال المصدر والمدفوع بالكامل كما في 31 ديسمبر 2022 من 2,501,577,259 سهم عادي (2021: 2,382,454,533 سهم) بقيمة 100 فلس للسهم.
2. أوصى مجلس إدارة البنك بتوزيع أرباح نقدية بنسبة 8% (2021: 5%) بمبلغ 8 فلس للسهم (2021: 5 فلس) وأسهم منحة بنسبة لا شيء (2021: 5%). تخضع توزيع الأرباح النقدية الموصى بها لموافقة المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية السنوية للبنك. اعتمدت الجمعية العمومية السنوية للمساهمين المنعقدة في 7 أبريل 2022 البيانات المالية المدققة للبنك للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021 وإصدار أسهم منحة بنسبة 5% (2020: 10%) وتوزيع أرباح نقدية بواقع 5 فلس للسهم (2020: لا شيء).
3. وفقاً لمتطلبات قانون الشركات والنظام الأساسي للبنك، يتعين على البنك استقطاع نسبة 10% من الربح قبل الضرائب ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة إلى الاحتياطي الاجباري. يجوز للبنك أن يقرر إيقاف هذه الاستقطاعات السنوية عندما يصل رصيد الاحتياطي الاجباري إلى 50% من رأس المال المدفوع. بالتالي قام البنك باستقطاع مبلغ 3,857 ألف دينار كويتي (2021: 3,262 ألف دينار كويتي) إلى الاحتياطي الاجباري. إن توزيع الاحتياطي الاجباري محدد بالمبلغ المطلوب لتوزيع أرباح بحد أقصى 5% من رأس المال في السنوات التي لا تسمح فيها الأرباح المرحلة بتأمين هذا الحد.
4. يتطلب النظام الأساسي للبنك استقطاع مبلغ لا يقل عن 10% من الربح قبل الضرائب ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة إلى حساب الاحتياطي العام سنوياً. قرر مجلس الإدارة وقف هذا الاستقطاع بداية من السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2007 وما بعدها، وهو ما تم الموافقة عليه من قبل مساهمي البنك في الجمعية العمومية السنوية المنعقدة في 6 مارس 2008. لا توجد قيود على توزيع الاحتياطي العام على المساهمين بموجب قرار من الجمعية العمومية وفقاً للطريقة التي تحددها مصلحة البنك.
5. إن أرصدة علاوة إصدار الأسهم واحتياطي أسهم الخزينة غير متاحة للتوزيع. إن رصيد احتياطي إعادة تقييم العقارات غير متاح للتوزيع إلا في حال إلغاء الاعتراف بالموجودات ذات الصلة.

إن تكلفة أسهم البنك المشتراة بما في ذلك التكاليف المباشرة المتعلقة بها تدرج في حقوق الملكية. ووفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي والجمعية العمومية السنوية، يجوز للبنك شراء أسهم الخزينة بحد أقصى 10% من رأس المال المدفوع.

19 أسهم خزينة

لم يتم شراء أو بيع أسهم الخزينة خلال السنة الحالية.

2021	2022	
237,419,977	249,290,975	عدد أسهم الخزينة
9.97%	9.97%	نسبة أسهم الخزينة إلى إجمالي الأسهم المصدرة
43,957	43,957	تكلفة أسهم الخزينة (ألف دينار كويتي)
73,363	70,799	القيمة السوقية لأسهم الخزينة (ألف دينار كويتي)
306	296	المتوسط المرجح للقيمة السوقية لأسهم الخزينة (فلس)

تم الاحتفاظ بمبلغ يعادل تكلفة أسهم الخزينة من الاحتياطيات كجزء غير قابل للتوزيع طوال فترة الاحتفاظ بأسهم الخزينة.

20 صكوك مستدامة - الشريحة 1

قام البنك بإصدار شهادات رأس المال "صكوك الشريحة 1 لعام 2016" بالتتابع ترتيبات إصدار الصكوك المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، بمبلغ 200 مليون دولار أمريكي في 1 أكتوبر 2016 وشهادات رأس المال "صكوك الشريحة 1 لعام 2021" بمبلغ 600 مليون دولار أمريكي في يونيو 2021 (يشار إليها معاً بـ "صكوك الشريحة 1"). تمثل صكوك الشريحة 1 أوراق مالية مستدامة ليس لها تاريخ استرداد محدد وتمثل التزامات مباشرة غير مكفولة بضمان ثانوية (ذات أولوية فقط على رأس المال) للبنك وتخضع للبنود والشروط الواردة في اتفاقية المضاربة. إن صكوك الشريحة 1 مدرجة في يورونكست دبلن وناسداك دبي.

20 صكوك مستدامة - الشريحة 1 (تتمة)

تحمل صكوك الشريحة 1 لعام 2016 معدل ربح بنسبة 5.5% سنويًا والتي تُدفع نصف سنويًا على شكل متأخرات وفقًا لشروط الإصدار. في يونيو 2021، أعلن البنك عن طرح مناقصة لحاملي صكوك الشريحة 1 لعام 2016 القائمة بموجب شروط مذكرة عرض المناقصة وقام البنك بتسوية شهادات رأس المال المقبولة بشكل صحيح والتي تبلغ 39,185 ألف دولار أمريكي. لاحقًا، في أكتوبر 2021، (تاريخ الاستدعاء الأول) قام البنك باسترداد جميع الشهادات المستحقة المتبقية بقيمتها الاسمية ذات مبلغ 160,815 ألف دولار أمريكي بالإضافة إلى مبالغ توزيع أرباح دورية مستحقة وغير مدفوعة.

تحمل صكوك الشريحة 1 لعام 2021 معدل ربح بنسبة 3.875% سنويًا يتم دفعها بشكل نصف سنوي كمتأخرات حتى تاريخ إعادة التحديد الأول (5.5 سنوات من تاريخ الإصدار) وفقًا لشروط الإصدار. بعد ذلك، سيتم إعادة تحديد معدل الربح المتوقع كل ذكري سنوية خامسة بناءً على معدل المبادلة المتوسط السائد في الولايات المتحدة لمدة 5 سنوات زائد هامش مبدئي بنسبة 3.011% سنويًا. وتاريخ الاستدعاء الأول لصكوك الشريحة 1 لعام 2021 هو بعد 5 سنوات من تاريخ الإصدار (يونيو 2026). وصكوك الشريحة 1 لعام 2021 قابلة للاستدعاء من قبل البنك في أي يوم يقع في الفترة التي تبدأ (بما في ذلك) تاريخ الاستدعاء الأول وتنتهي في (بما في ذلك) تاريخ إعادة التحديد الأول أو في أي تاريخ لاحق لسداد الربح بما يخضع لشروط استرداد معينة بما في ذلك موافقة بنك الكويت المركزي المسبقة.

يتم استثمار صافي المتحصلات من صكوك الشريحة 1 عن طريق عقد المضاربة مع البنك (مضارب) على أساس غير مقيد ومن خلال الأنشطة العامة للبنك التي تنفذ عن طريق وعاء المضاربة العام.

يجوز لجهة الإصدار بناءً على رغبته، أن تختار عدم القيام بتوزيعات أرباح المضاربة المتوقعة، وفي تلك الحالة، لا تتراكم أرباح المضاربة ولن يعتبر هذا الإجراء حدث تعثر.

تم سداد الأرباح نصف السنوية خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022.

21 معاملات مع أطراف ذات علاقة

يدخل البنك في معاملات مع الشركة الأم الكبرى والشركة الأم والشركة الزميلة والمساهمين الرئيسيين وأعضاء مجلس الإدارة وموظفي الإدارة العليا وأفراد عائلاتهم المقربين والشركات التي يسيطرون عليها أو يمارسون عليها سيطرة مشتركة أو تأثيراً ملموساً في سياق العمل المعتاد. يتم الموافقة على شروط هذه المعاملات من قبل إدارة البنك.

إن أرصدة ومعاملات نهاية السنة المتضمنة في البيانات المالية هي كما يلي:

المجموع الف دينار كويتي	أخرى الف دينار كويتي	الشركة الأم الف دينار كويتي	الشركة الأم الكبرى الف دينار كويتي	عدد الأطراف ذات العلاقة	عدد أعضاء مجلس الإدارة أو المسؤولين التنفيذيين	
52,906	52,906	-	-	12	-	كما في 31 ديسمبر 2022
138,215	226	38,441	99,548	5	-	مدينو تمويل
16,437	5,437	6,410	4,590	3	-	ودائع لدى بنوك أخرى
14,996	-	14,996	-	1	-	استثمارات في أوراق مالية
263,178	219,607	23,561	20,010	16	-	موجودات أخرى
601,435	601,435	-	-	67	23	ودائع من بنوك ومؤسسات مالية
286	286	-	-	1	-	ودائع من عملاء
30,724	16,394	14,330	-	7	-	مطلوبات أخرى
4,310	-	4,310	-	1	-	التزامات ومطلوبات محتملة
188,973	-	188,973	-	1	-	اتفاقيات إسلامية آجلة (المبلغ الاسمي)
						مبادلات معدلات الربح (المبلغ الاسمي)

21 معاملات مع أطراف ذات علاقة (تتمة)

		عدد أعضاء مجلس الإدارة أو المسؤولين التنفيذيين		عدد الأطراف ذات العلاقة		الشركة الأم		أخرى		المجموع	
		عدد الأعضاء		عدد الأطراف ذات العلاقة		الشركة الأم		أخرى		المجموع	
		مجلس الإدارة أو المسؤولين التنفيذيين		عدد الأطراف ذات العلاقة		الشركة الأم		أخرى		المجموع	
		الف		الف		الف		الف		الف	
		دينار كويتي		دينار كويتي		دينار كويتي		دينار كويتي		دينار كويتي	
كما في 31 ديسمبر 2021											
مدينو تمويل											
ودائع لدى بنوك أخرى											
موجودات أخرى											
ودائع من بنوك ومؤسسات مالية											
ودائع من عملاء											
مطلوبات أخرى											
التزامات ومطلوبات محتملة											
اتفاقيات إسلامية آجلة (المبلغ الاسمي)											
مبادلات معدلات الربح (المبلغ الاسمي)											
المعاملات											
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022											
إيرادات تمويل											
صافي الإيرادات من مبادلات معدلات الربح											
توزيع إلى مودعين											
مصروفات تأمين											
مصروفات تشغيل أخرى											
شراء موجودات ثابتة											
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021											
إيرادات تمويل											
صافي المدفوعات من مبادلات معدلات الربح											
توزيع إلى مودعين											
مصروفات تأمين											
مصروفات تشغيل أخرى											
أعضاء مجلس الإدارة:											
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة											
مكافآت موظفي الإدارة العليا:											
رواتب ومزايا أخرى قصيرة الأجل											
مكافأة ما بعد التقاعد											
		2021		2022		2021		2022		2021	
		الف		الف		الف		الف		الف	
		دينار كويتي		دينار كويتي		دينار كويتي		دينار كويتي		دينار كويتي	
		264		474		1,704		1,892		135	
		1,704		1,892		135		118		1,839	
		135		118		1,839		2,010			
		1,839		2,010							

إن مكافأة أعضاء مجلس الإدارة خاضعة لموافقة المساهمين في الجمعية العمومية السنوية

22 التزامات ومطلوبات محتملة

(أ) التزامات متعلقة بالائتمان

تتضمن الالتزامات المتعلقة بالائتمان الائتمانات بموجب الائتمان وخطابات الاعتماد تحت الطلب والضمانات وأوراق القبول لتلبية احتياجات عملاء البنك.

إن خطابات الاعتماد (بما في ذلك خطابات الاعتماد تحت الطلب) والضمانات وأوراق القبول تلزم البنك بدفع المبالغ نيابة عن العملاء وذلك يعتمد على إخفاق العملاء في تنفيذ شروط العقد.

تمثل الالتزامات بمنح الائتمان التزامات تعاقدية تتضمن التزامات تمويلية وتسهيلات ائتمانية متجددة. وعادة ما يكون لهذه الالتزامات تواريخ صلاحية محددة، أو تشتمل على شروط أخرى لإلغائها. ونظراً لإمكانية انتهاء صلاحية هذه الالتزامات دون سحبها، فإن مجموع القيم التعاقدية لا يمثل بالضرورة متطلبات نقدية مستقبلية. لدى البنك الالتزامات الائتمانية التالية:

2021 ألف دينار كويتي	2022 ألف دينار كويتي	
37,759	27,833	أوراق قبول
72,729	71,015	خطابات اعتماد
411,110	428,530	ضمانات
521,598	527,378	

بلغت الالتزامات الائتمانية غير القابلة للإلغاء لمنح الائتمان كما في تاريخ البيانات المالية 71 ألف دينار كويتي (2021): 2,106 ألف دينار كويتي).

(ب) التزام رأسمالي
إن الالتزام الرأسمالي لشراء موجودات كما في 31 ديسمبر 2022 بلغ 477 ألف دينار كويتي (2021): 324 ألف دينار كويتي).

23 الأدوات المالية المشتقة والتحوط

اتفاقيات اسلامية آجلة (الوعد)

يدخل البنك، ضمن أعماله العادية، في أنواع مختلفة من المعاملات تتضمن الأدوات المالية المتمثلة في اتفاقيات عملات أجنبية آجلة (الوعد) للحد من التعرض لمخاطر العملات الأجنبية. إن الوعد عبارة عن معاملة مالية بين طرفين حيث تعتمد المدفوعات على الحركات في أسعار أداة مالية محددة واحدة أو أكثر أو للسعر المرجعي أو مؤشر الأسعار وذلك وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

إن القيم الاسمية، المسجلة إجمالياً، هي قيمة الأصل / الالتزام المتعلق بالوعد والذي يتم على أساسه قياس التغيرات في القيمة.

تشير القيم الاسمية إلى حجم المعاملات القائمة بنهاية السنة وهي لا تعتبر مؤشراً لمخاطر السوق أو مخاطر الائتمان.

معظم الاتفاقيات الإسلامية الآجلة للبنك تتعلق بمعاملات مع العملاء التي يتم تنفيذها في المعتاد من خلال الدخول في معاملات متبادلة مع أطراف مقابلة.

مبادلات معدلات الربح

تتمثل مبادلات معدلات الربح في اتفاقيات تعاقدية بين طرفين وقد تتضمن تحويل معدل الربح أو تحويل أصل المبلغ ومعدل الربح لفترة محددة من الوقت بناء على الشروط التعاقدية.

تشير القيم الاسمية إلى حجم المعاملات القائمة في نهاية الفترة ولا تعتبر مؤشر لمخاطر السوق أو مخاطر الائتمان. تم الاحتفاظ بالجانب الأكبر من مبادلات معدلات الربح لدى البنك لأغراض التحوط.

23 الأدوات المالية المشتقة والتحوط (تتمة)

مبادلات معدلات الربح (تتمة)

فيما يلي ملخص القيمة العادلة للأدوات المالية المشتقة المدرجة في السجلات المالية والقيمة الاسمية لها:

المجموع ألف دينار كويتي	القيمة الاسمية			أقل من شهر ألف دينار كويتي	المطلوبات (سالبة) ألف دينار كويتي	الموجودات (موجبة) ألف دينار كويتي	2022
	أكثر من 12 شهوراً ألف دينار كويتي	3 إلى 12 شهوراً ألف دينار كويتي	1 إلى 3 شهور ألف دينار كويتي				
8,623	-	554	2,596	5,473	161	166	الوعد
188,973	173,657	15,316	-	-	-	15,791	مبادلات معدلات الربح (محتفظ بها كتحوط للقيمة العادلة)
197,596	173,657	15,870	2,596	5,473	161	15,957	
المجموع ألف دينار كويتي	القيمة الاسمية			أقل من شهر ألف دينار كويتي	المطلوبات (سالبة) ألف دينار كويتي	الموجودات (موجبة) ألف دينار كويتي	2021
	أكثر من 12 شهوراً ألف دينار كويتي	3 إلى 12 شهوراً ألف دينار كويتي	1 إلى 3 شهور ألف دينار كويتي				
19,265	-	8,088	2,178	8,999	181	196	الوعد
188,852	183,331	4,311	1,210	-	4,185	761	مبادلات معدلات الربح (محتفظ بها كتحوط للقيمة العادلة)
208,117	183,331	12,399	3,388	8,999	4,366	957	

عمليات التحوط للقيمة العادلة

يسجل صافي القيمة العادلة لمبادلات معدلات الربح المحتفظ بها كعمليات تحوط للقيمة العادلة كما في 31 ديسمبر 2022 قيمة موجبة بمبلغ 15,791 ألف دينار كويتي (2021: قيمة سالبة بمبلغ 3,424 ألف دينار كويتي) والذي تم مقاصته مقابل الخسارة المسجلة للبنود المتحوط لها فيما يتعلق بالمخاطر المتحوط لها بمبلغ 15,791 ألف دينار كويتي في 31 ديسمبر 2022 (2021: ربح بمبلغ 3,424 ألف دينار كويتي). تم إدراج أرباح وخسائر المقاصة ضمن "أرباح تحويل عملات أجنبية" في بيان الأرباح أو الخسائر خلال السنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2022 و31 ديسمبر 2021.

يتم إصدار أدوات التحوط لغرض التحوط من مخاطر معدلات الربح المتعلقة بالبنود المتحوط لها. وتشمل البنود المتحوط لها بعض الاستثمارات في الأوراق المالية المدرجة بالتكلفة المضافة بمبلغ 199,209 ألف دينار كويتي (2021: 230,478 ألف دينار كويتي).

يوضح الجدول التالي الجدول الهرمي لقياس القيمة العادلة للأدوات المالية لدى البنك:

فيما يلي الجدول الهرمي لقياس القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات كما في 31 ديسمبر 2022:

المجموع ألف دينار كويتي	المستوى 3 ألف دينار كويتي	المستوى 2 ألف دينار كويتي	2022
5,166	4,485	681	موجودات يتم قياسها بالقيمة العادلة الموجودات المالية استثمارات في أوراق مالية
166	-	166	الأدوات المالية المشتقة الوعد
15,791	-	15,791	مبادلات معدلات الربح
15,957	-	15,957	
21,123	4,485	16,638	
161	-	161	2022 مطلوبات يتم قياسها بالقيمة العادلة الأدوات المالية المشتقة الوعد
161	-	161	
المجموع ألف دينار كويتي	المستوى 3 ألف دينار كويتي	المستوى 2 ألف دينار كويتي	2021
5,106	4,429	677	موجودات يتم قياسها بالقيمة العادلة الموجودات المالية استثمارات في أوراق مالية
196	-	196	الأدوات المالية المشتقة الوعد
761	-	761	مبادلات معدلات الربح
957	-	957	
6,063	4,429	1,634	
المجموع ألف دينار كويتي	المستوى 3 ألف دينار كويتي	المستوى 2 ألف دينار كويتي	2021
181	-	181	مطلوبات يتم قياسها بالقيمة العادلة الأدوات المالية المشتقة الوعد
4,185	-	4,185	مبادلات معدلات الربح
4,366	-	4,366	

يتم تقييم الاستثمارات المصنفة ضمن المستوى 1 استناداً إلى سعر الشراء المعلن. يتم تقييم الأوراق المالية والصناديق المصنفة ضمن المستوى 2 استناداً إلى مضاعفات السوق وصافي قيمة الموجودات المعلنة. ويتم تقييم الأوراق المالية والصناديق المصنفة ضمن المستوى 3 استناداً إلى التدفقات النقدية المخصومة ونماذج خصومات توزيعات الأرباح. إن الحركة في المستوى 3 تتعلق بشكل أساسي بالتغير في القيمة العادلة للموجودات المالية خلال السنة.

24 قياس القيمة العادلة (تتمة)

إن المدخلات الهامة لتقييم الأوراق المالية غير المسعرة المصنفة ضمن المستوى 3 تتمثل في معدل النمو السنوي للتدفقات النقدية ومعدلات الخصم؛ وبالنسبة للصناديق تتمثل في خصم ضعف السيولة. سوف يؤدي انخفاض معدل النمو وارتفاع معدل الخصم وخصم ضعف السيولة إلى انخفاض القيمة العادلة.

قد يكون التأثير على بيان المركز المالي أو بيان حقوق ملكية المساهمين غير مادي إذا طرأ تغيير على متغيرات المخاطر ذات الصلة المستخدمة لتحديد القيمة العادلة للأوراق المالية غير المسعرة بنسبة 5%. لم يكن هناك تغييرات جوهرية في أساليب التقييم المستخدمة لأغراض قياس القيمة العادلة للاستثمارات في أوراق مالية مقارنة بالسنة السابقة.

تقدر القيمة العادلة للصفوك المقاسة وفقاً للتكلفة المطفأة كما في 31 ديسمبر 2022 بمبلغ 442,274 ألف دينار كويتي (2021: 381,933 ألف دينار كويتي). تدرج الموجودات والمطلوبات المالية الأخرى بالتكلفة المطفأة ولا تختلف قيمتها الدفترية عن قيمتها العادلة بصورة مادية حيث أن غالبية هذه الموجودات والمطلوبات لها فترات استحقاق قصيرة الأجل أو تمت إعادة تسعيرها على الفور استناداً إلى حركة معدلات الربح في السوق. يتم تحديد القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية المتبقية المدرجة بالتكلفة المطفأة بصورة رئيسية استناداً إلى التدفقات النقدية المخصومة، والتي تتمثل فيها أهم المدخلات في معدل الخصم الذي يعكس مخاطر الائتمان المتعلقة بالأطراف المقابلة.

25 تحليل استحقاق الموجودات والمطلوبات

يلخص الجدول التالي قائمة الاستحقاق لموجودات ومطلوبات البنك التي تم تحليلها طبقاً للاستحقاق التعاقدية المتبقي:

2022			
المجموع ألف دينار كويتي	أكثر من سنة ألف دينار كويتي	3 إلى 12 شهوراً ألف دينار كويتي	حتى 3 شهور ألف دينار كويتي
الموجودات			
228,804	-	-	228,804
238,164	-	69,479	168,685
261,416	-	31,835	229,581
3,405,004	535,693	463,974	2,405,337
453,453	342,976	40,193	70,284
8,761	8,761	-	-
20,297	20,297	-	-
40,836	40,836	-	-
54,952	17,070	15,026	22,856
4,711,687	965,633	620,507	3,125,547
المطلوبات			
710,030	-	3,063	706,967
3,241,346	34,419	607,311	2,599,616
93,151	35,843	14,166	43,142
4,044,527	70,262	624,540	3,349,725
667,160	895,371	(4,033)	(224,178)

25 تحليل استحقاق الموجودات والمطلوبات (تتمة)

المجموع	أكثر من سنة	3 إلى 12 شهراً	حتى 3 شهور	
الف دينار كويتي	الف دينار كويتي	الف دينار كويتي	الف دينار كويتي	2021
183,320	=	=	183,320	الموجودات
184,270	-	64,167	120,103	نقد وأرصدة لدى البنوك
383,094	-	195,456	187,638	ودائع لدى بنك الكويت المركزي
3,342,148	557,122	437,749	2,347,277	ودائع لدى بنوك أخرى
380,840	320,525	47,001	13,314	مدينو تمويل
8,070	8,070	-	-	استثمارات في أوراق مالية
19,919	19,919	-	-	استثمار في شركة زميلة
39,310	39,310	-	-	عقارات استثمارية
32,464	2,619	3,843	26,002	مباني ومعدات
4,573,435	947,565	748,216	2,877,654	موجودات أخرى
				إجمالي الموجودات
				المطلوبات
736,274	9,471	100,038	626,765	ودائع من بنوك ومؤسسات مالية أخرى
3,109,922	21,206	497,430	2,591,286	ودائع من عملاء
79,584	33,104	15,565	30,915	مطلوبات أخرى
3,925,780	63,781	613,033	3,248,966	إجمالي المطلوبات
647,655	883,784	135,183	(371,312)	صافي فجوة السيولة

26 الأدوات المالية وإدارة المخاطر

استراتيجية استخدام الأدوات المالية

تتعلق أنشطة البنك بصورة رئيسية، باعتباره بنك إسلامي تجاري، بتأمين مصادر التمويل من خلال أدوات مالية تتماشى مع تعليمات الشريعة الإسلامية وفي ضوء تعليمات بنك الكويت المركزي، وتوجيه تلك الأموال لأنشطة التمويل والاستثمار التي تتماشى مع الشريعة الإسلامية لتحقيق أرباح. يتم اقتسام الأرباح بين المساهمين وأصحاب حسابات الودائع المتشاركة في الأرباح وفقاً لسياسات البنك التي تم الموافقة عليها من قبل مجلس الإدارة وهيئة الفتوى والرقابة الشرعية. وتتوزع الأموال من حيث تواريخ استحقاقها بين قصيرة الأجل وطويلة الأجل وهي تصدر بشكل رئيسي بالدينار الكويتي بخلاف العملات الأجنبية الرئيسية وعملات دول مجلس التعاون الخليجي. عند توجيه الأموال، يركز البنك على تأمين تلك الأموال وكذلك الاحتفاظ بمعدلات سيولة كافية لمواجهة أي مطالبات قد يحل موعد استحقاقها. إن سلامة أموال المساهمين والمودعين يتم دعمها أيضاً من خلال تنوع أنشطة التمويل على كل من القطاعات الجغرافية والاقتصادية وكذلك نوعية الأطراف المقدم لها التمويل.

إدارة المخاطر

إن استخدام الأدوات المالية يرتبط بالمخاطر الكامنة فيها. يسجل البنك العلاقة بين العوائد والمخاطر ذات الصلة باستخدام الأدوات المالية وتشكل إدارة المخاطر جزءاً مكملاً من الأهداف الاستراتيجية للبنك.

تتمثل استراتيجية البنك في وجود مفهوم إدارة قوية للمخاطر وفي إدارة العلاقة التي تربط ما بين المخاطر والعوائد داخل ومن خلال كل قطاع رئيسي من قطاعات النشاط القائمة على المخاطر لدى البنك. ويقوم البنك باستمرار بمراجعة سياساته وممارساته في إدارة المخاطر للتأكد من عدم تعرض البنك لتقلب كبير في قيمة الموجودات وربحيته.

إن الأهداف والسياسات والعمليات التي يقوم بها البنك لإدارة المخاطر موضحة بالتفصيل في إفصاحات الركن 3 من التقرير السنوي. توضح الأقسام التالية المخاطر المختلفة الكامنة في العمليات المصرفية وطبيعة هذه المخاطر والأساليب المستخدمة للحد من هذه المخاطر وحجم هذه المخاطر وتأثيرها على الأرباح والخسائر وحقوق الملكية نتيجة التغيرات المستقبلية المتوقعة في ظروف السوق.

26 الأدوات المالية وإدارة المخاطر (تتمة)

استراتيجية استخدام الأدوات المالية (تتمة)

إدارة المخاطر (تتمة)

أ. مخاطر الائتمان

تتمثل مخاطر الائتمان في إخفاق أحد أطراف إحدى الأدوات المالية في الوفاء بالتزامه مما يؤدي إلى تكبد الطرف الآخر لخسائر مالية. ويحاول البنك التحكم في مخاطر الائتمان من خلال مراقبة التعرض لمخاطر الائتمان وقصر المعاملات على الأطراف المقابلة ذات السمعة الجيدة، والاستمرار في تقييم الملاءة الائتمانية للأطراف المقابلة.

ينشأ تركيز مخاطر الائتمان عندما تتعامل مجموعة من الأطراف المقابلة في أنشطة تجارية مماثلة أو في أنشطة ضمن منطقة جغرافية واحدة أو عندما تكون لها نفس السمات الاقتصادية مما قد يؤثر على قدرتها على الوفاء بالتزاماتها التعاقدية بشكل مشابه على ما هو عليه في حالة ظهور تغيرات في الظروف الاقتصادية أو السياسية أو الظروف الأخرى.

يشير تركيز مخاطر الائتمان إلى الحساسية النسبية لأداء البنك تجاه التطورات التي قد تطرأ على قطاع أعمال معين أو منطقة جغرافية معينة.

يسعى البنك إلى إدارة التعرض لمخاطر الائتمان من خلال تنويع أنشطته التمويلية لتفادي تركيزات المخاطر غير المرغوب فيها تجاه العملاء الأفراد أو المجموعات في مناطق محددة أو قطاعات أعمال محددة. كما يحصل البنك على الضمانات كلما دعت الضرورة لذلك. يستند مبلغ ونوع الضمان المطلوب إلى تقييم مخاطر الائتمان لدى الطرف المقابل. يتم تطبيق التوجيهات فيما يتعلق بدرجة قبول أنواع الضمانات وأسس التقييم.

من الأنواع الرئيسية للضمانات التي يتم الحصول عليها مصروفات الودائع البنكية والأرصدة والأوراق المالية المدرجة المقبولة للبنك والممتلكات والمنشآت والمعدات والمخزون والمدينين التجاريين.

تراقب الإدارة القيمة السوقية للضمان على أساس يومي للأسهم المسعرة وبصورة دورية للضمانات الأخرى وتطلب ضمانات إضافية وفقاً للاتفاقية المعمول بها، كما تراقب القيمة السوقية للضمان الذي تم الحصول عليه أثناء مراجعة كفاية مخصص خسائر الانخفاض في القيمة.

تقييم خسائر الائتمان المتوقعة

تعريف التعثر

يعتبر البنك الأصل المالي متعثراً وبالتالي إدراجه ضمن المرحلة 3 (المصنفة كمنخفضة القيمة) لغرض احتساب خسائر الائتمان المتوقعة لتلك التسهيلات في حالة التأخر في سداد أصل المبلغ أو الربح لهذه التسهيلات لمدة أكثر من 90 يوماً أو في حالة وجود صعوبات معلومة في التدفقات النقدية بما في ذلك استدامة خطة أعمال الطرف المقابل، أو تراجع التصنيف الائتماني أو مخالفة الشروط الأصلية الواردة في العقد أو قدرته على تحسين الأداء عندما تنشأ الصعوبة المالية أو تراجع قيمة الضمان ... الخ. في هذه الحالات، يقوم البنك بتسجيل مخصص لخسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة.

وأي تسهيل منخفض القيمة ائتمانياً أو غير منتظم قد تم إعادة هيكلته خلال السنة يعتبر أيضاً متعثراً. كما يعمل البنك في حالات الانكشافات ذات التصنيفات الائتمانية الخارجية على تصنيفها كمتعثرة في حالة تصنيفها في المستوى "د" طبقاً لتصنيف وكالتي ستاندرد اند بورز وفيتش، والتصنيف "ج" طبقاً لوكالة التصنيف موديز.

يراعي البنك مجموعة متنوعة من المؤشرات التي قد تشير إلى احتمالية التعثر في السداد كجزء من التقييم النوعي الذي يقوم بإجرانه حول التعثر من جانب العملاء. ومن بين هذه المؤشرات:

- ◀ مخالفة الاتفاقيات
- ◀ أن يكون لدى العميل التزامات متأخرة السداد تجاه دائنين أو موظفين عموميين
- ◀ وفاة العميل

الازدياد الملحوظ في مخاطر الائتمان

يراقب البنك باستمرار كافة الموجودات المعرضة لخسائر الائتمان المتوقعة. ولكي يتم تحديد ما إذا كانت إحدى الأدوات أو محفظة للأدوات معرضة لخسائر ائتمان متوقعة على مدى 12 شهراً أو خسائر ائتمان متوقعة على مدى عمر الأداة، يقوم البنك بتقييم مدى وجود ازدياد ملحوظ في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي. يقوم البنك بتطبيق معايير كمية متوافقة بالنسبة للمحفظة التي تخضع للتقييم الائتماني الداخلي والخارجي لغرض تقييم الازدياد الملحوظ في مخاطر الائتمان.

26 الأدوات المالية وإدارة المخاطر (تتمة)

استراتيجية استخدام الأدوات المالية (تتمة)

إدارة المخاطر (تتمة)

أ- مخاطر الائتمان (تتمة)

تقييم خسائر الائتمان المتوقعة (تتمة)

التصنيف الداخلي وعملية تقييم احتمالات التعثر

يستند نظام التقييم الداخلي للبنك إلى عدة تقييمات نوعية. بخلاف قواعد التصنيف المرحلي المعروضة في الإيضاح 2.5.1، يلتزم البنك أيضاً بتعليمات بنك الكويت المركزي كما يلي:

- ◀ يتم تصنيف التسهيلات الائتمانية – باستثناء التمويل الاستهلاكي - ضمن المرحلة 2 في حالة وجود تعثر في سداد أصل المبلغ أو الربح لمدة أكثر من 30 يوماً، وفي حالة التمويل الاستهلاكي، يتم تصنيف التسهيلات ضمن المرحلة 2 في حالة وجود تعثر في سداد أصل المبلغ أو الربح لمدة أكثر من 60 يوماً.
- ◀ يتم تصنيف التسهيلات الائتمانية ضمن المرحلة 2 في حالة وجود انخفاض في التصنيف الائتماني للتسهيل بعدد درجتين بالنسبة للتسهيلات الاستثمارية ودرجة واحدة بالنسبة للتسهيلات غير الاستثمارية،

يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية 9 استخدام عامل منفصل لاحتمالية التعثر عن السداد على مدار مدة اثني عشر شهراً وعلى مدار عمر الأداة، وذلك حسب التصنيف المرحلي المحدد للملتزم. وينبغي أن يعكس عامل احتمالية التعثر طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 تقدير البنك لجودة الموجودات في المستقبل. يستخدم البنك عامل احتمالية التعثر في فترة زمنية معينة (PIT PD) عن كل تصنيف لاحتساب خسائر الائتمان المتوقعة. يمثل الحد الأدنى لاحتمالية التعثر 0.75% للتسهيلات الائتمانية المصنفة ضمن الدرجة الاستثمارية، ونسبة 1% للتسهيلات الائتمانية من الدرجة غير الاستثمارية، باستثناء التسهيلات الائتمانية الممنوحة إلى الحكومة والمجموعات المصنفة كتسهيلات استثمارية من خلال وكالات التصنيف الائتماني الخارجية، بالإضافة إلى معاملات التمويل المتعلقة بالقروض الاستهلاكية والمقسطة (باستثناء بطاقات الائتمان).

قياس خسائر الائتمان المتوقعة

خسائر الائتمان المتوقعة هي التقديرات المرجحة بالاحتمالات لخسائر الائتمان وتقاس بالقيمة الحالية لكافة أوجه العجز النقدي مخصومة بمعدل الربح الفعلي للأداة المالية. يمثل العجز النقدي الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة إلى البنك طبقاً للعقد والتدفقات النقدية التي يتوقع البنك استلامها. تشمل العناصر الرئيسية لقياس خسائر الائتمان المتوقعة على احتمالية التعثر والخسائر الناتجة من التعثر والمخاطر عند التعثر. يقوم البنك بتقدير هذه العوامل باستخدام نماذج مخاطر الائتمان المناسبة اخذاً في الاعتبار التصنيف الائتماني الداخلي والخارجي للموجودات وسيناريوهات الاقتصاد الكلي المستقبلية وغيرها.

إدراج المعلومات المستقبلية

يراعي البنك المتغيرات الاقتصادية الرئيسية التي من المتوقع أن تؤثر على مخاطر الائتمان وخسائر الائتمان المتوقعة لكي يتم إدراج المعلومات المستقبلية في نماذج خسائر الائتمان المتوقعة. وهي تعكس بصورة رئيسية التوقعات المعقولة والمؤيدة للظروف المستقبلية المرتبطة بالاقتصاد الكلي. ومراعاة هذه العوامل تزيد من درجة الأحكام التي يتم اتخاذها في تحديد خسائر الائتمان المتوقعة. يستعين البنك بنماذج إحصائية لإدراج عوامل الاقتصاد الكلي في تصنيفات التعثر السابقة. كما يراعي البنك ثلاثة سيناريوهات (سيناريو أساسي، سيناريو متزايد، سيناريو منخفض) لتوقعات بيانات الاقتصاد الكلي ويتم تطبيق الأوزان المناسبة المرجحة بالاحتمالات على هذه السيناريوهات للوصول إلى نتيجة مرجحة بالاحتمالات حول خسائر الائتمان المتوقعة. تقوم الإدارة بصورة منتظمة بمراجعة المنهجيات والافتراضات بما في ذلك أي توقعات حول الظروف الاقتصادية المستقبلية.

يستخدم البنك نماذج إحصائية لدمج عوامل الاقتصاد الكلي في معدلات التخلف عن السداد التاريخية. يؤدي دمج المعلومات المستقبلية إلى زيادة مستوى التقديرات فيما يتعلق بكيفية تأثير التغييرات في عوامل الاقتصاد الكلي على خسارة الائتمان المتوقعة المطبقة على تعرضات المرحلة 1 والمرحلة 2 والتي تعتبر منتظمة. تتم مراجعة المنهجيات والافتراضات ذات الصلة، بما في ذلك أي توقعات للظروف الاقتصادية المستقبلية، بشكل دوري.

26 الأدوات المالية وإدارة المخاطر (تتمة)

استراتيجية استخدام الأدوات المالية (تتمة)

إدارة المخاطر (تتمة)

أ- مخاطر الائتمان (تتمة)

تقييم خسائر الائتمان المتوقعة (تتمة)

يتضمن تقييم الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان وحساب الخسائر الائتمانية المتوقعة على حد سواء المعلومات المستقبلية. يستخدم البنك دالة حسابية تربط مؤشر دورة الائتمان باحتمالية التخلف عن السداد كمدخل رئيسي في خسائر الائتمان المتوقعة. هذه المتغيرات الاقتصادية وتأثيرها المرتبط على احتمالية التعثر والتعرض عند التعثر والخسارة في حالة التعثر تختلف باختلاف الأداة المالية. يتم تحديث تنبؤات هذه المتغيرات الاقتصادية ("السيناريو الاقتصادي الأساسي") من التوقعات الاقتصادية العالمية: بيانات صندوق النقد الدولي الخاصة بالدول والتوقعات الاقتصادية التي تنشرها بشكل دوري وحدة الاستخبارات الاقتصادية، والتي توفر أفضل عرض تقديري للاقتصاد وأسعار السلع خلال الفترة القادمة إلى أربع سنوات. يتم الحصول على توقعات متغيرات الاقتصاد الكلي حتى العمر المتبقي للتعرضات بعد أربع سنوات من خلال تحليل السلاسل الزمنية، أي المتوسط المتحرك / انعكاس المتوسط حسب الاقتضاء.

يتم دمج السيناريوهات من خلال العوامل المستقبلية المختارة والتي هي أساساً عوامل مؤشر دورة الائتمان التي يتم تكيفها ثم استخدامها كمدخلات لمكونات خسائر الائتمان المتوقعة المختلفة. يتم استقاء حساب مؤشر دورة الائتمان من خلال بناء دورات ائتمانية مناسبة بناءً على المتغيرات الاقتصادية التي يمكن استخدامها كبديل لوصف الأنشطة الائتمانية. يمكن استقاء مؤشر دورة الائتمان من عدد من العوامل التاريخية، مثل العوائد المحفوفة بالمخاطر، ونمو الائتمان، وهوامش الائتمان، وبيانات معدلات التخلف عن السداد أو القروض المتعثرة. يوجد ترابط بين عوامل الاقتصاد الكلي بالإضافة إلى محركات المخاطر لمجموعة من السيناريوهات ومؤشر دورة الائتمان، في ضوء دورها المتكامل في تحقيق الدورات الاقتصادية أو التجارية.

كانت الافتراضات الجوهرية في نهاية الفترة المستخدمة لتقدير خسائر الائتمان المتوقعة كما في 31 ديسمبر 2022 هي معدل الاحتياطيات إلى الدين (2023: 110.3%، 2024: 110.6%، 2025: 78.2%، 2026: 71.1%) والتغيرات في الإنفاق الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (2023: 7.2%، 2024: 4.5%، 2025: 2.25%، 2026: 4.4%).

كانت الترجيحات المخصصة لكل سيناريو من سيناريوهات الاقتصاد الكلي بناءً على مؤشر دورة الائتمان، كما في 31 ديسمبر 2022، بنسبة 30% للسيناريو الأساسي، و60% للسيناريو التنافلي و10% للسيناريو التصاعدي (2021: 30% للسيناريو الأساسي، 60% للسيناريو التنافلي و10% للسيناريو التصاعدي).

يوضح الجدول أدناه مخصص الخسارة لمستحقات التمويل من العملاء بافتراض أن كل سيناريو مستقبلي (مثل، الأساسي والتنافلي والتصاعدي) تم ترجيحه بنسبة 100% بدلاً من تطبيق أوزان احتمالية السيناريو عبر السيناريوهات الثلاثة.

2021 الف دينار كويتي	2022 الف دينار كويتي	
(26,090)	(7,021)	السيناريو الأساسي بنسبة 100%، سيكون مخصص الخسارة أعلى / (أقل) بمقدار
(30,114)	(13,275)	السيناريو التصاعدي بنسبة 100%، سيكون مخصص الخسارة أعلى / (أقل) بمقدار
18,064	5,723	السيناريو التنافلي بنسبة 100%، سيكون مخصص الخسارة أعلى / (أقل) بمقدار

26 الأدوات المالية وإدارة المخاطر (تتمة)

استراتيجية استخدام الأدوات المالية (تتمة)

إدارة المخاطر (تتمة)

أ- مخاطر الائتمان (تتمة)

الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان

يوضح الجدول التالي الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان بالصافي بعد مخصص مخاطر الائتمان فيما يتعلق ببنود بيان المركز المالي والبنود خارج الميزانية دون الأخذ بالاعتبار أي ضمانات وتعزيزات ائتمانية أخرى.

الحد الأقصى للتعرض للمخاطر 2021 ألف دينار كويتي	الحد الأقصى للتعرض للمخاطر 2022 ألف دينار كويتي
168,786	212,076
184,270	238,164
383,094	261,416
3,342,148	3,405,004
375,734	448,287
29,844	52,617
4,483,876	4,617,564

التعرض لمخاطر الائتمان المتعلق ببنود بيان المركز المالي:

أرصدة لدى البنوك

ودائع لدى بنك الكويت المركزي

ودائع لدى بنوك أخرى

مدينو تمويل

استثمارات في أوراق مالية

موجودات أخرى

التعرض لمخاطر الائتمان المتعلق ببنود خارج الميزانية (إيضاح 23 أ):

521,598	527,378
2,106	71
523,704	527,449

القبولات وخطابات الاعتماد والضمانات

التزامات ائتمانية غير قابلة للإلغاء

يقدر مجمل الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان فيما يتعلق بعميل أو طرف مقابل واحد كما في 31 ديسمبر 2022 بمبلغ 91,435 ألف دينار كويتي (2021: 92,741 ألف دينار كويتي) قبل أخذ أي ضمانات في الاعتبار.

فيما يلي تركيز الموجودات والبنود خارج الميزانية حسب المناطق الجغرافية وقطاعات الأعمال:

مطلوبات محتملة والتزامات تمثل مخاطر الائتمان ألف دينار كويتي	موجودات تمثل مخاطر الائتمان ألف دينار كويتي
427,052	3,963,021
35,213	414,059
53,250	43,891
2,437	51,088
9,497	145,505
527,449	4,617,564

2022

المنطقة الجغرافية:

الكويت

دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى

أوروبا

أمريكا الشمالية

دول أخرى

26 الأدوات المالية وإدارة المخاطر (تتمة)

استراتيجية استخدام الأدوات المالية (تتمة)

إدارة المخاطر (تتمة)

أ- مخاطر الائتمان (تتمة)

الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان (تتمة)

مطلوبات محتملة والتزامات تمثل مخاطر الائتمان ألف دينار كويتي	موجودات تمثل مخاطر الائتمان ألف دينار كويتي	2022
198,758	566,505	قطاع الأعمال:
81,125	1,105,024	تجارة وتصنيع
138,037	1,374,552	بنوك ومؤسسات مالية
109,529	1,571,483	إنشاءات وعقارات
527,449	4,617,564	أخرى
مطلوبات محتملة والتزامات تمثل مخاطر الائتمان ألف دينار كويتي	موجودات تمثل مخاطر الائتمان ألف دينار كويتي	2021
420,299	3,892,883	المنطقة الجغرافية:
37,323	440,737	الكويت
51,720	48,128	دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى
2,436	18,738	أوروبا
11,926	83,390	أمريكا الشمالية
523,704	4,483,876	دول أخرى
مطلوبات محتملة والتزامات تمثل مخاطر الائتمان ألف دينار كويتي	موجودات تمثل مخاطر الائتمان ألف دينار كويتي	2021
212,598	598,258	قطاع الأعمال:
76,362	1,034,929	تجارة وتصنيع
146,370	1,532,629	بنوك ومؤسسات مالية
88,374	1,318,060	إنشاءات وعقارات
523,704	4,483,876	أخرى

تتم إدارة الجدارة الائتمانية للموجودات المالية من قبل البنك بالاستعانة بمجموعة من آليات التصنيفات الائتمانية الخارجية والداخلية. تهدف سياسة البنك إلى الاحتفاظ بتصنيفات ائتمانية للمخاطر دقيقة ومتماثلة على مدار محفظة الائتمان. يسهل ذلك من تركيز الإدارة على المخاطر القائمة والمقارنة بين التعرض لمخاطر الائتمان فيما يتعلق بجميع قطاعات الأعمال والمناطق الجغرافية والمنتجات. إن نظام التصنيف مدعم بمجموعة متنوعة من التحليلات المالية بالإضافة إلى معلومات السوق التي تم تحليلها لتوفير المدخلات الرئيسية لقياس مخاطر الطرف المقابل.

26 الأدوات المالية وإدارة المخاطر (تتمة)

استراتيجية استخدام الأدوات المالية (تتمة)

إدارة المخاطر (تتمة)

أ- مخاطر الائتمان (تتمة)

الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان (تتمة)

تتوافق كافة التصنيفات الداخلية للمخاطر مع الفئات المختلفة والتي يتم تحديدها حسب سياسة التصنيف الخاصة بالبنك. إن الجدارة الائتمانية لفئة الموجودات ذات المخاطر الائتمانية الأساسية هي كما يلي:

غير متأخرة أو منخفضة القيمة

2022

المجموع	(ألف دينار كويتي)		فئة عالية
	تحت الرقابة المباشرة	فئة قياسية	
212,076	-	-	212,076
238,164	-	-	238,164
261,416	-	-	261,416
3,348,785	24	70,981	3,277,780
448,287	-	-	448,287
52,617	-	-	52,617
4,561,345	24	70,981	4,490,340

أرصدة لدى البنوك

ودائع لدى بنك الكويت المركزي

ودائع لدى بنوك أخرى

مدينو تمويل

استثمارات في أوراق مالية

موجودات أخرى

غير متأخرة أو منخفضة القيمة

2021

المجموع	(ألف دينار كويتي)		فئة عالية
	تحت الرقابة المباشرة	فئة قياسية	
168,786	-	-	168,786
184,270	-	-	184,270
383,094	-	-	383,094
3,292,194	12,648	101,212	3,178,334
375,734	-	-	375,734
29,844	-	-	29,844
4,433,922	12,648	101,212	4,320,062

أرصدة لدى البنوك

ودائع لدى بنك الكويت المركزي

ودائع لدى بنوك أخرى

مدينو تمويل

استثمارات في أوراق مالية

موجودات أخرى

الموجودات المالية متأخرة السداد ولكن غير منخفضة القيمة حسب الفئة:

2022

الإجمالي ألف دينار كويتي	متأخرة السداد لفترة من 61 إلى 90 يوماً ألف دينار كويتي		متأخرة السداد لفترة من 31 إلى 60 يوماً ألف دينار كويتي		متأخرة السداد حتى 30 يوماً ألف دينار كويتي
	متأخرة السداد لفترة من 61 إلى 90 يوماً ألف دينار كويتي	متأخرة السداد لفترة من 31 إلى 60 يوماً ألف دينار كويتي	متأخرة السداد لفترة من 31 إلى 60 يوماً ألف دينار كويتي	متأخرة السداد حتى 30 يوماً ألف دينار كويتي	
9,416	818	2,280	6,318		
5,916	1,205	974	3,737		
15,332	2,023	3,254	10,055		
5,815					

مدينو تمويل

- تمويل أفراد

- تمويل تجاري

القيمة العادلة للضمان

26 الأدوات المالية وإدارة المخاطر (تتمة)

استراتيجية استخدام الأدوات المالية (تتمة)

إدارة المخاطر (تتمة)

أ- مخاطر الائتمان (تتمة)

الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان (تتمة)

	متأخرة السداد	متأخرة السداد	متأخرة السداد حتى 30 يوماً ألف دينار كويتي	2021
الإجمالي ألف دينار كويتي	متأخرة السداد لفترة من 61 إلى 90 يوماً ألف دينار كويتي	لفترة من 31 إلى 60 يوماً ألف دينار كويتي		
	1,010	2,398	6,838	
	118	728	2,411	
	1,128	3,126	9,249	
	3,011			

مدينو تمويل

- تمويل أفراد

- تمويل تجاري

القيمة العادلة للضمان

الموجودات المالية منخفضة القيمة حسب الفئة:

2022

القيمة العادلة للضمان ألف دينار كويتي	مخصص الانخفاض في القيمة ألف دينار كويتي	إجمالي التعرض للمخاطر ألف دينار كويتي
-	7,989	10,585
36,140	13,279	51,570
36,140	21,268	62,155

مدينو تمويل

- تمويل أفراد

- تمويل تجاري

2021

القيمة العادلة للضمان ألف دينار كويتي	مخصص الانخفاض في القيمة ألف دينار كويتي	إجمالي التعرض للمخاطر ألف دينار كويتي
-	4,384	5,952
34,995	23,681	58,564
34,995	28,065	64,516

مدينو تمويل

- تمويل أفراد

- تمويل تجاري

تم الإفصاح عن العوامل التي يعتد بها البنك في تحديد الانخفاض في القيمة ضمن السياسة المحاسبية بإيضاح 2.5.1 = الأدوات المالية.

ب- مخاطر السيولة

إن مخاطر السيولة هي المخاطر التي تكمن في عدم قدرة البنك على الوفاء بصافي احتياجاته التمويلية. تنتج مخاطر السيولة عن الاضطرابات في السوق أو تدني درجة الائتمان مما قد يتسبب في نضوب بعض مصادر التمويل على الفور. وللحماية من هذه المخاطر، قامت الإدارة بتنويع مصادر التمويل وإدارة الموجودات مع أخذ السيولة في الاعتبار، والاحتفاظ برصيد كاف للنقد والنقد المعادل والأوراق المالية القابلة للتداول.

تحليل المطلوبات المالية حسب الاستحقاقات التعاقدية المتبقية

يلخص الجدول التالي قائمة استحقاق المطلوبات المالية للبنك استناداً إلى التزامات السداد التعاقدية غير المخصومة بما في ذلك حصة الأرباح. تم التعامل مع حالات السداد قيد الإخطار كما لو أن الإخطار سيتم على الفور، إلا أن البنك يتوقع أن العديد من العملاء لن يتقدموا بطلب السداد قبل التاريخ التعاقدية ولا يوضح الجدول التدفقات النقدية المتوقعة وفقاً لتاريخ الاحتفاظ بالودائع لدى البنك.

26 الأدوات المالية وإدارة المخاطر (تتمة)

استراتيجية استخدام الأدوات المالية (تتمة)

إدارة المخاطر (تتمة)

ب- مخاطر السيولة (تتمة)

تحليل المطلوبات المالية حسب الاستحقاقات التعاقدية المتبقية (تتمة)

المجموع ألف دينار كويتي	سنة إلى خمس سنوات ألف دينار كويتي	من 3 شهور إلى 12 شهرا ألف دينار كويتي	من شهر إلى 3 شهور ألف دينار كويتي	أقل من شهر ألف دينار كويتي	
					2022
					ودائع من بنوك ومؤسسات مالية
713,975	-	5,564	12,179	696,232	أخرى
3,264,599	36,835	619,466	1,128,387	1,479,911	ودائع من عملاء
93,151	35,843	14,166	13,759	29,383	مطلوبات أخرى
<u>4,071,725</u>	<u>72,678</u>	<u>639,196</u>	<u>1,154,325</u>	<u>2,205,526</u>	
					2021
					ودائع من بنوك ومؤسسات مالية
737,899	9,647	101,194	69,190	557,868	أخرى
3,117,842	21,757	501,988	923,351	1,670,746	ودائع من عملاء
79,584	33,105	15,565	11,911	19,003	مطلوبات أخرى
<u>3,935,325</u>	<u>64,509</u>	<u>618,747</u>	<u>1,004,452</u>	<u>2,247,617</u>	

يوضح الجدول التالي الاستحقاقات التعاقدية حسب استحقاق المطلوبات المحتملة والالتزامات المتعلقة بالائتمان لدى البنك كما هو موضح بإيضاح 22:

المجموع ألف دينار كويتي	أكثر من خمس سنوات ألف دينار كويتي	سنة إلى خمس سنوات ألف دينار كويتي	من 3 شهور إلى 12 شهرا ألف دينار كويتي	من شهر إلى 3 شهور ألف دينار كويتي	أقل من شهر ألف دينار كويتي	
						2022
						مطلوبات محتملة
527,378	23,471	171,624	240,616	65,958	25,709	متعلقة بالائتمان
71	-	71	-	-	-	التزامات ائتمانية
<u>527,449</u>	<u>23,471</u>	<u>171,695</u>	<u>240,616</u>	<u>65,958</u>	<u>25,709</u>	غير قابلة للإلغاء
						2021
						مطلوبات محتملة
521,598	18,659	157,674	231,686	87,454	26,125	متعلقة بالائتمان
2,106	765	1,341	-	-	-	التزامات ائتمانية
<u>523,704</u>	<u>19,424</u>	<u>159,015</u>	<u>231,686</u>	<u>87,454</u>	<u>26,125</u>	غير قابلة للإلغاء

26 الأدوات المالية وإدارة المخاطر (تتمة)

استراتيجية استخدام الأدوات المالية (تتمة)

ج- مخاطر السوق

يُعرف البنك مخاطر السوق على أنها عدم التأكد من الأرباح المستقبلية على مراكز البنود داخل وخارج الميزانية نتيجة التغيرات في متغيرات السوق مثل مخاطر معدلات الربح ومخاطر العملات ومخاطر أسعار الأسهم.

ج.1 مخاطر معدلات الربح

وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، ينتج البنك الموجودات والمطلوبات التي تشمل تدفقات نقدية واردة وصادرة أو قيمة عادلة وربحية ويتم تقييم أدائها من خلال الحساسية للتقلبات في معدلات الربح. يدير البنك المخاطر الناتجة من هذه الانكشافات لتحقيق أقصى ربح للمساهمين والمودعين.

بعد إصدار قرار الجهات الرقابية العالمية بالاستبعاد التدريجي لمعدلات الإيبور واستبدالها بمعدلات مرجعية بديلة ولغرض إدارة انتقالنا إلى معدلات مرجعية بديلة، قام البنك بتنفيذ برنامج شامل على نطاق البنك وهيكل حوكمة يعالج المجالات الرئيسية للتأثير بما في ذلك إصلاح بنود العقود والتمويل وتخطيط السيولة وإدارة المخاطر وإعداد التقارير المالية والتقييم والأنظمة والعمليات وتقييم العملاء والتواصل معهم. نجح البنك في استكمال الانتقال لجزء جوهري من انكشافاته لمخاطر الإيبور إلى المعدلات المرجعية المعيارية الخالية من المخاطر في عامي 2021 و2022. سوف يستعين البنك بسعر التمويل قصير الأجل المضمون ومتوسط مؤشر الجنيه الاسترليني على أساس يومي كمعدلات أرباح مرجعية بديلة. والبنك الآن على ثقة من أنه لديه القدرة التشغيلية على معالجة عمليات الانتقال المتبقية إلى المعدلات المرجعية المعيارية الخالية من المخاطر لمعايير أسعار الفائدة بما في ذلك الانكشافات لمعدل الليبور عن فترتي الثلاثة والاثني عشر شهراً بالدولار الأمريكي، وهو ما سيتوقف عن كونه متاحاً بعد 30 يونيو 2023.

يعرض معدل الإيبور المجموعة لمخاطر مختلفة، وهذه المخاطر يديرها المشروع ويراقبها عن كثب. وتشمل هذه المخاطر على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

- ◀ مخاطر السلوك وهي ناشئة عن المناقشات مع العملاء والأطراف المقابلة في السوق بسبب التعديلات المطلوبة على العقود القائمة لتنفيذ إصلاح معدل الإيبور
- ◀ المخاطر المالية التي تتعرض لها المجموعة وعملاؤها في حالة اضطراب الأسواق بسبب إصلاح معدل الإيبور مما يؤدي إلى خسائر مالية
- ◀ مخاطر التسعير الناتجة من احتمال نقص معلومات السوق إذا انخفضت السيولة بمعدلات الإيبور وانعدمت السيولة بالمعدلات الخالية من المخاطر بطريقة لا يمكن ملاحظتها
- ◀ المخاطر التشغيلية الناشئة عن التغييرات في أنظمة وعمليات تكنولوجيا المعلومات الخاصة بالمجموعة، وكذلك خطر اضطراب المدفوعات في حالة توقف إتاحة معدل الإيبور
- ◀ المخاطر المحاسبية الناتجة عن فشل علاقات التحوط الخاصة بالمجموعة بالإضافة إلى وقوع التقلبات في بيانات الدخل غير التمثيلية أثناء انتقال الأدوات المالية إلى المعدلات الخالية من المخاطر.

تبين الجداول أدناه تعرض البنك فيما يتعلق بمعدلات الإيبور الجوهرية الخاضعة للإصلاح والتي لم تنتقل بعد إلى المعدلات المرجعية المعيارية الخالية من المخاطر كما في السنة الحالية ونهاية السنة السابقة. والجداول تستثني التعرضات لمعدلات الإيبور التي ستنتهي صلاحيتها قبل أن يكون الانتقال مطلوباً.

المبالغ الاسمية		31 ديسمبر 2022	
المشتقات	الموجودات		
ألف	ألف		العملة
دينار كويتي	دينار كويتي		معدل الليبور بالدولار الأمريكي **
184,379	22,543		
184,379	22,543		

** فقط تلك الصفقات التي تستحق فيما بعد 30 يونيو 2023

26 الأدوات المالية وإدارة المخاطر (تتمة)

استراتيجية استخدام الأدوات المالية (تتمة)

إدارة المخاطر (تتمة)

ج- مخاطر السوق (تتمة)

ج.1 مخاطر معدلات الريح (تتمة)

سيتم الانتقال بالنسبة للأدوات المشار إليها من حيث معدل الليبور بالدولار الأمريكي بما لا يتجاوز تاريخ لاحق لتاريخ 30 يونيو 2023.

المبالغ الاسمية للمشتقات ألف دينار كويتي	الموجودات ألف دينار كويتي	31 ديسمبر 2021 العملة
183,331	178,820	معدل الليبور بالدولار الأمريكي
183,331	178,820	

لا يعتبر تعرض البنك للمخاطر عن المطلوبات المالية المرتبطة بمعدل الإيبور جوهرياً بشكل نسبي.

ج.2 مخاطر العملات

إن مخاطر العملات هي مخاطر تقلب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للأداة المالية بسبب التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية. يتم مراقبة المراكز على أساس يومي بالإضافة إلى تطبيق استراتيجيات التحوط لضمان المحافظة على هذه المراكز ضمن حدود معينة.

كان لدى البنك صافي التعرضات التالية بالعملات الأجنبية.

فيما يلي التأثير على الأرباح قبل الضرائب، نتيجة التغير في أسعار صرف العملات الأجنبية، مع الاحتفاظ بكافة المتغيرات الأخرى ثابتة:

التأثير على الأرباح قبل الضريبة		التغير في سعر العملات %	العملة
2021 ألف دينار كويتي	2022 ألف دينار كويتي		
42	56	+/- 5 %	دولار أمريكي

إن انخفاض العملة المذكورة أعلاه بنسبة 5% مقابل الدينار الكويتي كان له تأثير مساوي ولكن عكسي على ذلك المبلغ الموضح أعلاه، على أساس الاحتفاظ بكافة المتغيرات الأخرى ثابتة.

إن الحساسية إلى الحركات في أسعار صرف العملات الأجنبية تستند إلى أساس متماثل حيث إن الأدوات المالية التي تؤدي إلى حركات غير متماثلة ليست جوهرياً. لا يوجد تأثير جوهري على حقوق الملكية.

ج.3 مخاطر أسعار الأسهم

إن مخاطر أسعار الأسهم هي مخاطر انخفاض القيمة العادلة للاستثمارات في الأسهم نتيجة التغيرات في مستوى مؤشرات الأسهم وقيمة الأسهم الفردية. تنتج مخاطر أسعار الأسهم غير المتداولة من المحفظة الاستثمارية لدى البنك.

ليس لدى البنك أي انكشاف جوهري لمخاطر أسعار الأسهم على الاستثمارات في الأسهم المدرجة.

في تاريخ البيانات المالية، تُقدر قيمة الانكشاف لمخاطر أسعار الأسهم عن الاستثمارات في الأسهم غير المدرجة وفقاً للقيمة العادلة بمبلغ 5,166 ألف دينار كويتي (2021: 5,106 ألف دينار كويتي).

د. مخاطر التشغيل

لدى البنك مجموعة من السياسات والإجراءات التي أقرها مجلس الإدارة ويتم تطبيقها لتحديد وتقييم ومراقبة المخاطر التشغيلية إلى جانب أنواع المخاطر الأخرى المرتبطة بالأنشطة المصرفية والمالية للبنك. يتم إدارة المخاطر التشغيلية من خلال قسم إدارة المخاطر. يضمن القسم الالتزام بالسياسات والإجراءات لتحديد المخاطر التشغيلية وتقييمها والإشراف والرقابة عليها كجزء من إدارة المخاطر الشاملة.

يدير البنك المخاطر التشغيلية بما يتفق مع تعليمات بنك الكويت المركزي المؤرخة في 14 نوفمبر 1996 فيما يتعلق بالإرشادات العامة لأنظمة الرقابة الداخلية والتعليمات المصدرة في 13 أكتوبر 2003 فيما يتعلق "بالممارسات السليمة لإدارة ورقابة المخاطر التشغيلية".

27 تقارير القطاعات

يتم تحديد قطاعات البنك التشغيلية استناداً إلى التقارير التي يتم مراجعتها من قبل مسؤول اتخاذ القرارات التشغيلية وذلك لاستخدامها في القرارات الاستراتيجية. إن هذه القطاعات هي وحدات أعمال استراتيجية لها سمات اقتصادية متشابهة وتقوم بتوفير منتجات وخدمات مختلفة. يتم مراقبة هذه القطاعات التشغيلية بشكل منفصل من قبل البنك وذلك لاتخاذ قرارات حول توزيع الموارد وتقييم الأداء.

إن قطاعات التشغيل التالية تستوفي شروط القطاعات القابلة لرفع التقارير عنها وهي كما يلي:

◀ قطاع الخدمات المصرفية للأفراد والخدمات التجارية – ويشتمل على مجموعة كاملة من الأعمال المصرفية التي تغطي خدمات الائتمان والإيداع المقدمة إلى العملاء والبنوك المرسلات. يستخدم البنك استراتيجية تسويق وتوزيع عامة لعملياته المصرفية التجارية.

◀ قطاع الخزينة وإدارة الاستثمارات – ويشتمل على المقاصة وأسواق المال والصرف الأجنبي والصكوك وأسهم الخزينة الأخرى والعمليات المتنوعة والاستثمارات الخاصة وأنشطة المتاجرة في الأوراق المالية وأنشطة إدارة الأموال للغير بصفة الوكالة.

تتضمن نتائج القطاعات الإيرادات والمصروفات المتعلقة مباشرة بالقطاع وتوزيع التكاليف غير المباشرة.

يقوم البنك بقياس أداء القطاعات التشغيلية من خلال قياس ربح أو خسارة القطاع بالصافي بعد الضرائب في أنظمة الإدارة ورفع التقارير.

إن موجودات ومطلوبات القطاعات تشتمل على تلك الموجودات والمطلوبات التشغيلية المتعلقة مباشرة بالقطاع.

المجموع	الخزينة وإدارة الاستثمارات		الأعمال المصرفية للأفراد والأعمال المصرفية التجارية		
	2021	2022	2021	2022	
2021					
ألف					
دينار	ألف	دينار	ألف	دينار	
كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	
77,645	78,010	27,644	22,016	50,001	صافي إيرادات التمويل
13,786	12,811	7,194	6,317	6,592	أتعاب وعمولات وأخرى
91,431	90,821	34,838	28,333	56,593	إجمالي إيرادات التشغيل
					المخصص وخسائر
(23,090)	(14,614)	(1,301)	423	(21,789)	انخفاض القيمة
					مصروفات تشغيل
(37,120)	(39,800)	(6,880)	(7,798)	(30,240)	وضرائب
31,221	36,407	26,657	20,958	4,564	نتائج القطاع
31,221	36,407				ربح السنة

المجموع	الخزينة وإدارة الاستثمارات		الأعمال المصرفية للأفراد والأعمال المصرفية التجارية		
	2021	2022	2021	2022	
2021					
ألف					
دينار	ألف	دينار	ألف	دينار	
كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	
4,573,435	4,711,687	1,182,072	1,257,777	3,391,363	موجودات القطاع
3,925,780	4,044,527	1,254,538	1,265,590	2,671,242	مطلوبات القطاع

يعمل البنك بشكل رئيسي في دولة الكويت.

28 إدارة رأس المال

تتمثل الأهداف الرئيسية للبنك من إدارة رأس المال في التأكد من التزام البنك بالمتطلبات الرأسمالية المفروضة بصورة خارجية وأن البنك يحتفظ بمعدلات رأسمال جيدة وقوية بهدف دعم أعماله وتحقيق أعلى قيمة يحصل عليها المساهمون.

يقوم البنك بإدارة قاعدة رأس المال لتغطية المخاطر المرتبطة بالأعمال. يتم مراقبة كفاية رأس المال لدى البنك من خلال القواعد والمعدلات الصادرة من لجنة بازل للرقابة المصرفية (قواعد/معدلات بازل) المطبقة من قبل بنك الكويت المركزي للإشراف على البنك، إلى جانب مقاييس أخرى.

يتم احتساب رأس المال الرقابي ومعدلات كفاية رأس المال (بازل III) لدى البنك للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022 وفقاً لتعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/ر ب، ر ب أ/336/2014 المؤرخ 24 يونيو 2014 كما هو موضح أدناه:

2021 ألف دينار كويتي	2022 ألف دينار كويتي	
3,866,658	3,905,529	الموجودات المرجحة بالمخاطر
425,332	468,663	إجمالي رأس المال المطلوب
656,056	672,636	رأس المال المتاح
46,767	47,498	رأس المال الشريحة 1
702,823	720,134	رأس المال الشريحة 2
		إجمالي رأس المال
16.97%	17.22%	معدل كفاية رأس المال الشريحة 1
18.18%	18.44%	إجمالي معدل كفاية رأس المال

تم احتساب معدلات الرفع المالي لدى البنك للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022 وفقاً لتعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/ر ب أ/343/2014 المؤرخ 21 أكتوبر 2014 كما هو موضح أدناه:

2021 ألف دينار كويتي	2022 ألف دينار كويتي	
656,056	672,636	رأس المال الشريحة 1
5,244,722	5,412,081	إجمالي التعرض للمخاطر
12.51%	12.43%	معدل الرفع المالي

29 موجودات بصفة الأمانة

كانت القيمة الإجمالية للموجودات المحتفظ بها بصفة الوكالة أو الأمانة من قبل البنك في 31 ديسمبر 2022 بمبلغ 982 ألف دينار كويتي (2021: 1,099 ألف دينار كويتي).